



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن:

دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)

The Contribution Of Tourism In Economic Growth In
Jordan:

Empirical Study (1990-2014)

إعداد الطالب

إبراهيم محمد أحمد العزام

إشراف الأستاذ الدكتور

زكية مشعل

حقل التخصص _ الاقتصاد

2016

مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن:

دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)

The Contribution Of Tourism In Economic Growth In
Jordan:

Empirical Study (1990-2014)

إعداد

إبراهيم محمد أحمد العزام

بكالوريوس اقتصاد جامعة اليرموك 2012

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد في جامعة

اليرموك ، اربد - الأردن

وافق عليها

زكية مشعل مشرفاً ورئيساً

أستاذة دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

قاسم الحموري عضواً

أستاذة دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

محمد البدارنة عضواً

أستاذ مساعد في السياحة، جامعة اليرموك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

” هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ

الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ”

صدق الله العظيم

[الجمعة: 2]

الإهداء

إلى أغلى الناس، إلى سندي وملجأبي، إلى من علمني أن أكون
مسئولاً، إلى من لا تسعفني كل عبارات الشكر والتقدير كي أفيه
حقه، إلى أبي الفاضل.

إلى من أفنت عمرها من أجل فلذات أكبادها، إلى نبع الحنان كله،
أغلى ما في الوجود، أمي الغالية.

إلى سندي في هذه الدنيا وعزوتي وإخوتي وأخواتي بارك الله في

عمرهم

إلى أخي الحبيب سمير رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات. يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. الحمد لله رب العالمين حمداً لشكره أداءً، ولحقه قضاءً، ولحبه رجاءً، وفضله نماءً، ولثوابه عطاءً. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان وفائق الاحترام والتقدير إلى مشرفتي وأستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة زكية مشعل على تكريمها بالإشراف على رسالتي، وعلى الجهد الكبير الذي بذلته في توجيه هذا العمل، ومراجعتي ليصل إلى الشكل الذي هو عليه، وكذلك على نصحتها الدائم، وعلى كل ما قدمته من وقتها طيلة فترة الدراسة.

كما أتقدم بشكري الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة: الأستاذة الدكتورة قاسم الحموري والدكتور محمد البدارنة، على كل ما بذلوه من وقت وجهد في مراجعة ومناقشة الرسالة، وإثرائها بأرائهم السديدة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	لجنة المناقشة
ج	الآية
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال
ن	الملخص باللغة العربية
س	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	1-1 مقدمة الدراسة
2	1-2 مشكلة الدراسة
3	1-3 أهمية الدراسة
3	1-4 أهداف الدراسة
4	1-5 فرضية الدراسة
4	1-6 التعريفات الإجرائية
4	1-7 تقسيم الدراسة
6	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
6	1-2 مقدمة

الصفحة	الموضوع
7	2-2 مفهوم السياحة
8	3-2 مراحل تطور السياحة
9	4-2 متطلبات السياحة
11	5-2 أسس السياحة الناجحة
12	6-2 أنواع المواقع السياحية وخصائصها في الأردن
12	7-2 مقومات السياحة في الأردن
15	8-2 أنواع السياحة وتصنيفاتها
19	9-2 اثر السياحة على متغيرات الاقتصاد الكلي
24	10-2 معوقات السياحة
26	11-2 الدراسات السابقة
26	1-11-2 الدراسات باللغة العربية
33	2-11-2 الدراسات باللغة الأجنبية
37	12-2 ما تتميز به هذه الدراسة
38	الفصل الثالث : واقع وأهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الأردني
38	1-3 نظرة عامة على الاقتصاد الأردني
44	2-3 التطور الكمي لحجم الدخل السياحي في الأردن
49	3-3 الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الأردن

الصفحة	الموضوع
49	3-3-1 نسبة الدخل السياحي إلى الصادرات
53	3-3-2 نسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري
57	3-3-3 نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي
61	3-3-4 نسبة الدخل السياحي إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية
65	3-3-5 نسبة الدخل السياحي في تغطية المستوردات
69	3-3-6 نسبة العمالة في القطاع السياحي إلى العمالة الكلية
72	الفصل الرابع: منهجية الدراسة والتحليل القياسي
72	4-1 مقدمة
72	4-2 منهجية الدراسة
73	4-3 نموذج القياسي
74	4-4 متغيرات الدراسة ومصادرها
74	4-4-1 متغيرات الدراسة
76	4-4-2 مصادر البيانات
77	4-5 بيانات الدراسة
78	4-6 الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة
81	4-7 المشاكل الإحصائية
81	4-7-1 اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity)

الصفحة	الموضوع
81	2-7-4 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)
82	3-7-4 اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity)
83	8-4 نتائج الاختبارات الأولية
86	9-4 اختبار التكامل المشترك
87	10-4 نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني
88	11-4 تقدير المرونات في المدى الطويل
90	12-4 تحليل الأستبانة
90	1-12-4 ثبات اداة الدراسة
91	2-12-4 تحليل البيانات الشخصية
93	3-12-4 تحليل فقرات الأستبانة
96	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
96	1-5 النتائج
98	2-5 التوصيات
99	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الجدول
42	النمو الاقتصادي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP ومعدل البطالة	1-3
43	نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى مجموع العاملين	2-3
48	ميزان السياحة الأردني	3-3
52	نسبة الدخل السياحي إلى الصادرات	4-3
56	نسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري	5-3
60	نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي	6-3
64	نسبة الدخل السياحي إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية	7-3
68	نسبة الدخل السياحي في تغطية المستوردات	8-3
71	نسبة العمالة في القطاع السياحي ومساهمتها في العمالة الكلية	9-3
77	بيانات الدراسة	1-4
83	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	2-4
84	اختبار الخطية المتعددة	3-4
84	اختبار عدم ثبات تباين الخطأ	4-4
84	اختبار الارتباط الذاتي	5-4
87	اختبار الحدود (Bound-Test)	6-4
87	اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	7-4
89	النتائج في المدى الطويل	8-4

الصفحة	الموضوع	الجدول
90	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا	9-4
91	التكرار والنسب المئوية حسب المسمى الوظيفي	10-4
91	التكرار والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي	11-4
91	التكرار والنسب المئوية حسب التخصص العلمي	12-4
92	التكرار والنسب المئوية حسب عدد سنوات الخبرة في القطاع السياحي	13-4
92	التكرارات والنسب المئوية حسب القطاع الذي تعمل به	14-4
92	التكرارات والنسب المئوية حسب المؤسسة التي تعمل بها	15-4
93	التكرارات والنسب المئوية حسب الجنس	16-4
93	التكرارات والنسب المئوية حسب الحالة الاجتماعية	17-4
93	استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تواجه السياحة في الأردن	18-4
94	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعوقات السياحية الداخلية في الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	19-4
95	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعوقات السياحية الخارجية القادمة إلى الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	20-4

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	الشكل
40	حجم القطاعات الاقتصادية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي	1-3
41	المسار الزمني لنسبة النمو الاقتصادي	2-3
41	المسار الزمني لمعدل البطالة	3-3
45	المسار الزمني لحجم الدخل السياحي	4-3
46	المسار الزمني لحجم الإنفاق السياحي	5-3
47	المسار الزمني لحجم الميزان السياحي	6-3
49	حجم الصادرات الأردنية	7-3
50	المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى الصادرات	8-3
51	نسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الصادرات	9-3
54	المسار الزمني لحجم العجز في الميزان التجاري	10-3
54	المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري	11-3
55	نسبة صافي الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري	12-3
58	المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي	13-3
58	المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي	14-3

الشكل	الموضوع
15-3	المسار الزمني لحجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
16-3	المسار الزمني للاحتياطي من العملات الأجنبية
17-3	المسار الزمني لنسب مساهمة الدخل السياحي في الاحتياطي من العملات الأجنبية
18-3	المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الاحتياطي من العملات الأجنبية
19-3	نسبة الدخل السياحي في تغطية المستوردات
20-3	المسار الزمني لحجم المستوردات الأردنية
21-3	المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في تغطية المستوردات الأردنية
22-3	المسار الزمني لحجم العمالة في القطاع السياحي بالألف عامل خلال فترة الدراسة
23-3	المسار الزمني لنسبة مساهمة العمالة في القطاع السياحي إلى إجمالي العمالة الكلية
1-4	اختبار الاستقرارية CUSUM Test
2-4	اختبار الاستقرارية CUSUM Squares Test
3-4	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Normally Test

المُلخَص

العزام، إبراهيم. مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن - دراسة تطبيقية لفترة (1990-2014). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2016 (المشرف: أ.د، زكية مشعل).

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل القياسي لمعرفة مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، كما تطرقت الدراسة إلى معوقات السياحة في الأردن من خلال تصميم وتوزيع الأسئلة التي تقيس هذا الجانب.

لقد استخدمت الدراسة طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل إمكانية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي. ان زيادة نصيب الفرد من الدخل السياحي بمقدار 1 بالمائة، يؤدي إلى زيادة معدل الدخل الفردي بمقدار 0.42 بالمائة. كما أظهرت نتائج الأستبانة أن أهم معوقات السياحة الداخلية تتمثل بارتفاع أسعار السياحة داخل الأردن مقارنة بأسعار السياحة خارج الأردن، وأهم معوقات السياحة الخارجية تمثلت بعدم الاستقرار السياسي في المناطق المحيطة بالأردن.

الكلمات المفتاحية: مساهمة السياحة، النمو الاقتصادي، معوقات السياحة، الأردن.

Abstract

This study aimed to demonstrate the contribution of tourism in economic growth in Jordan during the period (1990-2014). The study used a descriptive approach and econometric analysis to determine the contribution of tourism to the economic growth during the study period. For the analysis of cointegration, the autoregressive distributed lag (ARDL) approach is employed. The results indicate that there is a cointegrating and long run relationship among the study variables. The study also examined the obstacles to tourism in Jordan through designing and distribution of a questionnaire that measure this aspect.

The econometric results showed a positive impact of tourism on economic growth in Jordan, namely that an increase in by 1% per capita income from tourism, leads to an increase of 0.42% of per capita GDP. The questionnaire results also showed that the most domestic tourism obstacles, is high tourism prices in Jordan compared to tourism prices outside Jordan. Also the most important foreign tourism obstacles represented by political instability in the surrounding areas of Jordan.

Key words: Tourism Contribution, Economic Growth, Tourism Obstacles, Jordan.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تعتبر السياحة ذات أهمية كبرى لاقتصاديات الدول التي تعتمد على قطاع الخدمات وتوليد الدخل في اقتصادها، بحيث يساهم القطاع السياحي في رفع مستوى النشاط الاقتصادي للدولة من خلال الإيرادات السياحية، التي تقوم بدورها في دعم ميزان المدفوعات وسد العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة صادرات الدولة غير السلعية، إذ تعتبر الصادرات السياحية ذات أهمية تضاهي صادرات الموارد الطبيعية بالنسبة للدول المستضيفة للسياحة. كما تساهم الإيرادات السياحية في توفير العملات الأجنبية الصعبة، والتي تؤدي بدورها إلى تمويل واردات الدولة من السلع والخدمات، والمحافظة على أسعار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. كما يعتبر القطاع السياحي أحد أهم القطاعات التي تمتاز بكثافة استخدام الأيدي العاملة، والتي تساهم بدورها في تخفيض نسب البطالة مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد وزيادة إنتاجيته، حيث يؤدي تنشيط السياحة إلى زيادة الطلب على العمالة في القطاع السياحي وفي القطاعات الاقتصادية التي ترتبط بالقطاع السياحي، كما يساهم زيادة حجم الإنفاق في القطاع السياحي إلى تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء، رغبة في الحصول على إيرادات تتجاوز حجم الإنفاق الذي تم صرفه على مثل هذه المشاريع، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد ككل، من خلال تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة. كما يعد الأردن من الدول النامية التي يعاني اقتصادها من محدودية موارده إلا أنه يمتلك مقومات سياحية فريدة من نوعها تجعله مقصداً للسياح من جميع دول العالم، لذلك أولى الأردن اهتماماً كبيراً لقطاع السياحة باعتبارها أحد أهم مصادر الدخل في اقتصاده.

وعلية فقد جاءت هذه الدراسة للبحث في مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي وتحديد معوقات السياحة، وذلك للحد من أثارها السلبية على الاقتصاد الأردني. فإذا تم استغلال الميزة النسبية للسياحة في الأردن بالشكل الأمثل فأن ذلك سيجعل الاقتصاد الأردني من أهم الاقتصاديات المصدرة للخدمات السياحية على المستوى العالمي.

1-2 مشكلة الدراسة

يعتبر الأردن من الدول النامية التي يعاني اقتصادها من محدودية موارده، وانخفاض في مستوى الدخل وارتفاع مستوى البطالة. كما يواجه الأردن عجزاً مزمناً في الميزان التجاري والذي أثر بدوره على النمو الاقتصادي، حيث تعتبر السياحة مصدراً مهماً من مصادر توفير العملات الأجنبية الصعبة التي تدعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري. ولذلك كان لابد البحث عن قطاع اقتصادي رائد يمتلك الأردن ميزة نسبية فيه، ويستطيع من خلاله التغلب على مشاكله الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن الأردن يمتلك ميزة نسبية في قطاع السياحة، إذ تعتبر السياحة صادرات غير منظورة كما يتم تدوينها في ميزان المدفوعات، وتدعم السياحة جانب الاستثمار من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة والتي لها فوائدها الكبيرة على الاقتصاد، من خلال خلق فرص عمل وتنمية المناطق النائية وتحريك عجلة الاقتصاد وانتعاشه. كما تشكل السياحة جانبا رئيساً وحيوياً في عملية زيادة إيرادات الدولة مما ينعكس إيجاباً على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1990-2014؟

وتنقسم من هذا التساؤل إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

1- ما اثر الدخل السياحي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة؟

2- ما هي الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الأردن؟

3- ما هي المعوقات التي تواجه السياحة في الأردن؟

3-1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القطاع السياحي في تنشيط الاقتصاد المحلي للدولة ورفع نموه من خلال حجم الإيرادات المتحققة من أنشطته. حيث سنتناول هذه الدراسة موضوع السياحة والذي يعتبر أحد المواضيع الهامة والتي تفتقر إلى البحث فيها بشكل موسع. كما أن هذه الدراسة تربط موضوع السياحة بالنمو الاقتصادي في الأردن والذي يمثل بيئة سياحية ملائمة. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في الإضافة النوعية التي ستقدمها للمكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الأردنية بشكل خاص، نظراً لأنها سنتناول الدخل السياحي وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2014) بحيث تشمل بيانات اقتصادية لسنوات حديثة لم يتم قياسها من قبل، بالإضافة إلى تصميم استبانة لمعرفة المعوقات التي تواجه قطاع السياحة وتحدد من توسعة ونموه.

4-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014)، ومن هذا الهدف الرئيس تسعى الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- التعرف على الأهمية النسبية للقطاع السياحي على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1990-2014).
- 2- التوصل إلى مدى مساهمة الدخل السياحي في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014).
- 3- التعرف على المعوقات التي تواجه السياحة في الأردن.

1-5 فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة الفرضية التالية:

يوجد أثر ايجابي وذو دلالة إحصائية للدخل السياحي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014).

1-6 التعريفات الإجرائية:

1. **الدخل السياحي:** والمقصود به، مجموع إنفاق السياح غير المقيمين الوافدين إلى البلد المستضيف للسياحة (الدباغ والسامرائي، 2011).

2. **رأس المال البشري:** والمقصود به، مجموعة المهارات والمواهب والتعليم والتدريب والخبرات التراكمية لجميع السكان، والتي تنعكس على الإنتاجية الكلية للاقتصاد (Griffin and McKinley, 1992).

3. **رأس المال المادي:** هو جميع المعدات والأشياء المادية التي تساعد في تحويل المواد الخام إلى منتجات أو خدمات نهائية، كما يعتبر رأس المال المادي احد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي (Nerlove, et-al, 1993).

4. **الناتج المحلي الإجمالي:** هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة والمباعة في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (Blanchard, and Johnson, 2013).

1-7 تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى **خمسة فصول** مترابطة مع بعضها البعض، حيث يتضمن هذا الفصل الإطار العام للدراسة، مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضية الدراسة، كما يتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، بحيث يتضمن الإطار النظري مفهوم السياحة ومراحلها وأسسها الناجحة وتصنيفات السياحة وأنواعها ومقومات السياحة في الأردن وأثر السياحة على متغيرات الاقتصاد الكلي ومعوقات السياحة، كما يتضمن هذا الفصل الدراسات

السابقة، والتي تنقسم إلى الدراسات المنشورة باللغة العربية والدراسات المنشورة باللغة الأجنبية. أما الفصل الثالث فقد تطرقت إلى واقع وأهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الأردني، من خلال معرفة حجم الدخل السياحي خلال فترة الدراسة، ومساهمته في كل من الصادرات والمستوردات والاحتياطي من العملات الأجنبية وأثرها في الميزان التجاري والنتاج المحلي الإجمالي، أما الفصل الرابع فقد تضمن المنهجية والتحليل القياسي، وفي الفصل الخامس والأخير تم ذكر أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2 - 1 مقدمة

تلعب السياحة لدى كثير من دول العالم دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الموارد الاقتصادية واستغلالها بالشكل الأمثل، كما تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في مجال التجارة الدولية خاصة في البلدان النامية، بحيث تؤدي السياحة إلى زيادة الصادرات الخدمية في الاقتصاد، والذي ينعكس على الميزان التجاري وتحقيق مستوى مرتفع من الدخل القومي، من خلال الإيرادات المتحققة من العملية السياحية، وتؤدي أيضاً إلى تحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تخلق فرص عمل ونقل من نسب البطالة وتعمل على إعادة توزيع الدخل، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين والمقيمين في الدولة المستضيفة للسياح، من خلال الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي (UNCTAD, 2013). كما تؤدي السياحة أيضاً إلى تقليل الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال دورها في تطوير المناطق التي تتمتع بمزايا وإمكانيات سياحية، من خلال مشاريع البنية التحتية وجذب الاستثمارات التي تنعكس على المواطنين وعلى السياح بالشكل الإيجابي. وبسبب محدودية الموارد الاقتصادية في الأردن فإن السياحة لها دور مهم في تحريك الاقتصاد وانتعاشه، إذ تعتبر السياحة من أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد الأردني، لا سيما أن الأردن تتوفر فيه مقومات سياحية فريدة من نوعها تجعله ذا طابع مميز في جذب السياح من جميع دول العالم وزيادة حصته السوقية من السياحة العالمية. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

أولاً: نبذة عامه عن السياحة وتشمل مفهوم السياحة مراحلها وأسسها الناجحة وأنواع السياحة وتصنيفاتها ومقومات السياحة في الأردن، وأثر السياحة على متغيرات الاقتصاد الكلي ومعوقات السياحة، ثانياً: الدراسات السابقة وتنقسم إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

2-2 مفهوم السياحة:

تعرف السياحة على أنها: مجموعة العلاقات والأحداث الناتجة عن المغادرة والسفر والإقامة في بلد غير البلد الأصلي أو مكان الإقامة المعتاد، لمدة لا تزيد عن عام واحد وبشرط أن لا يكون فيها نية لإقامة نشاط ربحي أو للإقامة الدائمة (UNWTO, 2007).

أما التعريف التقليدي للسياحة، يشمل على مغادرة الأشخاص من مكان الإقامة المعتاد أو من مكان العمل إلى أماكن أخرى، بحيث يتوفر في هذه الأماكن جميع المرافق والخدمات لتلبية حاجات السياح (Mathiwsn and Wall, 1982).

كما ويعرف السائح على انه أي شخص يسافر من مكان إقامته إلى مكان آخر لمدة لا تزيد عن اثنا عشر شهراً، على أن لا يكون الهدف من السفر الكسب المادي. أي أن كل سائح مسافر وليس كل مسافر سائح (UNWTO, 2007).

و تعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة وتحسين الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية (زاوي وخان، 2010).

بناء على ما سبق من تعريفات للسياحة فإنه يمكن تعريفها على أنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان إقامتهم إلى مكان آخر، أو من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر ولفترة زمنية محدودة لا تقل عن يوم واحد ولا تزيد عن سنة بهدف غير تجاري.

2-3 مراحل تطور السياحة:

مر تطور السياحة بمراحل مختلفة نذكر منها (الخضيري، 2007):

2-3-1 العصور البدائية والحقبة الأولى: أن الإنسان البدائي منذ نشأته توجد فيه غريزة

التنقل والترحال من مكان لآخر، حيث كان يستخدم في هذه المرحلة الدواب والسفن الشراعية في التنقل بهدف التجارة والتعليم والحج إلى مكة المكرمة وبيت لحم وزيارة عجائب الدنيا السبع، والأماكن الطبيعية من شلالات وانهار وبحار والمصايف والمشاتي حيث لم تكن هنالك جهات رسمية تؤمن له احتياجاته الأساسية أو تحد من حرية تنقله وسفوره.

وتتقسم هذه المرحلة إلى:

العصور البدائية الأولى: وتمتد ما قبل التاريخ إلى ظهور الحضارات.

العصور القديمة: تبدأ هذه المرحلة من حضارة وادي النيل والرافدين (5000 ق.م) وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية (395م).

2-3-2 العصور الوسطى:

تبدأ هذه المرحلة من سقوط الدولة الرومانية عام (395م) وحتى القرن الخامس عشر ميلادي، حيث كانت الدولة الرومانية ذات إشعاع ثقافي وفكري وتجاري، وكان لها الأثر الأكبر في تطور حركة الأسفار. وبعد ذلك انتقلت التجارة إلى الدولة البيزنطية وشهدت العصور الوسطى تطورا في النقل البحري الأوروبي.

إن ظهور الدولة الإسلامية كقوة وحضارة منافسة وامتدادها إلى بيزنطة عاصمة البيزنطيين، و ثم امتدادها إلى أوروبا وإفريقيا واسيا جعلها ذات إشعاع فكري، حيث تطورت خلالها الأسفار بهدف الحج إلى البيت المقدس ومكة المكرمة.

لقد برز في تلك الحقبة عدد من الرحالة العرب أمثال ابن بطوطة وابن جبير والمسعودي والبلاذلي. لقد كان من أهم دوافع السفر في هذا العصر (الدافع الديني، الدافع التجاري، الترحال والاستكشاف والاستشفاء).

2-3-3 مرحلة عصر النهضة:

بدأت هذه المرحلة في القرن الخامس عشر الميلادي وانتهت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، أي أنها بدأت بعد عصر الإقطاع في أوروبا وانتهت مع قيام الثورة الصناعية، حيث شهدت هذه المرحلة تطوراً في وسائل المواصلات مما أدى إلى سهولة التنقل والسفر من بلد إلى آخر، مما انعكس إيجابياً على السياحة.

2-3-4 عصر ما بعد الثورة الصناعية والعصر الحديث:

شهد هذا العصر تطوراً في حركة السياحة والسفر وتطوراً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المختلفة، وشهد أيضاً استقراراً للطبقة العاملة ووصولهم على إجازات مدفوعة الأجر. وعلى أثر الثورة الصناعية وما أحرزته من تطورات شتى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، شهدت هذه المرحلة تطوراً في وسائل النقل، وارتفاع مستوى الدخل والاعتماد على التكنولوجيا في عملية الإنتاج مما أدى إلى زيادة وقت الفراغ ومن ثم زيادة الإجازات الممنوحة للعاملين، مما انعكس على زيادة عدد المسافرين ومن ثم زيادة الوعي بأهمية السياحة.

2-4 متطلبات السياحة:

تتطلب عملية السياحة توافر مجموعة من العوامل والخدمات الضرورية نذكر

منها(الصيرفي،2007):

1- المصادر الطبيعية والمنجزات الحضارية والبشرية ذات الجذب السياحي:

وتتمثل بعناصر الجذب السياحة الطبيعية مثل المناخ والسواحل والأنهار والجبال والسهول والهضاب والبحيرات والشلالات وغيرها، من عناصر الجذب السياحي التي وهبها الله إلى الإنسان لكي يعيش وينتفع بها، وهذا النوع من متطلبات السياحة الطبيعية لا يمكن تغييره. أما ما يتعلق بالمنجزات الحضارية والبشرية فهي تشمل على المواقع التاريخية والأثرية والدينية والمعالم الثقافية وغيرها من إنجازات البشرية ذات الجذب السياحي، أي أن هذه المصادر تمتلك عناصر مؤثرة وقوية في عملية جذب السياح إلى مثل هذه المناطق.

2- خدمات البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية أساساً هاماً من متطلبات السياحة، وتشمل

على إقامة الطرق والمطارات والجسور والموانئ والسدود والصرف الصحي وخدمات الماء والكهرباء والاتصالات وغيرها من الخدمات ذات العلاقة.

3- خدمات البنية الفوقية: وتشمل على خدمات السكن مثل الفنادق (بكافة أنواعها ودرجاتها)

والمنتجعات والاستراحات ومراكز التسوق والمطاعم.

4- خدمات النقل: تنقسم خدمات النقل إلى خدمات النقل المحلي داخل الدولة المستضيفة

للسياح، وخدمات النقل الخارجي أي خارج حدود الدولة المستضيفة للسياح. ويمكن تقسيم وسائل النقل إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ- وسائل نقل برية مثل الحافلات والسيارات والقطارات.

ب- وسائل نقل بحرية مثل البواخر واليخوت.

ت- وسائل نقل جوية مثل الطائرات.

5- خدمات مختلفة: تتداخل هذه الخدمات مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي لها

دور تكميلي للعملية السياحية، مثل الخدمات الصحية والخدمات المصرفية والخدمات التجارية والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التي تعكس الوجهة الحضارية للبلد المستضيف للسياحة.

2-5 أسس السياحة الناجحة:

تتطلب السياحة الناجحة توافر مجموعة من العوامل التي تساعد في نجاحها وديمومتها

(ابو عياش والطائي، 2004):

1- توفير المعلومات والبيانات الدقيقة والصحيحة والموثقة لتحديد العرض السياحي، وقدرات وحاجات ورغبات السياح لتحديد الطلب السياحي، أي وجود تخطيط سليم للتنبؤ بالطلب وتحليل العرض لتمكّنه من تلبية جميع حاجات السياح.

2- توفير كوادر مؤهلة ذات خبرة عالية لإرضاء كافة أذواق السياح وإشباع رغباتهم وحاجاتهم وتحقيق الرضا لهم.

3- وجود خطط واستراتيجيات محددة ومستقبلية لتطوير السياحة في كافة المناطق ذات الجذب السياحي مما يساعد على إطالة مدة إقامة السائح، وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية الصعبة وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي وانتعاشه.

4- توفير الأمن والاستقرار في الدولة المستضيفة للسياح مما ينعكس إيجاباً على السياح والمواطنين مما يجعلها ذات جذب سياحي كبير. ويشار هنا إلى أن السياحة ذات حساسية كبيرة من جهة الأمن والاستقرار، وبالتالي فإن عدم توفر الأمن والاستقرار يؤدي إلى انخفاض السياحة بشكل كبير جداً، ومن الصعب العودة إلى ما كانت عليه (سعيد والعمراوي، 2013).

5- أن تساهم السياحة في الحفاظ على العادات والتقاليد للدولة المستضيفة للسياح وإبراز الجانب الإيجابي فيها مما يعكس السمعة الطيبة عنها، ويتم ترويجها داخلياً وخارجياً مما يجعلها ذات جذب سياحي مميز.

2-6 أنواع المواقع السياحية وخصائصها في الأردن: إن الأماكن التي ترتبط بها

السياحة متباينة من الناحية الجغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عند تطوير أي موقع سياحي يجب التركيز على إعطائه طابع معين يميزه عن المواقع السياحية الأخرى، ومن الصعب وضع المواقع السياحية في فئات لأنها تتباين وتختلف في أشكالها وأحجامها وأهميتها. ولكن يمكن تصنيفها بناء على حجم الحركة السياحية المرتبطة بكل موقع سياحي، كما صنفها (التميمي، 2003) إلى مواقع رئيسة وأخرى ثانوية، بينما قسمها (العنابي، 2005) حسب جاهزية الموقع السياحي إلى:

1 - موقع سياحي جاهز لاستقبال السياح.

2 - موقع سياحي لديه بعض المقومات لاستقبال السياح.

3 - موقع سياحي لديه كافة المقومات والإمكانات على شكل خامات أولية وغير جاهز لاستقبال السياح.

2-7 مقومات السياحة في الأردن:

يتميز الأردن بالعديد من المقومات السياحية المتنوعة والتي تمثل عنصر جذب سياحي

مهم، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسة مترابطة مع بعضها البعض:

1- المقومات الطبيعية: تشكل المصادر الطبيعية المكون الرئيسي للسياحة في العديد من

دول العالم فهي ميزة طبيعية لا يمكن للإنسان أن يغيرها لأنها هبة من الله عز وجل، والأردن

تتوفر فيه العديد من هذه المقومات الطبيعية التي جعلت منه منطقة ذات جذب سياحي كبير، ومن

أهم هذه المقومات ما يلي (مقابلة والحاج زيب، 2000):

أ - **المناخ:** يتميز الأردن بمناخ معتدل طوال فصول السنة، واختلاف في درجات الحرارة نظراً للاختلاف في التضاريس، فإنه يتمتع بصيف معتدل في المناطق الجبلية مثل جبال عجلون وجرش وعمان وجبال الشراه، وغيرها من المرتفعات الجبلية. كما أنه يتمتع بشتاء دافئ نسبياً في العقبة، والبحر الميت، والأغوار، أما في فصل الربيع يكون الجو لطيف في شمال ووسط الأردن.

ب - **التضاريس:** يتميز الأردن بتنوع التضاريس الموجودة فيه فيتمتع بالسهول والجبال والوادي والوديان والهضاب والصحاري، ويوجد فيه العديد من المواقع الطبيعية ذات الجذب السياحي مثل البحر الميت الذي يعد أخفض بقعة في العالم ويمثل أيضاً منطقة علاجية حيوية وفريدة من نوعها، ووادي رم، وغور الأردن والعقبة وغيرها من المواقع الطبيعية مثل الغابات والمحميات الطبيعية المنتشرة في الشمال والوسط والجنوب التي تعد ذات جذب سياحي كبير لتلبية مختلف أذواق السياح الباحثين عن جمال الطبيعة وروعته.

ج - **الموقع الجغرافي:** يتمتع الأردن بموقع جغرافي مميز، لأنه يقع في وسط الوطن العربي ويتوسط ثلاث قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويقع أيضاً وسط الأقاليم السياحية مثل مصر والسعودية وسوريا وفلسطين والعراق، مما يعني سهولة الوصول إلى الأردن براً وبحراً وجواً، ويربط الموقع الجغرافي للأردن البلدان العربية مع بعضها البعض، فهو يربط بلاد الشام مع دول الخليج العربي. ويستدل على أن الموقع الجغرافي للأردن في القدم كان مهماً وحيوياً، هو صراع الإمبراطوريات والدول والحضارات المتعاقبة على أرضه والتي مازالت أثارها باقية حتى يومنا هذا، لأن موقعة الاستراتيجي كان معبراً تجارياً يربط بين قارتي آسيا وأفريقيا.

2- المقومات التاريخية: تشمل هذه المقومات المواقع التاريخية والأثرية والدينية الناتجة من الشعوب والحضارات التي عاشت وسكنت الأردن منذ قديم الزمان حتى يومنا هذا. فنجد الإمبراطورية الرومانية التي مازالت أثارها باقية وشاهدة على وجودها في الأردن، مثل أثار جرش(جراسيا) وأم قيس(جدارا) وطبقة فحل(بيلا) وعمان (فيلاذلفيا) وغيرها من المدن الأثرية التي كانت من ضمن المدن العشرة الديكابوليس، ونجد العرب الأنباط الذين نحتوا البتراء وكانت عاصمة لهم، حيث كان الأنباط مشهورين بنحت وزخرفة الحجارة، و تميزوا أيضا بإنشاء السدود والقنوات المائية بشكل هندسي عالي الدقة، وهي الآن إحدى عجائب الدنيا السبع الجديدة. والمتعمن بتاريخ الأردن يجد أن أرض الأردن تعاقبت عليها العديد من الدول والممالك مثل ممالك عمون ومؤاب وأدوم ودول الأمويين والعباسيين، والفاطميين، والصليبيين وغيرهم ممن شكلوا مزيجاً تاريخياً واثرياً يجعل من الأردن وجهه مهمة ذات جذب سياحي كبير. أما ما يتعلق بالمقومات الدينية فنجد أضرحة الصحابة رضوان الله عليهم منتشرة في كل مكان داخل الأردن، كضريح معاذ بن جبل وابوعبيدة عامر بن الجراح وجعفر بن أبي طالب، وشرحبيل بن حسنة، وغيرهم من الصحابة الذين استشهدوا نتيجة للفتوحات الإسلامية والمعارك التي حدثت بين المسلمين والروم على ثرى الأردن الطاهر مثل معركة مؤتة، ومعركة اليرموك التي انتصر بها المسلمين على الروم. ونرى أيضا القلاع التي شيدها المسلمون للتصدي لهجمات الصليبيين مثل قلعة عجلون. ويوجد أيضا مواقع دينية مسيحية مثل المغطس، وجبل نبو الذي تحج إليه الطوائف المسيحية مما يجعل الأردن منطقة ذات جذب سياحي مميز بهدف الحج وزيارة الكنائس الأثرية في مادبا، وأم الرصاص وغيرها من الكنائس المنتشرة في كافة أنحاء الأردن(هيئة تنشيط السياحة الأردنية،2016).

3- المقومات الحضارية: ويقصد بها المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي لها دور كبير في جذب السياحة الداخلية والخارجية، من سياح وطلاب جامعات وكليات ومدارس وغيرهم من الأشخاص ذات الاهتمام، ويشار هنا إلى التقدم التكنولوجي الذي أحرزه الأردن في شتى المجالات الاقتصادية والطبية والتعليمية والذي جعل الأردن منطقة جاذبة للسياح من مختلف دول العالم(ابو رمان والراوي، 2009).

4- مقومات الأمن والاستقرار: توصف السياحة على أنها ذات حساسية كبيرة لعامل الأمن والاستقرار أي بدون هذا العامل لا تتوفر السياحة، والأردن حباة الله عز وجل بنعمة الأمن والأمان والاستقرار وسط شرق أوسط ملتهب. إن توفير الأمن والاستقرار في الأردن يجعلها منطقة ذات جذب سياحي، مما يعني توفير الحرية الكاملة للسائح أثناء إقامته في الأردن وضمان سلامته من لحظة دخوله إلى الأردن وحتى خروجه(حداد،1997).

2-8 أنواع السياحة وتصنيفاتها:

تصنف السياحية إلى العديد من التصنيفات (ابو رمان والراوي، 2009):

أ- تصنيف السياحة بناء على السائح:

1 - التصنيف بناء على الموقع الجغرافي: فقد صنفت السياحة إلى **السياحة المحلية**(وهي انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان أقامتهم الدائم أو المعتاد إلى مكان آخر داخل الدولة نفسها ولمدة لا تقل عن 24 ساعة)، و**السياحة الإقليمية** (وهي انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل الدولة المقيمين فيها إلى دولة مجاورة ضمن الإقليم)، و**السياحة الدولية**(وهي انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل الدولة المقيمين فيها إلى دولة أخرى ولمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة على أن لا يكون الهدف من الانتقال الكسب المادي أو العمل)(حداد،1997).

2 - التصنيف بناء على الفئة العمرية: فتقسم إلى سياحة الأطفال وسياحة الشباب وسياحة كبار السن.

3 - التصنيف بناء على عدد الأشخاص: فتقسم إلى سياحة فردية وسياحة جماعية.

4 - التصنيف بناء على وسيلة النقل: فتقسم إلى سياحة برية وسياحة بحرية وسياحة جوية.

5 - التصنيف بناء على الحالة المادية للسائح: فتقسم إلى سياحة الأغنياء وسياحة الطبقة الوسطى وسياحة الفقراء.

6 - التصنيف بناء على الجنس: فتقسم إلى سياحة الذكور وسياحة الإناث.

نلاحظ أن جميع التصنيفات أعلاه لم تأخذ المنتج السياحي في عين الاعتبار وإنما اعتمدت السائح نفسه في عملية التصنيف.

ب- تصنيف السياحة بناء على المنتج السياحي:

أ - منتجات السياحة الطبيعية: وهي السياحة التي اعتمدت على المصادر الطبيعية ركيزة في تصنيفها وتتنقسم إلى:

1 - سياحة الاصطياف: تعتمد هذه السياحة بشكل أساسي على المناخ، أي استغلال المناخ لجذب السياح في فصل الصيف الذي يعد جاذباً للسياح من دول العالم وخاصة دول الخليج العربي إلى الأردن، والذين يشكلون نسبة كبيرة من مجموع السياح القادمين إلى الأردن، كما أن مثل هذه السياحة والتي تعتمد على المناخ تساعد أيضاً في تسويق ودعم المنتجات السياحية الأخرى، مثل زيارة الأماكن الأثرية والتاريخية، وحضور الفعاليات والمهرجانات الثقافية وغيرها من النشاطات التي يهتم بها السائح والتي تساعد على إطالة مدة أقامته مقارنة مع الفصول الأخرى.

2 - السياحة المائية: تركز هذه السياحة على الفعاليات القائمة على الماء، مثل: السياحة والغوص، والإبحار، وتندرج من ضمنها السياحة العلاجية الطبيعية التي تعتمد على المياه المعدنية والكبريتية للاستشفاء من أمراض المفاصل والأمراض الجلدية. وتعتبر العيون المعدنية مثل حمامات ماعين، وحمامات عفره، والحمة الأردنية بالإضافة إلى البحر الميت مقصداً مهماً للسياحة العلاجية الطبيعية في الأردن.

3 - **السياحة البيئية:** ويقصد بها السياحة إلى المحميات والغابات الطبيعية البرية والبحرية، مثل محمية ضانا ومحمية الأزرق وغابات عجلون ووادي رم وغيرها من الأماكن ذات الجذب السياحي (رواشدة، 2009).

ب- **منتجات السياحة البشرية:** وتشمل جميع منجزات البشرية التي رافقت الحضارات المتعاقبة على أرض الأردن، التي كان للإنسان الدور الأهم في تكوين مثل هذه السياحة وتنقسم إلى:

1 - **السياحة الثقافية:** وتشمل هذه السياحة المواقع التاريخية والأثرية والمتاحف التي تجمع مختلف الأزمنة والعصور والحضارات التي تعاقبت على الأردن، كما تهدف هذه السياحة إلى التزود بالمعرفة والمعلومات عن تاريخ مثل هذه الآثار وتاريخ المنطقة، ومن أهم المواقع التاريخية والأثرية البتراء وجرش وأم قيس ومادبا وقلعة عجلون وقلعة الكرك وغيرها من المواقع ذات الأهمية الكبرى الموجودة في الأردن.

2 - **سياحة المؤتمرات:** تعتمد هذه السياحة على توفير متطلبات الأمن والاستقرار بالإضافة إلى التطورات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية والتكنولوجية التي يتمتع بها الأردن، حيث تعتبر هذه السياحة ذات أهداف إعلامية كبيرة بحيث تتسابق عليها مختلف الدول لتحقيق مكاسب اقتصادية وإعلامية كبيرة. ومن أهم هذه المؤتمرات المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقام في البحر الميت (ابوعياش وآخرون، 2007).

3 - **السياحة العلاجية:** حقق الأردن تقدماً كبيراً في مجالات الصحة وتوفير البنية التحتية والفوقية للسياحة العلاجية، حيث تم إنشاء العديد من المستشفيات المتقدمة سواء الخاصة أو العامة التي تجذب العديد من السياح القاصدين مثل هذه السياحة. والتي انعكست بشكل إيجابي على الاقتصاد الأردني، حيث تتميز مثل هذه السياحة بطول مدة إقامة السائح مقارنة مع الأنواع السياحية الأخرى، مما يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد وانتعاش مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (المحفظة الوطنية للأوراق المالية، قطاع الفنادق والسياحة، 2010).

4 - السياحة التعليمية: أن التطور الكبير في التعليم الذي حدث في الأردن وخصوصاً في نوعية الجامعات الموجودة فيه وإدخال التطورات التكنولوجية في العملية التعليمية ساعد الأردن على أن يكون جاذباً للسياحة التعليمية، فهو يستقطب العديد من الطلاب العرب والأجانب الباحثين عن مثل هذا النوع من السياحة.

5 - السياحة الدينية: تعد أرض الأردن ملتقى الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلامية، فنبي الله موسى يعتقد أنه قد أتى إلى منطقة وادي موسى وبتحديد في الجزء الشمالي لبلدة وادي موسى في جنوب الأردن، هو وقومه عندما ضرب بعصاه الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا، كما يعتقد أيضاً وجود مقام النبي هارون على قمة الجبل المطل على البتراء، ويعتقد أيضاً أن سيدنا موسى قد دفن في قمة جبل نيبو الواقع في مدينة مادبا. أما الديانة المسيحية فقد ارتبطت بالعديد من المواقع الموجودة في الأردن، فقد قام السيد المسيح بالمرور من منطقة أم قيس والتي يوجد فيها كهف السيد المسيح مروراً إلى عجلون ومن ثم إلى منطقة وادي الخرار القريبة من نهر الأردن والذي يوجد فيها منطقة المغطس، حيث تم تعميد السيد المسيح من قبل نبي الله يحيى أو ما يعرف ببوحناء المعمدان، حيث ظهر في موقع المغطس أثار البرك والآبار والكنائس التي كانت موجودة فيه، أي أن انطلاق الديانة المسيحية كانت من موقع المغطس والذي ارتبط أيضاً بطريق الحج المسيحي الذي كان يبدأ من بيت لحم إلى القدس وإلى أريحا مروراً بنهر الأردن إلى موقع المغطس ومن ثم إلى جبل نيبو في مادبا ومن ثم إلى موقع ماكور، حيث انتهت حياة نبي الله يحيى بطريقة مأساوية بقطع رأسه من قبل الحاكم الروماني (هيئة تنشيط السياحة الأردنية، 2016).

أما الديانة الإسلامية فتشير إلى مرور سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أرض الأردن، كما جاء في الروايات أن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام كان يقابل الراهب بحيره في منطقة أم الرصاص الذي تنبأ بنبوته قبل نزول الوحي عليه، كما كانت قريش تأتي إلى بلاد

الشام في فصل الصيف كما جاء في القرآن الكريم بسورة قريش " لَيْلًا قُرَيْشٍ (1) إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2)"، حيث كان يأتي معهم سيدنا محمد بهدف التجارة للسيدة خديجة. وبعد حدوث الفتوحات الإسلامية وتحرير أرض الأردن من الروم أصبح الأردن جزءاً من الدولة الإسلامية. كما استشهد العديد من الصحابة رضوان الله عليهم على أرض الأردن، مثل جعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحه وزيد بن حارثة وغيرهم من الصحابة، التي ما تزال أضرحتهم باقية في الأردن حتى يومنا هذا. كما يوجد في الأردن العديد من الأماكن الدينية مثل مقام النبي هود وأصحاب الكهف والعديد من المساجد القديمة، والتي تعود إلى الفترة الأولى من ظهور الديانة الإسلامية واستمرت حتى يومنا هذا (ابوعياش وآخرون، 2007).

6 - السياحة الرياضية: يتكون مثل هذا النوع من السياحة على المشاهدة والمساهمة في الأنشطة الرياضية، بحيث تعتبر السياحة التي تقتصر على المشاهدة مثل الدورات الرياضية المختلفة كمباريات كأس العالم لكرة القدم أو الألعاب الأولمبية وغيرها من النشاطات التي لا يتم فيها مساهمة السائح في النشاط الرياضي. أما ما يتعلق بالمساهمة بالسياحة الرياضية فتشمل على تسلق الجبال مثل جبال وادي رم التي تستهوي السياح من مختلف دول العالم، وتشمل أيضاً الرياضة المائية مثل التزلج على الماء وركوب الزوارق البحرية وغيرها من الأنشطة التي يشارك السائح فيها بشكل مباشر (Ross, 2001).

2- 9 أثر السياحة على متغيرات الاقتصاد الكلي:

تعتبر السياحة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المستقبلية للسياحة، بما تولده من منافع كبيرة وبشكل خاص على الدول النامية واقتصادها، فتؤثر السياحة على جميع متغيرات الاقتصاد الكلي بحيث تؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي في الدول المستضيفة للسياح، والتي تنعكس بالشكل الايجابي على كل من:

1- ميزان المدفوعات:

تعتبر الإيرادات السياحية من العملات الأجنبية الصعبة ركيزة أساسية في دعم ميزان المدفوعات، والتي تنعكس بدورها على الميزان التجاري (وهو الفرق بين المستوردات والصادرات من السلع والخدمات، ومن المعروف أن السياحة تدخل من ضمن صادرات الدولة المستقبلية للسياحة)، والميزان السياحي (والذي يعني الفرق بين الدخل السياحي والإنفاق السياحي حيث يمثل الدخل السياحي ما يصرفه السائح في الدولة المستضيفة للسياحة مثل سياحة الأجنبي غير مقيم داخل الأردن، أما الإنفاق السياحي يمثل بما يصرفه المواطن خارج موطنه مثل سياحة الأردني المقيم في الخارج). فكلما ارتفعت إيرادات الدولة من خلال الحركة السياحية وانخفضت نفقات السياحة للخارج فإن الميزان السياحي يتحول لصالح الدولة المستضيفة للسياح (الدباغ والسامرائي، 2011).

أي أن هنالك علاقة موجبة بين الإيرادات السياحية من العملات الأجنبية وميزان المدفوعات. ولمعرفة الأثر الحقيقي للعملات الأجنبية الصعبة على ميزان المدفوعات، يجب أن نأخذ صافي الإيرادات والنفقات السياحية وليس فقط الإيرادات، فكلما زادت الإيرادات وانخفضت النفقات يكون لها تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات والذي يكون أيضاً موجبا إذا كانت الدولة قادرة على الإيفاء وتوفير اغلب مستلزمات السياح دون الاستيراد (مقابلة والحاج ذيب، 2000).

كما تدعم الإيرادات السياحية من العملات الأجنبية الصعبة العملة المحلية وخاصة في الدول النامية والتي بدورها تنعكس على الاحتياطي النقدي في البنوك المركزية، مما يؤدي إلى الاستقرار النقدي والمحلي والمحافظة على أسعار العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية. كما تستخدم العملات الأجنبية في دعم المتطلبات من السلع والخدمات المستوردة وسداد القروض للبنوك والمؤسسات الدولية (Manchev, 2009).

2- الاستثمار:

عندما يقوم السائح بزيارة دولة معينة فإنه يفترض وجود كافة السلع والخدمات التي يحتاج إليها طوال فترة إقامته، ومن أهم هذه السلع والخدمات توفير السكن والطعام والتسوق وخدمات النقل والاتصالات وغيرها من المتطلبات الأساسية والثانوية التي يحتاج إليها السائح، وبالتالي لابد من وجود استثمارات لإقامة مثل تلك المشاريع ذات الصلة بحاجة السائح، حيث يؤدي الاستثمار في القطاع السياحي إلى تحريك وانتعاش بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، من صناعة وزراعة وإنشاءات وخدمات مالية وخدمات حكومية والتي تستفيد من مثل هذه الاستثمارات، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد بكافة جوانبه، مما ينعكس إيجابياً على المواطن من خلال تحسين خدمات المجتمع المحلي وخلق فرص عمل، وعلى الحكومة، من خلال زيادة إيراداتها من الضرائب على مثل تلك الاستثمارات والتي تنعكس إيجابياً على موازنتها وسد العجز فيها. كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية العالمية التي تجذب الاستثمارات فيها برؤوس أموال ضخمة، مما ينعكس إيجاباً على اقتصاديات الدول المستضيفة لمثل هذه الاستثمارات (الحميري، 2010).

كما يساهم الاستثمار في القطاع السياحي في تحقيق وانجاز عملية التنمية المستدامة والمتوازنة، حيث تمثل الزيادة في حجم الاستثمارات والمشاريع السياحية إلى زيادة في حجم الدخل السياحي وانتشارها في جميع الأقاليم مما يؤدي إلى حدوث عملية التنمية الاقتصادية.

3- البنية التحتية:

إن توفير البنية التحتية المتمثلة بالطرق والمطارات والموانئ وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات لها أهمية كبيرة وركيزة أساسية في عملية جذب السياح من جميع دول العالم، كما لها أيضاً أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والخاصة في القطاع السياحي، مما ينعكس إيجابياً على المقيمين والسياح على حدٍ سواء في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (ابوعياش وآخرون، 2007).

4- التوظيف والعمالة:

توفر الاستثمارات في القطاع السياحي فرص عمل كبيرة للسكان حيث تمتاز السياحة بكثافة الأيدي العاملة، أي أنها تحتاج لأعداد كبيرة من القوى العاملة، كذلك فإن الدول التي تعاني من ارتفاع نسب البطالة لديها، توجه اهتماماً كبيراً لقطاع السياحة المتمثل في الاستثمارات والمشاريع التي تخلق فرص عمل كبيرة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تمتاز بكثافة رأس المال المادي وانخفاض رأس المال البشري. حيث تتولد فرص العمل الناتجة عن السياحة بطريقتين، أولاً: بشكل مباشر عن طريق المشاريع والأنشطة والاستثمارات المرتبطة بشكل أساسي مع قطاع السياحة مثل الفنادق والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر وغيرها من الوظائف ذات الصلة المباشرة بالسياحة، ثانياً: بشكل غير مباشر من خلال ارتباط القطاع السياحي بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تؤدي إلى وظائف في القطاعات الأخرى بسبب السياحة، مثل الصناعة والزراعة والنقل والاتصالات وغيرها من القطاعات المرتبطة بالقطاع السياحي، وهذه الوظائف تحدث نتيجة لأثر مضاعف السياحة في الاقتصاد ويحدث المضاعف من خلال طريقتين: أولاً عن طريق إنفاق السياح القادمين إلى البلد المستضيف للسياحة، وثانياً عن طريق الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع السياحة، بحيث يقيس مضاعف السياحة الأثر غير المباشر للسياحة على الاقتصاد (Rusu,2011).

أما ما يتعلق في القياس الكمي للوظائف المتعلقة بالسياحة فإن الطريقة المباشرة هي التي تستخدم في قياس الأيدي العاملة الموظفة مباشرة في السياحة، لأنه من الصعب قياس الوظائف غير المباشرة المتولدة من السياحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن الناحية الكمية فقد بلغ عدد العاملين في مختلف الأنشطة السياحية في نهاية عام 2014 نحو 48665 عامل، فيما بلغت نسبة مساهمة المواطنين الأردنيين من مجموع العمالة في مختلف الأنشطة السياحية نحو 82% لعام 2014، إذ استحوذ قطاع الفنادق والمطاعم السياحية على 61% من مجموع العمالة لعام 2014 (وزارة السياحة والآثار، 2014).

5- الناتج المحلي الإجمالي:

من المعروف أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل الناتج النهائي من السلع والخدمات المختلفة التي يتم إنتاجها وبيعها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة. بحيث تؤثر السياحة في جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي من استهلاك واستثمار وإنفاق حكومي على المشاريع العامة ومشاريع البنية التحتية، كما تؤدي أيضاً إلى زيادة الإيرادات الحكومية من خلال فرض ضرائب على كافة السلع والخدمات، كضرائب المبيعات وضرائب الدخول والمغادرة والتأشيرات وتذاكر الدخول للمواقع السياحية وغيرها من الضرائب المفروضة على السائح وعلى القطاع السياحي من فنادق ومطاعم ومكاتب السياحة والسفر وغيرها (WTTC, 2016). كما تؤثر السياحة بشكل مباشر في صادرات الدولة المستضيفة للسياح، فهي تعتبر صادرات غير منظورة كما يتم تدوينها في ميزان المدفوعات، كما تؤثر السياحة أيضاً في واردات الدول المصدرة للسياحة بحيث تدون في ميزان مدفوعاتها (أي في ميزان مدفوعات الدولة المصدرة للسياحة) إنفاقاً يجب أن يتم دفعة اتجاه الدولة المستقبلة للسياحة. ومن هنا فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في نموه على النمو في القطاع السياحي، الذي يشكل أهمية كبيرة فيه. وتجدر الإشارة هنا إلى الأثر الإيجابي للسياحة إذا كانت الدولة قادرة على الإيفاء وتوفير أغلب مستلزمات السياح دون الاستيراد، وبالتالي بقاء العملات الأجنبية الصعبة في الدولة وعدم تسريبها من خلال الاستيراد والذي ينعكس بدوره على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة (Thano, 2015).

2-10 معوقات السياحة

يمكن تحديد معوقات السياحة في أي بلد بعدة عوامل نذكر منها (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 2012):

1- العامل السياسي: يعتبر العامل السياسي من ابرز العوامل في عرقلة العملية السياحية في أي دولة، بحيث يؤثر العامل السياسي بشكل كبير في العملية السياحية، كما توصف السياحة على أنها ذات حساسية كبيرة لعامل الأمن والاستقرار، وعدم توفرهما يؤدي إلى تراجع في أعداد السياح مما ينعكس سلبياً على الدخل السياحي، وبالتالي على جميع مكونات الاقتصاد. وبالنظر إلى السياحة في الأردن يلعب العامل السياسي دوراً كبيراً في عرقلة العملية السياحية، بحيث يقع الأردن في منطقة غير مستقرة محيطة به وله حدود مع مناطق الصراع وبؤر النزاع، وبالتالي لا يتوفر بهذه المناطق أدنى مقومات الأمن والاستقرار، (على عكس الداخل الأردني، فهو يتمتع بالأمن والاستقرار وسط شرق أوسط ملتهب)، مما يؤثر في أعداد السياح القادمين إلى الأردن.

2- العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من ابرز معوقات السياحة، بحيث يؤثر انخفاض مستوى الدخل والمعيشة وارتفاع الأسعار والفقر والبطالة والتضخم وغيرها من المشاكل الاقتصادية على تطور السياحة في أي بلد، بحيث يرتبط هذا العامل في كلى البلدين، المستضيف للسياحة والمصدر للسياحة، حيث يؤثر في البلد المستضيف للسياحة من خلال، منافسة البلدان المستضيفة للسياحة من حيث الأسعار ومستوى المعيشة والقوة الشرائية للعملة المحلية، ويؤثر في الدولة المصدرة للسياحة من خلال انخفاض مستوى الدخل وارتفاع مستوى المعيشة والفقر والبطالة، مما ينعكس على عدم المقدرة للقيام بالعملية السياحية. ويعتبر العامل الاقتصادي في الأردن من ابرز العوامل المعيقة للسياحة، بحيث يعاني الأردن من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة وارتفاع نسب التضخم ويعاني أيضاً من المشاكل المزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية وغيرها من المشاكل التي تعيق تطور السياحة في الأردن.

3- العامل الاجتماعي: يعتبر العامل الاجتماعي من ضمن العوامل المعيقة للسياحة، بحيث يلعب هذا العامل دوراً كبيراً في زيادة وتطوير السياحة في أي بلد، من خلال التوعية بأهمية السياحة وأهمية المواقع السياحية بمختلف أنواعها، من علاجية وتاريخية وأثرية ودينية وثقافية وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة أعداد السياح والتي تنعكس بشكل كبير على السياحة المحلية ومن ثم على السياحة الخارجية. ويعتبر العامل الاجتماعي من أبرز العوامل المعيقة للسياحة في الأردن من خلال عدم وجود برامج توعويه بأهمية السياحة للمجتمع الأردني وعدم تقديم برامج تشجع على السياحة المحلية، مما ينعكس بشكل سلبي على أعداد السياح في الأردن وخاصة السياحة المحلية.

4- العامل التسويقي الترويجي للسياحة: يعتبر العامل التسويقي الترويجي للسياحة من ضمن العوامل المعيقة للسياحة، بحيث يعزز هذا العامل النشاط التصديري للسياحة من خلال تسويق المنتج السياحي وإعادة بيعة لأكثر من مرة دون استنزاف الموارد السياحية ودون أدنى تكلفة إنتاجية. ويعاني الأردن من ضعف في العامل التسويقي الترويجي للسياحة، رغم حيازته لمخزون كبير من المنتجات السياحية والتي تتمثل بالسياحة العلاجية والثقافية والتعليمية والتاريخية والدينية وغيرها من المنتجات السياحية التي تعاني من ضعف في تسويقها وترويجها.

5- عامل الخدمات: يعتبر ضعف الخدمات من العوامل المعيقة للسياحة على المستوى المحلي والدولي، حيث يؤدي ضعف خدمات البنية التحتية والفوقية للمواقع السياحية إلى عرقلة العملية السياحية، والتي تنعكس على أعداد السياح القادمين إلى مثل تلك المواقع، وبالتالي انخفاض معدل إقامة السائح مما ينعكس على انخفاض الدخل السياحي. والأردن يعاني من ضعف الخدمات في المواقع السياحية، بحيث يمتلك الأردن ثروة كبيرة من المواقع السياحية، والتي لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل، وبالتالي يقف هذا العامل أمام تطور حركة السياحة في الأردن.

2-11 الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي حاولت استقصاء أثر السياحة على النمو الاقتصادي والتي تطرقت إلى مواضيع مختلفة. فمنها من تناول جزئية معينة من السياحة، ومنها من حاول استقصاء العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والسياحة، ومنها من تناول أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي، فيما أجريت هذه الدراسات على العديد من الدول. فمنها من أخذ الأردن كحالة دراسة، ومنها من أخذ دولة عربية واحدة أو مجموعة من الدول العربية كحالة دراسة. كما تطرقت الدراسات الأخرى إلى الدول الأجنبية، وسوف يتم تقسيم الدراسات إلى ما يلي:

2-11-1 الدراسات باللغة العربية:

هدفت دراسة (سوسان، 1996) إلى التعرف على أثر الاستثمار في القطاع السياحي على الاقتصاد الأردني خلال عام 1987، من خلال القيمة المضافة والمضاعف لقطاع السياحة، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استخدام طريقة تحليل مصفوفة المدخلات والمخرجات للأردن، حيث بينت النتائج وجود أثر ايجابي بين دخل السائح وكمية السياحة، التي تم التعبير عنها من خلال أعداد السياح. كما بينت النتائج أيضاً إلى أن الاستثمار بقيمة دينار واحد في قطاع السياحة يولد (2.12) دينار من الإنتاج الكلي، أو يولد (0.453) دينار كدخل لعناصر الإنتاج المحلية، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة النظر في القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار في القطاع السياحي من خلال تقديم حوافز تشجيعية للاستثمار في هذا القطاع، كما أوصت الدراسة أيضاً إلى دور الدعاية والإعلان في جذب السياحة الخارجية وانعكاسها على الاقتصاد ككل.

أما دراسة (التوني، 2001) فقد هدفت إلى معرفة دور القطاع السياحي في اقتصاديات مجموعة من الدول العربية، من خلال معرفة خصائص القطاع السياحي العربي والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، فقد أخذت هذه الدراسة عينة من الدول العربية شملت كل من الأردن ومصر وسوريا ولبنان والإمارات والبحرين وتونس والمغرب وقطر والكويت والسعودية، حيث بينت النتائج إلى أن الأقطار العربية لديها مقومات سياحية فريدة من نوعها تجعلها ذات جذب سياحي مميز، ولكن يعزى ضعف إقبال السياح إلى هذه الأقطار إلى ضعف خطط التسويق والترويج السياحي، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والتي يجب أن يرافقها أيضا إلغاء القيود والرسوم الجمركية التي تحد من تدفق السياح إلى مثل هذه الدول، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي لجذب تلك الاستثمارات وما تولده من فوائد على اقتصاديات تلك الدول، كما أوصت الدراسة إلى أهميه نمو قطاع السياحة والذي ينعكس أيضاً على نمو اقتصاديات الأقطار العربية.

كما تناولت دراسة (معراج وجرادات، 2004) إلى معرفة أثر السياحة في التنمية الاقتصادية العالمية في حالة الاقتصاد الجزائري، حيث تطرقت الدراسة إلى دور السياحة في الاقتصاد العالمي ودورها في اقتصاد الوطن العربي، ومعرفة معاناة القطاع السياحي الجزائري، حيث بينت نتائج الدراسة إلى أن القطاع السياحي الجزائري يعاني من ظاهرة السياحة الموسمية، مما يؤدي إلى ضعف الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي، كما أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعدم الاهتمام بالمواقع الأثرية والسياحية لعب دور هام في تردي حالة هذا القطاع، حيث أوصت الدراسة إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص ودخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي، للنهوض بهذا القطاع وتحسين صورته المحلية والدولية من خلال الندوات والملتقيات والمعارض وكافة وسائل الإعلام، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة دعم الصناعات التقليدية والحرفية لترويج القطاع السياحي الجزائري، والعمل أيضاً على تحسين البنية التحتية لهذا القطاع لنهوض به وتحسين صورته لجذب السياح.

بينما تناولت دراسة (إرشيدات، 2006) قياس محددات تدفق الصادرات السياحية في الأردن خلال الفترة من عام (1976-2004)، حيث استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية في قياس هذه المحددات، حيث بينت النتائج إلى أن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 10.5% خلال فترة الدراسة، كما أن القطاع السياحي يحتل المرتبة الثانية في توفير فرص عمل في القطاع الخاص وتوفير النقد الأجنبي، وبينت النتائج أيضاً إلى أن القطاع السياحي يعتبر قطاع حساس للأحداث السياسية والاقتصادية، أي أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي يؤثر على أعداد السياح القادمين إلى الأردن، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الصادرات السياحية والمسافة، وعلاقة طردية بين ارتفاع دخل الأفراد وعدد سكان الدول التي تشترك مع الأردن، حيث تؤدي إلى زيادة الصادرات السياحية، كما يوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف المحلي مقابل العملات الأجنبية مما يؤثر على الصادرات السياحية، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الترويج والتسويق السياحي وزيادة الاهتمام بالمواقع السياحية من حيث النظافة والبنية التحتية والفوقية.

أما دراسة (القضاة والطالب، 2009) فقد هدفت إلى قياس اثر السياحة العلاجية على الاقتصاد الوطني الأردني، حيث استخدمت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال توزيع 150 استبانة على المرضى في مختلف المستشفيات في الأردن، وبينت النتائج إلى أن أغلب مدراء المستشفيات حريصون ومهتمون في تطبيق معايير الجودة الصحية والكفاءة العالمية لكوادرهم بما يتماشى مع حاجة المرضى، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة وجود خطط تسويقية وترويجية للمستشفيات التي تمتلك القدرة على دخول المنافسة العالمية لجذب أكبر عدد من السياح الذين يطلبون مثل هذا النوع من السياحة، حيث أوصت أيضاً إلى ضرورة تطوير السياحة العلاجية في الأردن من خلال سن القوانين والتشريعات التي تساعد على الاستثمار بهذا المجال والتي تؤدي إلى تطويرها ونموها بشكل أسرع.

فيما تناولت دراسة (ملاوي وآل درويش، 2010) العوامل المؤثرة في الدخل السياحي الأردني خلال الفترة من (1975-2005) حيث استخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وبينت النتائج إلى أن الإنفاق السياحي وعدد السياح لهما تأثير إيجابي على الدخل السياحي، بينما سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني ومعدل التضخم المحلي لهما تأثير سلبي على الدخل السياحي في الأردن، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير مثل زيادة الأنفاق الحكومي على قطاع السياحة وتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، والحفاظ على معدلات تضخم متدنية والعمل على التسويق السياحي بهدف زيادة الدخل السياحي الأردني.

أما دراسة (كريشان، 2011) فقد هدفت إلى تحديد اتجاهات تطور قطاع السياحة في الأردن خلال الفترة (1990-2011)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، كما بينت النتائج إلى أن مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي الأردني بلغت 11% من الناتج المحلي الإجمالي كما بلغت مساهمة السياحة في مجموع القوى العاملة 10%، وبينت النتائج أيضاً إلى أن السياحة لها مساهمة كبيرة في مجموع الصادرات الأردنية حيث بلغت نسبة مساهمتها 38% من مجموع الصادرات خلال فترة الدراسة، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة دعم وتطوير قطاع السياحة لتمكينه من جذب واستقطاب أكبر عدد من السياح، كما أوصت أيضاً إلى ضرورة وجود كوادر مؤهلة ومدربة في القطاع السياحي للنهوض به وتمييزهم مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد بكافة جوانبه.

بينما تناولت دراسة (بالقاضي، 2012) إلى تحليل العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2009)، حيث استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية، حيث بينت نتائج الدراسة

إلى أن الميزان السياحي الأردني كان موجبا طوال فترة الدراسة بحيث أدى إلى سد العجز في الميزان التجاري بنحو 18%، وبينت أيضاً إلى أن الانخفاض في الدخل السياحي الأردني خلال فترة الدراسة يعزى إلى الحساسية الشديدة التي يتصف بها قطاع السياحة تجاه الأحداث الأمنية والسياسية، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة وجود استثمارات أجنبية مباشرة في القطاع السياحي، والتشجيع على الاستثمار بهذا القطاع من خلال سن القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار بهذا القطاع من خلال تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام للنهوض بالقطاع السياحي الأردني، وأوصت الدراسة أيضاً إلى ضرورة وجود خطط تسويقية وترويجية داعمة لقطاع السياحة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

أما دراسة (بوعمشة، 2012) فهدفت إلى التعرف على دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة في حالة الاقتصاد الجزائري، حيث استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي، حيث بينت نتائج الدراسة أن ضعف الاستثمار في القطاع السياحي ينعكس على أداء القطاع السياحي من خلال الإيرادات المتحققة من خلال هذه الاستثمارات، كما يؤدي عدم الاستقرار الأمني والسياسي إلى تراجع أعداد الوافدين إلى القطاع السياحي مما يؤدي إلى زيادة السياحة الخارجية وانعدام السياحة الداخلية، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تحسين البنية التحتية والخدمات السياحية وتوفير برامج تدريبية وتعليمية تدعم قطاع السياحة بمختلف جوانبه، كما أوصت الدراسة أيضاً إلى ضرورة عمل تسهيلات استثمارية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد من خلال خلق وظائف ودعم ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

بينما تطرقت دراسة (سعيد و العمراوي، 2013) إلى معرفة مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث بينت نتائج الدراسة إلى أن قطاع السياحة يتميز بالحساسية الشديدة تجاه كافة المتغيرات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، فأنها تؤثر على كلا

البلدين سواء المصدرة للسياحة أو المستقبلة للسياحة، كما بينت النتائج أيضاً إلى أن قطاع السياحة في الجزائر يعاني من ضعف في التسويق والترويج وضعف في برامج التنمية السياحية، مما أدى إلى زيادة الطلب على السياحة خارج الجزائر وأدى أيضاً إلى ضعف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة وما لها من تأثيرات على الاقتصاد الجزائري، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير وتحديث خطط التسويق والترويج السياحي وضرورة تطبيق برامج التنمية السياحية وأهدافها بالشكل الصحيح والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة.

كما تناولت دراسة (نوال، 2013) استقصاء تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، حيث بينت نتائج الدراسة إلى أن البلدان العربية لها نصيب منخفض من السياحة العالمية، حيث أنها تعاني من افتقار الاستثمار في البنية التحتية وقلة الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، كما أنها تفتقر إلى عامل الأمن والاستقرار الذي ينعكس بدوره على تنافسية القطاع السياحي في البلدان العربية مقارنة مع البلدان الأجنبية.

بينما تناولت دراسة (عليوة، 2014) تقييم أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد المصري خلال الفترة (1983-2009)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي من خلال استخدام ثلاث نماذج قياسية، حيث يهدف النموذج الأول إلى قياس أثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي، بينما يهدف النموذج الثاني إلى قياس مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تدخل في علاقة مع النشاط السياحي على الناتج المحلي الإجمالي، أما النموذج الثالث فيهدف إلى التنبؤ بالقيم المستقبلية للإيرادات السياحية خلال الخمس سنوات المقبلة، حيث بينت النتائج إلى أن النشاط السياحي له مساهمة قوية في زيادة فرص العمل في القطاع السياحي. وبينت النتائج أيضاً إلى وجود علاقة موجبة بين السياحة والنمو الاقتصادي، وارتباط عكسي بين الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح على العالم

الخارجي، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة وجود خطط تسويقية وترويجية لأنواع الأنشطة السياحية التي ما تزال مساهمتها في الإيرادات السياحية ضعيفة، وأوصت الدراسة أيضاً إلى ضرورة زيادة درجة الاستقرار الأمني والسياسي الذي ينعكس بدوره على السياحة بكافة جوانبها.

أما دراسة (أبو ليلي، 2016) فقد درست محددات استقرار الصادرات السياحية الأردنية للفترة (2000-2014) باستخدام نموذج الجاذبية لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على السياحة الأردنية، من خلال توظيف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والتي تضمنت حجم الدولة المستوردة للمنتج السياحي الأردني، ومستوى التنمية في الاقتصاد الأردني، والطاقة الاستيعابية للفنادق الأردنية بالإضافة إلى متغيرات أخرى. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين أعداد السياح القادمين إلى الأردن وبين كل من حجم الدولة المستوردة للمنتج السياحي الأردني ومستوى التنمية الاقتصادية في الأردن. كما تبين وجود علاقة سلبية بين المسافة وسعر الصرف الحقيقي والطاقة الاستيعابية للفنادق وبين أعداد السياح القادمين إلى الأردن. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين السياحة الأردنية والسياحة في كل من سوريا ولبنان ومصر، في حين كانت تركيا بديل للسياحة الأردنية.

2-11-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

هدفت دراسة (Kaplan and Celik, 2008) إلى قياس العلاقة بين الأداء الاقتصادي وتطور السياحة في حالة الاقتصاد التركي خلال الفترة (1963-2006) من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لقياس العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث بينت النتائج إلى أنه يوجد علاقة سببية من السياحة وسعر الصرف تجاه الناتج المحلي الإجمالي، كما بينت النتائج أيضاً إلى أن السياحة تساهم بشكل إيجابي في أداء الاقتصاد التركي، وأن زيادة المقبوضات السياحية يأتي عبر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني في تركيا.

بينما تناولت دراسة (Fayissa, and Nsiah, 2008) أثر السياحة على عملية التنمية والنمو الاقتصادي في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة (1995-2004)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال أخذ مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث بينت النتائج إلى أن الإيرادات السياحية تؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، وأن الاستثمار سواء الاستثمار البشري أو الاستثمار المادي، يحسن الإنتاجية والتي تنعكس بدورها على النمو الاقتصادي والتنمية، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تحسين السياحة من خلال زيادة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي، مما يؤدي إلى ارتفاع مساهمة السياحة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

أما دراسة (Brida, et-al, 2008) فقد هدفت إلى تقييم مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، حيث شملت الدراسة كل من المكسيك والبرازيل والأرجنتين والاورغواي. لقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي الذي أشار إلى أن جميع هذه الدول تعتبر السياحة هي التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي. كما أن مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي كانت ضعيفة في كل من المكسيك والاورغواي، بينما ارتفعت مساهمتها في كل من البرازيل والأرجنتين، كما بينت النتائج إلى أنه يجب النهوض بالقطاع السياحي في كل من المكسيك والاورغواي والعمل على تنمية هذا القطاع لتحقيق معدلات نمو اقتصادي ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تكون قريبة من البرازيل والأرجنتين.

وكما تناولت دراسة (Jimenez, et-al,2009) مساهمة السياحة والصادرات في النمو الاقتصادي لدولتي اسبانيا وايطاليا، حيث تناولت الدراسة الفترة (1954-2000) للاقتصاد الايطالي والفترة (1964-2000) للاقتصاد الاسباني. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس مساهمة السياحة والصادرات في النمو الاقتصادي، حيث استخدمت الدراسة نموذج (Cob-Douglas) لقياس مساهمة كل من الصادرات والدخل السياحي من خلال إدخالهم على دالة الإنتاج، حيث عبر عن كمية الإنتاج بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعبر عن رأس المال المادي من خلال قسمة الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي، وعبر عن رأس المال البشري من خلال قسمة قوة العمل على السكان وعبر عن السياحة من خلال قسمة الدخل السياحي على السكان. وبينت نتائج الدراسة إلى أن العلاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي والنمو في الصادرات والسياحة، كما بينت النتائج إلى أن التوسع السياحي والتوسع في رأس المال المادي ورأس المال البشري لهما أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي. وسوف يتم الاعتماد على هذه الدراسة في استخدام النموذج القياسي المتبع من قبلهم في دراستنا الحالية.

كما هدفت دراسة (Belloumi,2010) إلى معرفة العلاقة بين إيرادات السياحة الخارجية وسعر الصرف الحقيقي الفعال والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد التونسي، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال أخذ مجموعة من العوامل ذات العلاقة بالسياحة، حيث بينت النتائج إلى أن الإيرادات السياحية لها تأثير مباشر وإيجابي في النمو الاقتصادي والتي تنعكس بدورها على التنمية الاقتصادية، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة عمل تسويق وترويج سياحي لزيادة أعداد السياح، وضرورة استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي وزيادة موازنة هذا القطاع الذي ينعكس بدوره على الإيرادات السياحية وعلى النمو الاقتصادي على حد سواء.

بينما دراسة (Svas,et-al,2010) فقد هدفت إلى تحليل أثر السياحة على النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1963-2003)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية لمعرفة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث بينت نتائج الدراسة إلى أن فرضية السياحة تؤدي إلى النمو قد أثبتت في حالة الاقتصاد التركي كما أن السياحة تلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي خاصة على الأمد البعيد. وبينت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية بين الإنفاق السياحي والنمو الاقتصادي، كما أوصت الدراسة ضرورة تحسين أداء الاقتصاد التركي من خلال سياسات واستراتيجيات تدعم وتطور قطاع السياحة الذي ينعكس بدوره على كافة القطاعات الاقتصادية المرتبطة به، وبالتالي على الاقتصاد بكافة جوانبه.

بينما تناولت دراسة (Kreishan,2011) فحص فرضية دفع السياحة للنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-2009). لقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق مجموعة من اختبارات السببية على حالة الاقتصاد الأردني، حيث بينت النتائج وجود علاقة سببية طويلة الأمد متجهه من السياحة إلى النمو الاقتصادي من خلال الإيرادات السياحية. كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير الخطط والاستراتيجيات التي تدعم القطاع السياحي من خلال التسويق والترويج لهذا القطاع، وبالتالي رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

فيما تناولت دراسة (Mustafa, 2011) العوامل التي تؤدي إلى تحسين مساهمة السياحة الداخلية في الاقتصاد الأردني، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال توزيع استبانته هدفت إلى معرفة أسباب ضعف أداء السياحة الداخلية في الأردن، حيث بينت النتائج إلى أن معظم الرحلات السياحية الداخلية لا تتجاوز يوم واحد، كما أن ارتفاع الأسعار في المناطق السياحية شكلت عائقاً أمام نمو السياحة الداخلية، كما بينت النتائج أيضاً إلى أن معظم الإنفاق على الرحلات السياحية تتم في جنوب الأردن وبالأخص في مدينة العقبة حيث يحتل الإقليم الجنوبي المرتبة الأولى في معدل الإنفاق على السياحة الداخلية بنسبة 44%، بينما إقليم الوسط وإقليم الشمال 39% و17% على التوالي، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة عمل برامج تعليمية وإعلامية لزيادة الرغبة لدى المواطنين وتشجيعهم على السياحة الداخلية في

مختلف مناطق المملكة، من خلال تقديم تسهيلات تشجع على زيارة الأماكن السياحية والتي تنعكس بدورها على تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وإحداث عملية التنمية المستدامة على مستوى الأردن.

فيما تناولت دراسة (Trang,2011) قياس مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الفيتنامي خلال الفترة (1997-2011)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي. وبينت نتائج الدراسة إلى أن الإيرادات السياحية تلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، كما بينت أيضاً إلى أن مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي تعتبر قليلة نظراً للإمكانيات والقدرات التي يتمتع بها هذا القطاع، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تطوير قطاع السياحة من خلال تطبيق الخطط التسويقية والترويجية والدعائية لقطاع السياحة مما ينعكس على أداءه، وبالتالي تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي. وأوصت أيضاً إلى ضرورة زيادة موازنة القطاع السياحي للنهوض به وتطويره وتحسين منتجاته السياحية.

أما دراسة (Purwomarwanto and Ramachandran, 2015) فقد هدفت إلى قياس أداء القطاع السياحي في كل من اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة خلال الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008 و2009، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استخدام نموذجين قياسيين لمعرفة اثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي. وقد بينت نتائج الدراسة إلى أن النمو في السياحة ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في هذه البلدان الثلاث. كما يعتمد تطوير قطاع السياحة على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني الذي ينعكس بدوره على زيادة أعداد السياح ومن ثم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. كما بينت النتائج أيضاً إلى أن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في أداء وتنمية القطاع السياحي وتطوره من خلال جذب السياح إلى البلد الذي يكون سعر صرف عملته أقل من البلدان الأخرى، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تحسين البنية التحتية واتخاذ تدابير تساعد على ضمان حرية وأمان السياح مما يشجع على السياحة. وأوصت أيضاً على ضرورة وجود علاقات قوية وممتينة بين هذه البلدان لمساعدة بعضها البعض في أوقات الأزمات.

2-12 ما تتميز به هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات السابقة كونها تتناول مدى مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي بالاعتماد على فترة زمنية طويلة نسبياً، لتشمل بيانات اقتصادية لم يتم تناولها في الدراسات السابقة كما أنها تهدف إلى تحديد معوقات السياحة في الأردن من خلال استطلاع آراء العاملين في هذا القطاع الهام، والتي تحد من نمو القطاع السياحي وتطوره، لتكون جانباً بحثياً يثري المكتبة العلمية بنتائج حديثة تخص قطاعاً مهماً في الاقتصاد الأردني، ألا وهو القطاع السياحي.

الفصل الثالث

واقع وأهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الأردني

3-1 نظرة عامة على الاقتصاد الأردني:

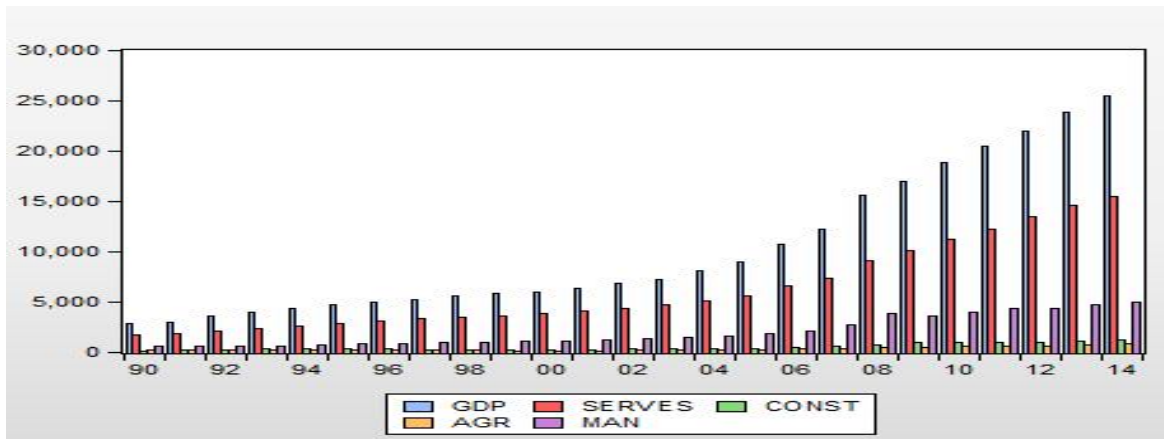
يعتبر الأردن من البلدان الصغيرة في الشرق الأوسط والتي تعاني من نقص في المياه والنفط وغيرها من الموارد الطبيعية، مما تسبب في حدوث تحديات اقتصادية مزمنة مثل الفقر والبطالة والعجز في الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة. وبالرجوع إلى الفترة التي تسبق فترة الدراسة، نجد أن الاقتصاد الأردني قد ازدهر خلال طفرة النفط التي حدثت في دول الخليج العربي في الفترة الممتدة من 1973 ولغاية 1984، والتي انعكست بالشكل الايجابي على النمو الاقتصادي في الأردن، بحيث استفاد الأردن من هذه الطفرة من خلال زيادة تجارة الترانزيت بين العقبة وبغداد وزيادة تحويلات العاملين في دول الخليج إلى الأردن، وبالتالي حقق الأردن خلال الفترة (1974-1982) نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ نحو 11.6% وهو من أعلى نسب النمو في العالم في تلك الفترة. وفي نهاية الطفرة النفطية تقلصت النشاطات الاقتصادية في دول الخليج العربي، مما انعكس سلباً على الصادرات الأردنية وعلى العمالة الأردنية، مما أدى إلى انخفاض حجم تحويلات العاملين في الخارج، وانخفاض حجم المساعدات المالية العربية المقدمة إلى الأردن، وانخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية مما دفع الحكومة إلى الاقتراض لسد العجز المالي. وفي عام 1989 دخل الاقتصاد الأردني بأزمة مالية واقتصادية كبيرة، نتج عنها ارتفاع حجم المديونية الخارجية وارتفاع نسب التضخم وانتهيار سعر صرف الدينار الأردني من 2.96 دولار قبل عام 1989 إلى 1.47 دولار بعد عام 1989 ولغاية عام 1995 ليتم بعد هذا العام تثبيت سعر الصرف على 1.41 دولار أمريكي لكل دينار أردني (البنك المركزي الأردني، 2012). ومع بداية التسعينيات أصبح الاقتصاد الأردني يعاني من مشاكل

عديدة كان من أبرزها، عجز الموازنة العامة أي إن النفقات الحكومية تفوق إيراداتها، مما تسبب في لجوء الأردن للاقتراض من المؤسسات الدولية لتغطية عجز الموازنة العامة، ولم يستطع الأردن حتى سداد خدمة الدين على القروض مما دفع الأردن للذهاب إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، بحيث وافق الأردن على إتباع سياسة التكيف الهيكلي الذي يفرضها صندوق النقد الدولي والتي كانت تسمى آنذاك برنامج التقشف (austerity program)، والتي كانت تنص على تخفيض النفقات الحكومية بجانب رفع الدعم عن المواد الغذائية ورفع أسعار المحروقات. وفي عام 1990 حدثت حرب الخليج الثانية والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الأردني، وحال انتهاء الحرب عام 1991 حدث تحول كبير في حجم الاستثمارات من خلال مدخرات المغتربين الأردنيين وتوسعت المناطق الحضرية وتحسنت البنية التحتية. أما بعد عام 1996 دخل الاقتصاد الأردني بحالة ركود بحيث لم تجدي سياسات صندوق النقد الدولي حلاً لعملية تحفيز النمو الاقتصادي خلال الفترة السابقة، ولكن نجح الأردن في خفضت النفقات خلال الفترة (1996-2000)، وتخلص من العجز في الحساب الجاري خلال نفس الفترة. ومع بداية عام 2000 شرع الأردن في تطبيق برنامج التخاصية لإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية الأردنية (Kanaan and Kardoosh, 2002).

إن الأردن قد عانى خلال فترة الدراسة من العديد من المشاكل، بدءاً من الأزمة المالية عام 1989 والتي كان أبرز نتائجها، تخفيض قيمة الدينار، ومن ثم تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار \$1.41. والعجز التوأم في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري، والذي يعني أن أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر في حركة الصادرات والمستوردات. ويعزى سبب العجز في الحساب الجاري إلى شح الموارد الطبيعية والذي اثر على القاعدة الإنتاجية، وبالتالي خلق عجزاً مزمناً في الميزان التجاري، مما انعكس بشكل سلبي على الحساب الجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات ككل، وعجز الموازنة العامة

والذي يسببه شح الموارد المالية، أي أن الإنفاق الحكومي أكبر من الإيرادات الحكومية ولتغطية هذا العجز تم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، مما أدى إلى زيادة حجم المديونية إلى مستويات حرجة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فمن ظروف عدم الاستقرار أيضاً الغزو الأمريكي على العراق ومن ثم الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وأخيراً الأزمة السورية عام 2011، مما تسبب في زيادة التحديات اتجاه الأردن. وبالنظر إلى نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، نجد أن قطاع الخدمات استحوذ على أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت بالمتوسط نحو 61.23%، ومن ثم القطاع الصناعي استحوذ على 18.93% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت أقل نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي وقطاع الإنشاءات نحو 3.34% و4.6% على التوالي، والشكل (1-3) يبين المسار الزمني لحجم القطاعات الاقتصادية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي.

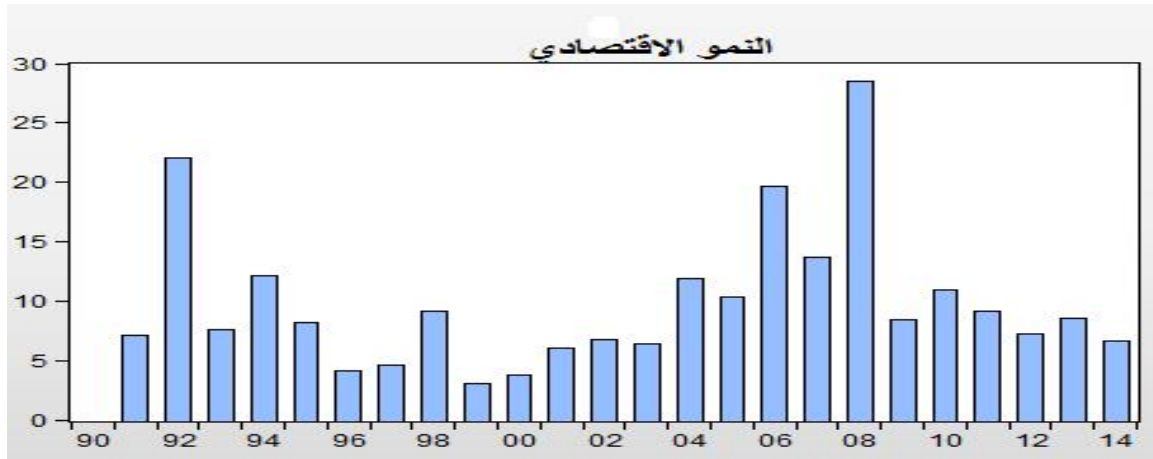
الشكل (1-3) حجم القطاعات الاقتصادية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2014)



إعداد الباحث بناء على جدول (1-3)

نلاحظ من الجدول (1-3) إن النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة متذبذب بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغ النمو الاقتصادي بالمتوسط خلال فترة الدراسة نحو 9.48%، وبلغت أعلى نسبة نمو في عام 2008 نحو 28.5% مقابل أدنى نسبة نمو عام 1999 نحو 3%. والشكل (2-3) يبين المسار الزمني لنسبة النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

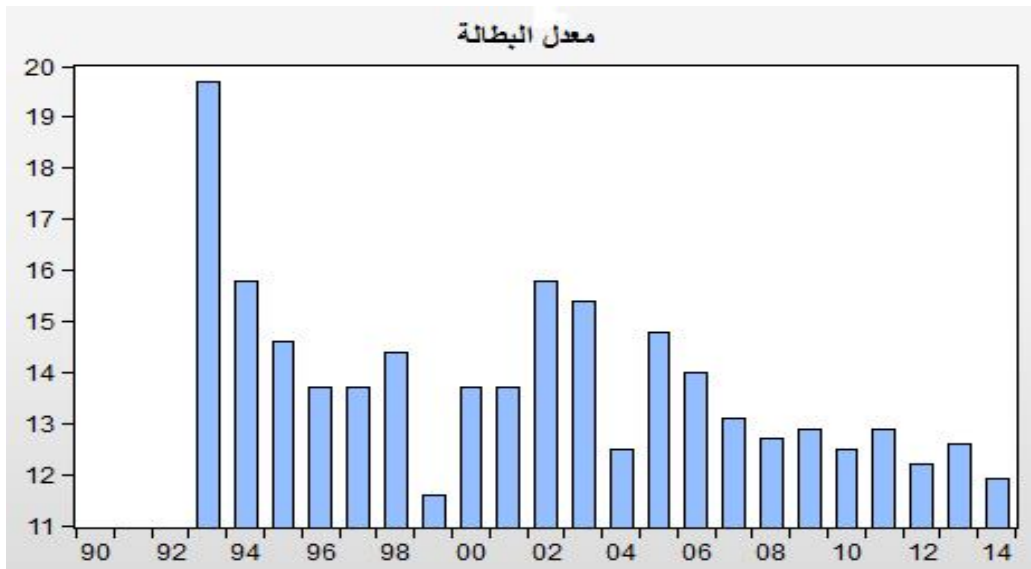
الشكل (2-3) المسار الزمني لنسبة النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة .



إعداد الباحث بناء على جدول (1-3)

كما نلاحظ أيضاً أن نسبة البطالة خلال فترة الدراسة متذبذبة بين انخفاض وارتفاع، حيث بلغت بالمتوسط نحو 13.8% خلال الفترة (1993-2014)، وبلغ أعلى معدل للبطالة عام 1993 نحو 19.7% وقد يعزى سبب ارتفاع معدل البطالة في هذا العام إلى عودة المغتربين الأردنيين من الدول الخليجية نتيجة لحرب الخليج عام 1991، مقارنة مع أدنى معدل للبطالة عام 1999 بلغ 11.6%. والشكل (3-3) يبين المسار الزمني لمعدل البطالة خلال الفترة (1993-2014).

الشكل (3-3) المسار الزمني لمعدل البطالة خلال الفترة (1993-2014)



إعداد الباحث بناء على جدول (1-3)

وبالنظر إلى نسبة العمالة في القطاعات الاقتصادية من مجموع المشتغلين، نجد أن قطاع الخدمات استحوذ على أعلى نسبة من تشغيل العمالة في الاقتصاد الأردني بلغت بالمتوسط 81% خلال الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، يليه القطاع الصناعي بنسبة 10.87% ومن ثم قطاع الإنشاءات والقطاع الزراعي بلغت نسبة مساهمتهما في مجموع المشتغلين نحو 6.25% و1.8% على التوالي. والجدول (2-3) يبين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية من مجموع العاملين خلال الفترة (2011-2014).

جدول(1-3)نسبة النمو الاقتصادي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP ومعدل البطالة خلال الفترة(1990-2014)، بالمليون دينار بالأسعار الجارية.

السنة	النمو الاقتصادي %	نسبة البطالة	نسبة قطاع الخدمات إلى GDP	نسبة قطاع الزراعة إلى GDP	نسبة قطاع الصناعة إلى GDP	نسبة قطاع الإنشاءات إلى GDP	القطاع الزراعي	القطاعي الصناعي	قطاع الخدمات	قطاع الإنشاءات
1990	-	-	60.39	6.88	19.54	3.88	190	539.4	1667.3	107.1
1991	7.139	-	61.86	7.24	17.42	4.29	214.3	515.2	1829.8	127
1992	22.06	-	57.91	6.84	17.05	6.01	247	615.5	2091	217.1
1993	7.581	19.7	59.49	5.13	15.6	7.35	199.2	605.9	2310.6	285.6
1994	12.18	15.8	57.99	4.43	17.05	6.93	192.9	743.1	2526.9	301.8
1995	8.2	14.6	59.28	3.69	17.51	6.37	173.8	825.5	2794.8	300.1
1996	4.17	13.7	61.34	3.23	16.19	5.19	158.6	794.9	3012.7	254.8
1997	4.604	13.7	63.61	2.89	17.04	4.68	148.3	875.2	3268.1	240.5
1998	9.197	14.4	61.93	2.58	17.72	3.83	144.7	994.2	3474.1	214.6
1999	2.998	11.6	62.59	2.01	17.64	3.58	115.9	1019.4	3616.3	207.1
2000	3.816	13.7	64.32	2.02	18.05	3.39	120.9	1082.6	3858.3	203.3
2001	6.086	13.7	64.47	1.95	17.83	3.63	124.3	1134.7	4102.9	231
2002	6.762	15.8	63.84	2.19	19.08	3.7	148.9	1296.1	4337.4	251.7
2003	6.398	15.4	64.32	2.47	19.32	3.71	178.3	1396.9	4649.2	268.3
2004	11.92	12.5	63.22	2.5	19.08	4.01	202.1	1544	5115.1	324.4
2005	10.32	14.8	62.56	2.5	20.06	4.02	223.3	1790.7	5583.3	358.9
2006	19.61	14	61.63	2.58	19.47	4.02	275.5	2078.8	6579.2	429
2007	13.64	13.1	60.34	2.53	21.71	4.49	307.1	2633.2	7319.8	544.8
2008	28.54	12.7	58.49	2.42	24.22	4.48	376.8	3776	9120.6	697.9
2009	8.457	12.9	59.81	2.72	21.18	5.25	459.2	3582.6	10115	887.9
2010	10.94	12.5	59.5	2.82	20.98	4.73	528.75	3935.7	11163.8	887.95
2011	9.139	12.9	59.64	2.92	20.94	4.34	598.3	4288.8	12212.6	888
2012	7.271	12.2	60.89	2.75	19.84	4.38	604.5	4357	13375	961.7
2013	8.586	12.6	61.08	2.99	19.45	4.45	713.7	4638.3	14568.8	1060.6
2014	6.647	11.9	60.49	3.32	19.39	4.48	845.4	4931.3	15387.8	1140
المعدل	9.48	13.8	61.23	3.34	18.93	4.6				

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، التقرير السنوي 2015. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب السنوي الإحصائي 2012.

الجدول (2-3) نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى مجموع العاملين خلال الفترة (2011-2014).

السنة	نسبة المشتغلين في الزراعة %	نسبة المشتغلين في الصناعة %	نسبة المشتغلين في الإنشاءات %	نسبة المشتغلين في الخدمات %	عدد المشتغلون	حجم العمالة الكلية
2011	1.7	11.1	6	81.2	1250971	1436020
2012	2	10.5	6	81.5	1268107	1443577
2013	2	10.9	6.4	80.7	1262636	1444699
2014	1.8	11	6.6	80.6	1286688	1460337
المعدل	1.87	10.87	6.25	81		

إعداد الباحث بناء على التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2015.

فيما بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحي من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط 11% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة جيدة عند مقارنتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع الزراعي وقطاع الإنشاءات، وهنا تظهر أهمية القطاع السياحي ومساهمته الفاعلة في الاقتصاد، مما يدل على أهمية القطاع السياحي كقطاع رائد في الاقتصاد الأردني، إذ يمتلك الأردن ميزة نسبية في السياحة تؤهله للمنافسة بهذا المجال على المستوى العالمي. لذا يجب الاهتمام بالقطاع السياحي وتنميته، مما ينعكس ايجابيا على أعداد العاملين بهذا القطاع والحد من نسب البطالة، حيث يساهم القطاع السياحي بنسبة 3.5% من مجموع العمالة الكلية، وزيادة الدخل السياحي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية بهذا القطاع وإلى تحسين البنية التحتية وتنمية المناطق النائية، وبالتالي حدوث عملية التنمية الاقتصادية.

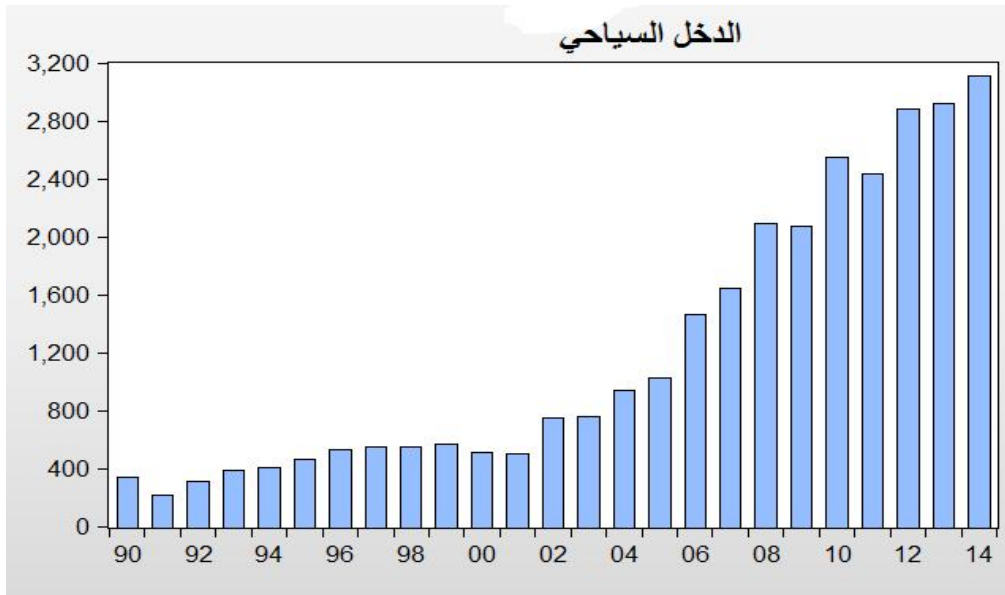
2-3 التطور الكمي لحجم الدخل السياحي في الأردن:

يعتبر الدخل السياحي جزء من الميزان السياحي، الذي يعني الفرق بين الدخل السياحي المتحصل نتيجة إنفاق السياح الأجانب القادمين إلى الأردن مقابل الإنفاق السياحي الذي يعني إنفاق المواطنين خارج الأردن (الدباغ والسامرائي، 2011). فكلما ارتفع الدخل السياحي المتمثل بالصادرات السياحية وانخفض الإنفاق السياحي ممثلاً بالمستوردات السياحية يكون الميزان السياحي موجباً وتأثيره على الاقتصاد من خلال الناتج المحلي الإجمالي موجباً أيضاً، أي أن الميزان السياحي يعبر عن الأثر الاقتصادي المباشر للسياحة، أما الأثر غير المباشر فيعبر عنه مضاعف السياحة (Jimenez, et-al, 2009).

ويظهر في الجدول (3-3) أن الدخل السياحي كان موجبا خلال الفترة (1990-2014)، حيث نلاحظ أن الدخل السياحي ارتفع من 339.8 مليون دينار عام 1990 إلى 3106.6 مليون دينار عام 2014 أي أن الدخل السياحي قد نما بمعدل متوسط 11.28% خلال هذه الفترة، إلا أنه انخفض في عام 1991 ليبلغ 216 مليون دينار وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، بحيث بلغت نسبة انخفاضه 36% وهي أعلى نسبة انخفاض في الدخل السياحي خلال فترة الدراسة أيضاً، وقد يعزى سبب انخفاضه إلى حرب الخليج التي حدثت في عام 1990 وفقدان الكثير من المغتربين الأردنيين وظائفهم في دول الخليج، كما أثرت هذه الحرب على أعداد السياح القادمين إلى الأردن بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة، ثم عاد للارتفاع في الأعوام (1992-1999) بحيث بلغ الدخل السياحي 564 مليون دينار في نهاية عام 1999، وقد يعزى سبب الارتفاع في الدخل السياحي في هذه الفترة إلى توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994 مما ساعد في زيادة عدد السياح إلى الأردن والذي انعكس بدوره على زيادة الدخل السياحي. إلا أنه شهد انخفاضاً في عامي 2000 و2001 ليبلغ 512.4 و496.1 مليون دينار على التوالي، وبلغت نسبة انخفاضه 9% في نهاية عام 2000، وقد يعزى سبب انخفاضه إلى انتفاضة الأقصى التي حدثت في عام 2000 وعدم الاستقرار في المنطقة والذي أثر بدوره على أعداد السياح ومن ثم على الدخل السياحي. ثم عاود الارتفاع من جديد من عام (2002-2008)، حيث بلغت نسبة نموه 49% في عام 2002 وهي أعلى نسبة ارتفاع في الدخل السياحي خلال فترة الدراسة، كما بلغت قيمة الدخل السياحي 2088.5 مليون دينار في نهاية عام 2008 وبلغت

نسبة النمو في الدخل السياحي بين عامي 2007 و2008 نحو 27%، إلا انه إنخفض في عام 2009 ليلبلغ 2066.8 مليون دينار، ليعاود الارتفاع من جديد خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة جراء زيادة أعداد السياح القاصدين السياحة العلاجية من الأشقاء العرب القادمين للأردن وخاصة من البلدان التي حدثت فيها مشاكل سياسية مثل ليبيا وسوريا واليمن، إلا ان السياحة العلاجية تبقى جزءا من السياحة الكلية وغير مستغل بما فيه الكفاية ولا تحظى باهتمام حكومي بحجمها ووزنها(ابو رمان، 2017). وشكل (3-4) يبين المسار الزمني لحجم الدخل السياحي خلال الفترة 1990-2014.

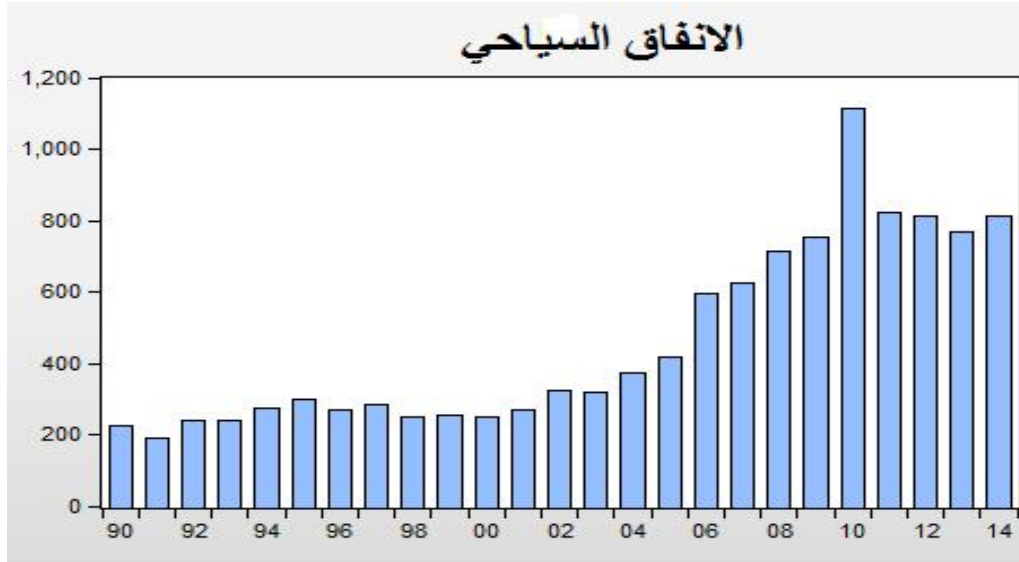
الشكل (3-4) المسار الزمني لحجم الدخل السياحي بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2014)



إعداد الباحث بناء على الجدول (3-3)

أما بالنسبة للإنفاق السياحي فقد ارتفع من 223.1 مليون دينار عام 1990 إلى 810.7 مليون دينار عام 2014 بحيث بلغ متوسط نسبة النمو خلال هذه الفترة 6.7%، إذ شهد تذبذباً خلال الفترة من (1990-2003) بين انخفاض وارتفاع، فانخفض في عام 1991 إلى 191.9 مليون دينار بعدما كان 223.1 مليون دينار في عام 1990 وبنسبة انخفاض بلغت 14%، وقد يعزى السبب إلى حرب الخليج التي حدثت في نفس الفترة والأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة، ثم ارتفع بشكل متتالي ليصل إلى 297.8 مليون دينار في نهاية عام

1995 ثم شهد تذبذباً من عام(1996-2003) بين انخفاض وارتفاع، ومن عام(2004-2010) شهد نموا ملحوظاً حيث وصل في نهاية عام 2010 إلى 1115.8 مليون دينار وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة، وبنمو بلغ 47.7% وهي أيضاً أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة، وفي عام 2011 انخفض بشكل كبير بحيث بلغت قيمته 824 مليون دينار وبلغت نسبة الانخفاض 26% وهي أعلى نسبة انخفاض خلال فترة الدراسة، وشهد أيضاً انخفاضاً بين الأعوام (2011-2013) ليعاود الارتفاع في عام 2014 إلى 810.7 مليون دينار وبنمو بلغ 5.5%، وشكل (3-5) يبين المسار الزمني لحجم الإنفاق السياحي خلال الفترة من 1990-2014. الشكل (3-5) المسار الزمني لحجم الإنفاق السياحي بالمليون دينار خلال الفترة(1990-2014).

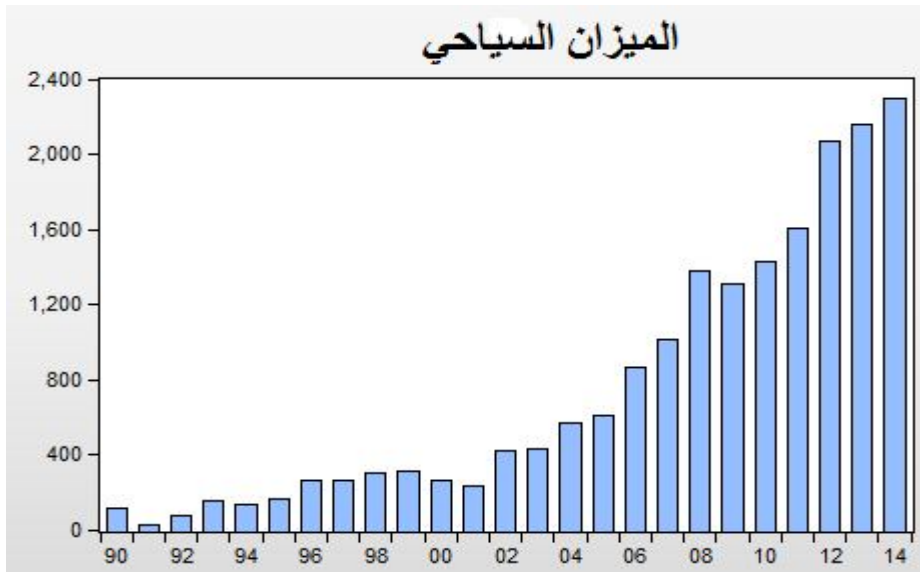


إعداد الباحث بناء على الجدول (3-3)

كما شهد الميزان السياحي نمواً ملحوظاً خلال الفترة (1990-2014) حيث بلغ متوسط النمو في الميزان السياحي خلال هذه الفترة 23.84%، بحيث ارتفع الميزان السياحي من 116.7 مليون دينار عام 1990 ليبلغ 2295.9 مليون دينار في نهاية عام 2014، محققاً أعلى قيمة له خلال هذه الفترة مقارنة مع أقل قيمة له عام 1991 وهي 24.4 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت 79% وهي أعلى نسبة انخفاض في الميزان السياحي خلال فترة الدراسة، ويعزي الباحث السبب في الانخفاض الذي

حدث في عام 1991 إلى حرب الخليج التي حدثت في نفس الفترة والتي نتج عنها عدم الاستقرار السياسي والذي أثر بدوره على الدخل السياحي ومن ثم على صافي الدخل السياحي كما حقق الميزان السياحي أعلى نسبة ارتفاع له في عام 1992 حيث بلغت 216%، وشهدت الفترة (1991-2001) تذبذباً ملحوظاً في الميزان السياحي بين انخفاض وارتفاع، ليواصل بعد ذلك نمواً تدريجياً (2001-2014) باستثناء عام 2009 حيث شهد انخفاضاً بنسبة 4% ليحقق 2295.9 مليون دينار في نهاية عام 2014. وعلى الرغم من الارتفاع في الإنفاق السياحي طوال هذه الفترة ظل الميزان السياحي موجبا بحيث كانت الزيادة في الدخل السياحي أعلى من الإنفاق السياحي، وشكل (3-6) يبين المسار الزمني لحجم الميزان السياحي خلال الفترة (1990-2014).

الشكل (3-6) المسار الزمني لحجم الميزان السياحي بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على الجدول (3-3).

(جدول 3-3) ميزان السياحة الأردني خلال الفترة (1990-2014) بالمليون دينار.

النمو في صافي الدخل السياحي (الميزان السياحي) (%)	صافي الدخل السياحي (الميزان السياحي) بالأسعار الجارية	النمو في الإنفاق السياحي (%)	الإنفاق السياحي بالأسعار الجارية	النمو في الدخل السياحي (%)	الدخل السياحي بالأسعار الجارية	السنة
-	116.7	-	223.1	-	339.8	1990
-79.34	24.1	-13.98	191.9	-36.4	216	1991
216.18	76.2	24.07	238.1	45.5	314.3	1992
98.29	151.1	0.41	239.1	24.15	390.2	1993
-13.23	131.1	15.14	275.3	4.15	406.4	1994
25.62	164.7	8.17	297.8	13.8	462.5	1995
55.91	256.8	-9.20	270.4	13.9	527.2	1996
3.81	266.6	4.36	282.2	4.1	548.8	1997
11.81	298.1	-11.26	250.4	-0.1	548.5	1998
4.69	312.1	0.599	251.9	2.8	564	1999
-15.25	264.5	-1.58	247.9	-9.1	512.4	2000
-13.64	228.4	7.98	267.7	-3.1	496.1	2001
84.76	422	20.02	321.3	49.8	743.3	2002
2.41	432.2	-0.28	320.4	1.2	752.3	2003
32.20	571.4	15.91	371.4	25.2	942.8	2004
6.14	606.5	11.71	414.9	8.3	1021.8	2005
43.1	867.4	43.02	593.4	43	1460.8	2006
16.72	1012.5	5.46	625.8	12.1	1638.3	2007
35.92	1376.2	13.82	712.3	27.4	2088.5	2008
-4.70	1311.4	6.05	755.4	-1.03	2066.8	2009
9.005	1429.5	47.70	1115.8	23.1	2545.3	2010
12.45	1607.5	-26.15	824	-4.4	2431.5	2011
28.87	2071.7	1.46	811.9	18.5	2883.6	2012
4.006	2154.7	-5.33	768.3	1.3	2923	2013
6.55	2295.9	5.51	810.7	6.2	3106.6	2014
23.84	737.972	6.7	459.256	11.28	1197.228	المعدل

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2013).

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية لبيانات عام (2014).

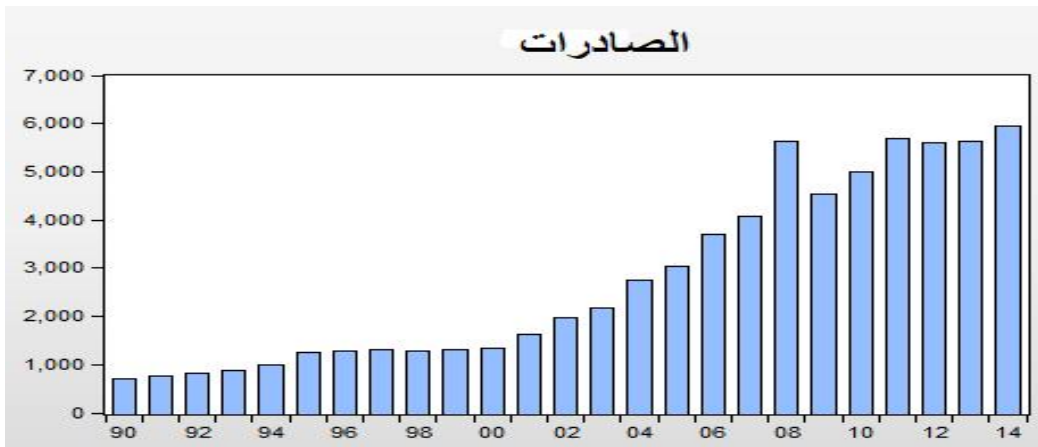
(%) تم احتساب النسب من قبل الباحث.

3-3 الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في الأردن:

1-3-3 نسبة الدخل السياحي إلى الصادرات الكلية:

نلاحظ من الجدول (3-4) أن الصادرات ارتفعت بشكل تدريجي حيث كانت 706.1 مليون دينار عام 1990 ثم ارتفعت خلال فترة الدراسة بشكل كبير فبلغت عام 2014 إلى 5953.6 مليون دينار، وشهدت هذه الفترة بشكل عام ارتفاعاً بقيمة الصادرات والذي تماشى أيضاً بزيادة الايجابية المتحققة بالدخل السياحي، فبلغت متوسط نسبة النمو في الصادرات 9.9% خلال الفترة (1990-2014)، وهي نسبة قريبة من نسبة النمو في الدخل السياحي التي بلغت 11.28% خلال نفس الفترة، ونلاحظ من الجدول أن الصادرات شهدت نمواً خلال الفترة (1990-1997) حيث بلغ متوسط نسبة النمو في هذه الفترة 9.37%، ثم انخفضت الصادرات عام 1998 بنسبه 1.8% لتعاود الارتفاع تدريجياً من (1999-2008) حيث بلغت 5633 مليون دينار في نهاية عام 2008 وبنسبة نمو 38% لنفس العام وهي النسبة الأعلى خلال فترة الدراسة في حجم الزيادة في الصادرات، إلا أن الصادرات انخفضت في عام 2009 لتبلغ 4526.3 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت 19.64% وهي أعلى نسبة انخفاض في حجم الصادرات خلال فترة الدراسة، وقد يعزى هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، ثم نمت الصادرات بشكل متزايد حتى بلغت 5953.6 مليون دينار في نهاية عام 2014، كما يبين الشكل (3-7) المسار الزمني لحجم الصادرات بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2014).

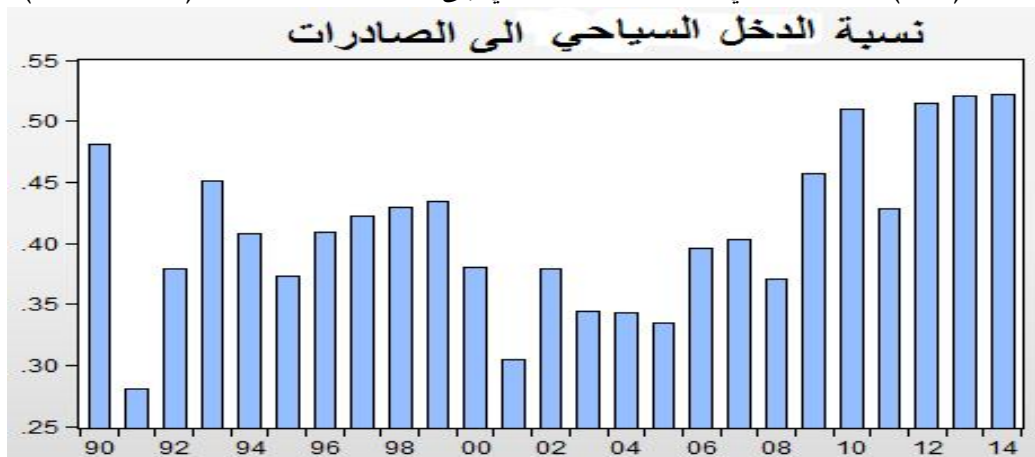
الشكل (3-7) حجم الصادرات الأردنية بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على الجدول (3-4).

نلاحظ من الجدول رقم (3-4) بأن نسبة الدخل السياحي إلى إجمالي الصادرات مرتفعة، فقد بلغت بالمتوسط 41% خلال فترة الدراسة (1990-2014) وهي نسبة مرتفعة، وهذا يدل على أهمية السياحة في الاقتصاد الأردني أي أنها تستحوذ على أكثر من 41% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، حيث حقق الدخل السياحي أعلى نسبة مساهمة في الصادرات عام 2014 وبلغت 52.18% أي أنها تشكل أكثر من نصف الصادرات، ويعزي الباحث سبب ارتفاع نسبة الدخل السياحي إلى إجمالي الصادرات في الأعوام الثلاث الأخيرة إلى الأحداث السياسية والأمنية المحيطة بالأردن والتي أدت إلى إغلاق الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للمملكة والتي أدت إلى انخفاض الصادرات السلعية إلى هذه الدول بحيث ارتفعت نسبة مساهمة الدخل السياحي إلى إجمالي الصادرات. و كما حققت أقل نسبة مساهمة في الصادرات عام 1991 بلغت نسبة مساهمتها 28%، وبشكل عام تستحوذ السياحة على نسب كبيرة إلى إجمالي الصادرات وهنا تكمن أهمية قطاع السياحة الذي يجب الاهتمام به وتنميته، بحيث يعتبر جزءاً مهماً من الصادرات الأردنية، والذي ينعكس بدوره على ميزان المدفوعات والميزان التجاري. وعند مقارنة هذه النسب مع دول سياحية مجاورة مثل مصر نجد أن نسبة الدخل السياحي إلى إجمالي الصادرات بلغ بالمتوسط نحو 13% خلال الفترة (1990 - 2009) (عليوة، 2014)، وبلغت في تونس والمغرب خلال الفترة (2000-2007) نحو 14% و 23% على التوالي (بوعمشة، 2012). والشكل (3-8) يبين المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى إجمالي الصادرات الأردنية.

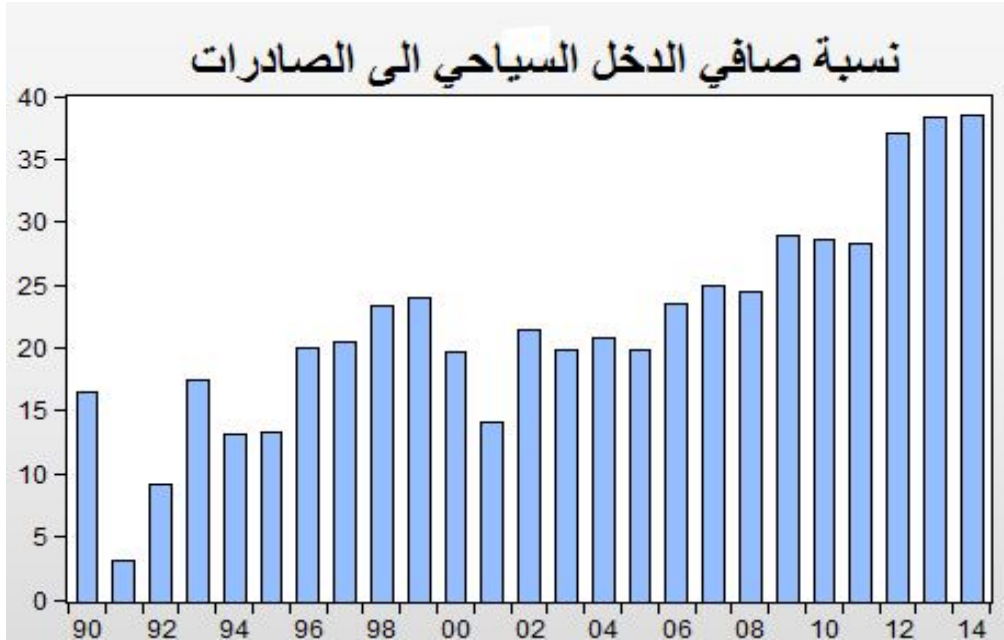
الشكل (3-8) المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى الصادرات خلال الفترة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على الجدول (3-4).

وعند مقارنة صافي الدخل السياحي ومساهمته في الصادرات نجد أن متوسط نسبة مساهمته خلال فترة الدراسة بلغت نحو 22% تقريباً كما هو موضح في جدول (3-4)، بحيث بلغت أعلى نسبة مساهمة له 38.56% عام 2014، مقارنة مع اقل نسبة مساهمة في الصادرات 3.12% عام 1991، وبشكل عام فإن نسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الصادرات خلال فترة الدراسة تتجه نحو الارتفاع باستثناء بعض السنوات. والشكل (3-9) يبين المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الصادرات خلال فترة الدراسة.

الشكل (3-9) نسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الصادرات خلال الفترة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على الجدول (3-4).

جدول (3-4) نسبة الدخل السياحي إلى الصادرات للفترة 1990-2014 بالمليون دينار.

السنة	الدخل السياحي بالأسعار الجارية	صافي الدخل السياحي بالأسعار الجارية	الصادرات بالأسعار الجارية	نسبة الدخل السياحي إلى الصادرات (%*)	نسبة صافي الدخل السياحي إلى الصادرات (%*)	نسبة نمو الصادرات (%*)
1990	339.8	116.7	706.1	48.12	16.53	-
1991	216	24.1	770.7	28.02	3.127	9.14
1992	314.3	76.2	829.3	37.89	9.188	7.60
1993	390.2	151.1	864.7	45.12	17.47	4.26
1994	406.4	131.1	995.2	40.83	13.17	15.09
1995	462.5	164.7	1241.1	37.26	13.27	24.70
1996	527.2	256.8	1288.2	40.92	19.93	3.79
1997	548.8	266.6	1301.4	42.16	20.49	1.02
1998	548.5	298.1	1277.9	42.92	23.33	-1.80
1999	564	312.1	1298.8	43.42	24.03	1.63
2000	512.4	264.5	1346.6	38.05	19.64	3.68
2001	496.1	228.4	1626.7	30.49	14.04	20.80
2002	743.3	422	1963.9	37.84	21.49	20.72
2003	752.3	432.2	2184.9	34.44	19.78	11.25
2004	942.8	571.4	2753	34.24	20.76	26
2005	1021.8	606.5	3049.7	33.5	19.89	10.77
2006	1460.8	867.4	3689.9	39.59	23.51	21
2007	1638.3	1012.5	4063.6	40.31	24.92	10.12
2008	2088.5	1376.2	5633	37.07	24.43	38.62
2009	2066.8	1311.4	4526.3	45.66	28.97	-19.6
2010	2545.3	1429.5	4990.1	51	28.65	10.24
2011	2431.5	1607.5	5684.5	42.77	28.28	13.91
2012	2883.6	2071.7	5599.5	51.50	37	-1.49
2013	2923	2154.7	5617.9	52.03	38.35	0.32
2014	3106.6	2295.9	5953.6	52.18	38.56	5.97
المعدل				41.01	21.95	9.9

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2013).

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية لبيانات عام (2014).

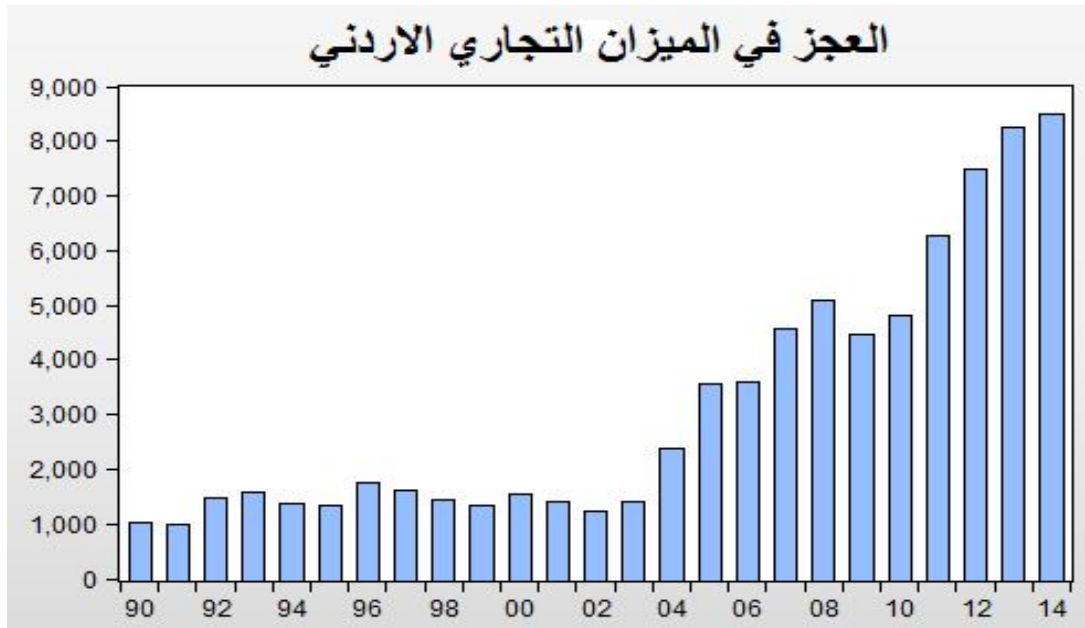
(%*) تم احتساب النسب من قبل الباحث.

3-3-2 نسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري:

يعرف ميزان المدفوعات: على انه سجل يتم فيه تدوين جميع المدفوعات والمقبوضات بين الاقتصاد المحلي والدول الخارجية، من خلال القيد المزدوج للمدفوعات وللمقبوضات، وينقسم ميزان المدفوعات إلى ميزانين اقتصاديين رئيسيين وهما ميزان الحساب الجاري وميزان حساب رأس المال. كما يضم الحساب الجاري كل من الميزان التجاري (أي الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي) وصافي تحويلات العاملين، وبالتالي فإن الحساب الجاري يمثل صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات وصافي تحويلات العاملين (Nazeer,et al,2015). وبالنظر إلى الجدول (3-5) فإن الميزان التجاري الأردني حقق خلال فترة الدراسة عجزاً كبيراً، بلغت ذروته 8495.6 مليون دينار عام 2014 مقارنة مع أقل قيمة عجز عام 1991 بلغت نحو 979.5 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 11.2% خلال فترة الدراسة. أما خلال الفترة (1990-2003) فقد تذبذب العجز في الميزان التجاري بين انخفاض وارتفاع لكنه لم يتجاوز سقف 1415.3 مليون دينار إذ يعتبر العجز في هذه الفترة مقبول مقارنة مع الفترة (2003-2014)، إذ تضاعف العجز في الميزان التجاري نحو 6 أضعاف خلال العشرة سنوات الأخيرة، بحيث كان الاتجاه العام إلى الارتفاع خلال هذه العشر سنوات باستثناء عام 2009 انخفض بنسبة 12.5% ثم عاود الارتفاع في عام 2010 بنسبة 8.5%. والشكل (3-10) يبين المسار الزمني لحجم العجز في الميزان التجاري بالمليون دينار خلال فترة الدراسة.

أما عن نسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري فقد بلغت خلال فترة الدراسة بالمتوسط نحو 37%، بحيث بلغت أعلى نسبة مساهمة للدخل السياحي في عجز الميزان التجاري نحو 60% عام 2002، بالمقابل فقد بلغت أدنى نسبة مساهمة له نحو 21.5% عام 1992، وبشكل العام فإن نسبة مساهمة الدخل السياحي في عجز الميزان التجاري متذبذبة بين انخفاض وارتفاع طوال فترة الدراسة. والشكل (3-11) يبين المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

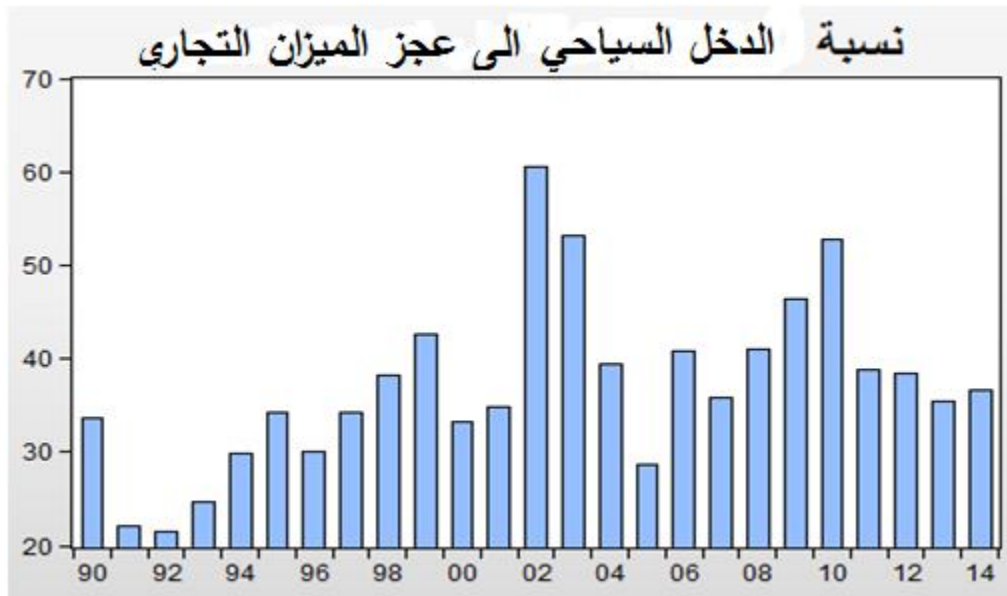
الشكل (3-10) المسار الزمني لحجم العجز في الميزان التجاري بالمليون دينار خلال الفترة 1990-2014



إعداد الباحث بناء على جدول 3-5

الشكل (3-11) المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري خلال الفترة 1990-

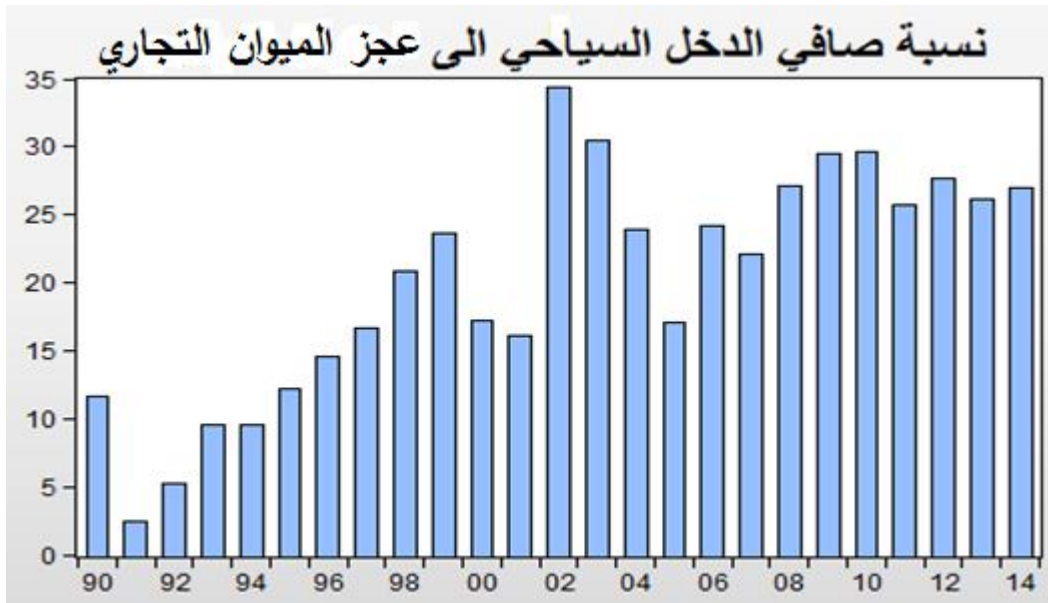
2014.



إعداد الباحث بناء على جدول (3-5)

أما عن نسبة صافي الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري، نجد أن متوسط مساهمة صافي الدخل السياحي في الميزان التجاري بلغت 20.2% خلال فترة الدراسة، وان أعلى نسبة مساهمة حدثت في عام 2002 ونسبتها 34.4%، مقارنة مع أقل نسبة مساهمة عام 1991 ونسبتها 2.46%، كما نلاحظ من الجدول (3-5) انه منذ عام (1991-1999) استمرت نسبة مساهمة صافي الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري نحو الارتفاع، وفي الفترة (2000-2014) هنالك تذبذب واضح بين انخفاض وارتفاع. والشكل (3-12) يبين المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في عجز الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2014).

الشكل (3-12) نسبة صافي الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014.



إعداد الباحث بناء على جدول (3-5).

الجدول (3-5) نسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري بالمليون دينار خلال الفترة 1990-2014.

السنة	الدخل السياحي بالأسعار الجارية	صافي الدخل السياحي بالأسعار الجارية	الميزان التجاري بالأسعار الجارية	نسبة الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري (%*)	نسبة صافي الدخل السياحي إلى عجز الميزان التجاري (%*)	نسبة نمو عجز الميزان التجاري (%*)
1990	339.8	116.7	-1008.6	33.69	11.6	-
1991	216	24.1	-979.5	22.052	2.46	-2.89
1992	314.3	76.2	-1461.7	21.502	5.21	49.23
1993	390.2	151.1	-1585.2	24.615	9.53	8.449
1994	406.4	131.1	-1362.4	29.83	9.62	-14.1
1995	462.5	164.7	-1347.1	34.333	12.2	-1.12
1996	527.2	256.8	-1753.4	30.067	14.6	30.16
1997	548.8	266.6	-1605.1	34.191	16.6	-8.46
1998	548.5	298.1	-1434.5	38.236	20.8	-10.6
1999	564	312.1	-1323.7	42.608	23.6	-7.72
2000	512.4	264.5	-1541.7	33.236	17.2	16.47
2001	496.1	228.4	-1423	34.863	16.1	-7.7
2002	743.3	422	-1227.1	60.574	34.4	-13.8
2003	752.3	432.2	-1415.3	53.176	30.5	15.34
2004	942.8	571.4	-2395.1	39.364	23.9	69.23
2005	1021.8	606.5	-3556.3	28.721	17.1	48.48
2006	1460.8	867.4	-3584.7	40.751	24.2	0.799
2007	1638.3	1012.5	-4574.2	35.816	22.1	27.6
2008	2088.5	1376.2	-5084.4	41.077	27.1	11.15
2009	2066.8	1311.4	-4448.8	46.457	29.5	-12.5
2010	2545.3	1429.5	-4823.8	52.765	29.6	8.429
2011	2431.5	1607.5	-6261.7	38.831	25.7	29.81
2012	2883.6	2071.7	-7486.6	38.517	27.7	19.56
2013	2923	2154.7	-8270.1	35.344	26.1	10.47
2014	3106.6	2295.9	-8495.6	36.567	27	2.727
المعدل				37	20.2	11.21

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية من 1964-2013.

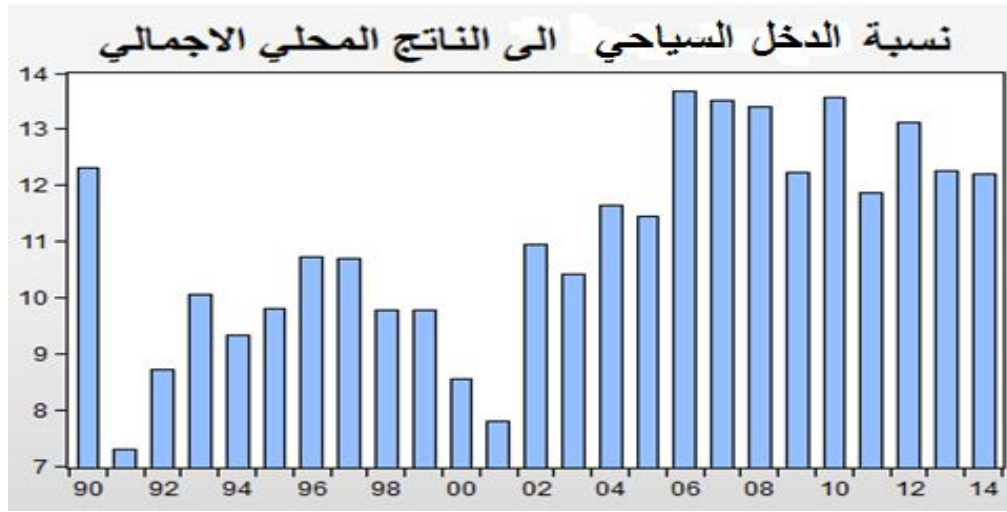
البنك المركزي، بيانات إحصائية شهرية لعام 2014.

(%*) تم احتساب النسب من قبل الباحث.

3-3-3 نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة والمباعة في الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (Blanchard and Johnson,2013). ويعتبر الدخل السياحي صادرات خدمية يدعم الاقتصاد بكافة جوانبه، فهو يؤدي إلى دعم ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطي الأجنبي من العملات الصعبة، ويدعم أيضاً الميزان التجاري وجميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤدي أيضاً إلى ارتفاع حجم الاستثمار الكلي من خلال دخول استثمارات جديدة في القطاع السياحي سواء المحلية أو الأجنبية المباشرة، والتي تنعكس بالشكل الايجابي على الاقتصاد ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي من خلال خلق فرص عمل وتقليل من نسب البطالة. كما يدعم الدخل السياحي الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإيرادات الحكومية، والتي تتمثل بالتأشيرات ورسوم المغادرة ورسوم الدخول للمواقع السياحية وغيرها من الضرائب والرسوم المستوفاة من هذا القطاع (Ardaheay,2011). وبالتالي فإن معدل متوسط نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال فترة الدراسة نحو 11%. كما و نلاحظ من الجدول (3-6) أن نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة، حيث بلغت في السنة الأولى من فترة الدراسة نحو 12.3، ثم انخفضت بشكل كبير لتصل إلى أقل نسبة مساهمة لها نحو 7.3% عام 1991، ويعزي الباحث الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1991 عن عام 1990 إلى حرب الخليج والتي رافقها عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وتأثيرها السلبي على أعداد السياح. ثم عاودت الارتفاع تدريجياً لتبلغ عام 1996 نحو 10.7%، وبعد عام 1996 أصبحت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة بين انخفاض وارتفاع حتى عام 2003 ومن ثم أصبحت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع مستمر، لتسجل أعلى نسبة لها 13.7% في عام 2006. وشكل (3-13) يبين المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (1990-2014).

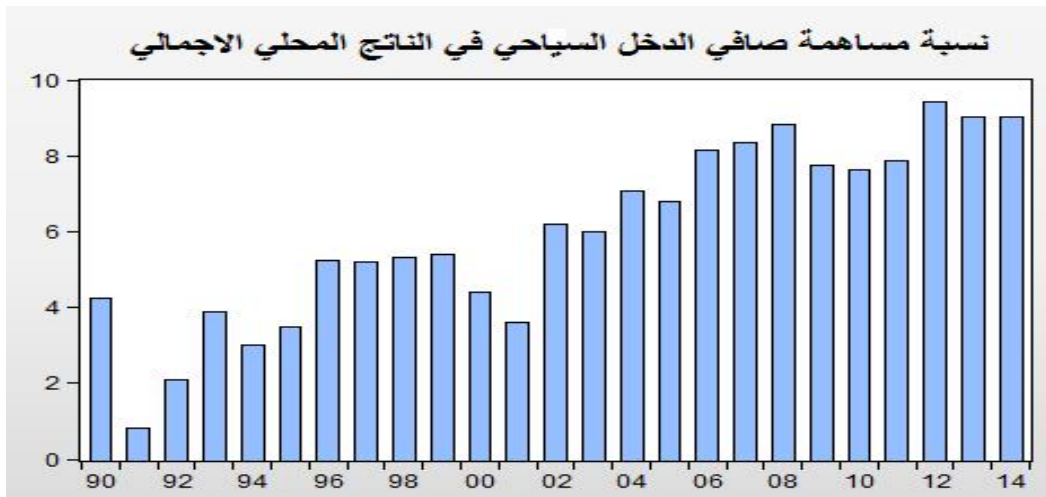
الشكل (3-13) المسار الزمني لنسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على جدول (3-6).

وعند مقارنة صافي الدخل السياحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، نجد أنه استحوذ بالمتوسط على 6% فقط خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة له في عام 2012 بلغت 9.43%، مقارنة مع أقل نسبة مساهمة له في عام 1991 بلغت 0.81%. والشكل (3-14) يبين المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الشكل (3-14) المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في GDP خلال الفترة 1990-2014.

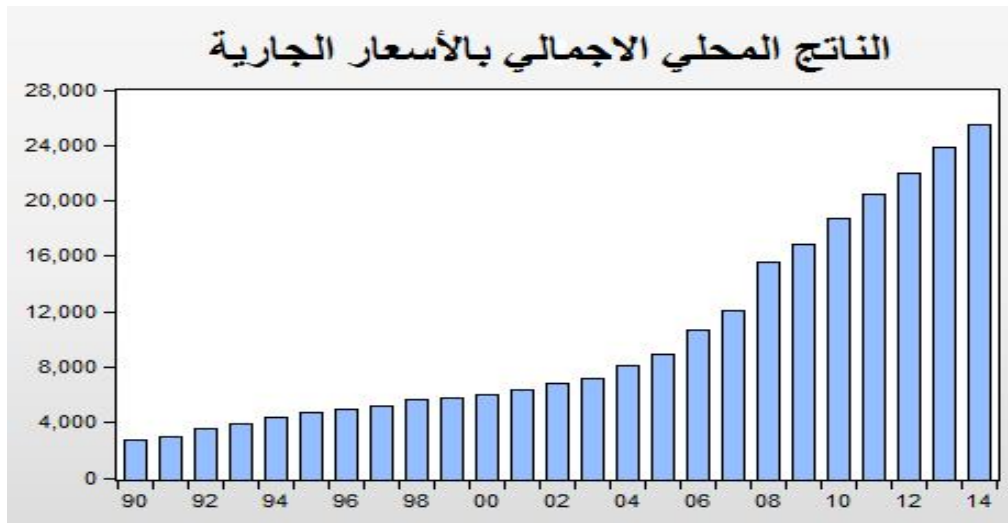


إعداد الباحث بناء على جدول (3-6).

كما نلاحظ أيضاً أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت بالمتوسط نحو 9.84% خلال فترة الدراسة، وان أدنى نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 3% في عام 1999. بالمقابل فإن أعلى نسبة نمو له بلغت نحو 28.53% عام 2008، أما عن الاتجاه العام لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي فإنها متذبذبة بين انخفاض وارتفاع خلال فترة الدراسة.

أما عن حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة، فإنه يتجه نحو الارتفاع باستمرار، فقد بلغ في عام 1990 نحو 2760.9 مليون دينار وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، بالمقابل فإن أعلى قيمة له بلغت 25437.1 مليون دينار عام 2014. والشكل (3-15) يبين المسار الزمني لحجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الشكل (3-15) المسار الزمني لحجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليون دينار خلال الفترة 1990-2014.



إعداد الباحث بناء على جدول (3-6).

الجدول (3-6) نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار للفترة (1990-2014).

السنة	الدخل السياحي بالأسعار الجارية	صافي الدخل السياحي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%*)	نسبة صافي الدخل السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%*)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (%*)
1990	339.8	116.7	2760.9	12.3	4.23	-
1991	216	24.1	2958	7.3	0.81	7.13
1992	314.3	76.2	3610.5	8.71	2.11	22.05
1993	390.2	151.1	3884.2	10	3.89	7.58
1994	406.4	131.1	4357.4	9.33	3.01	12.18
1995	462.5	164.7	4714.7	9.81	3.49	8.19
1996	527.2	256.8	4911.3	10.7	5.23	4.16
1997	548.8	266.6	5137.4	10.7	5.19	4.60
1998	548.5	298.1	5609.9	9.78	5.31	9.19
1999	564	312.1	5778.1	9.76	5.4	2.99
2000	512.4	264.5	5998.6	8.54	4.41	3.81
2001	496.1	228.4	6363.7	7.8	3.59	6.08
2002	743.3	422	6794	10.9	6.21	6.76
2003	752.3	432.2	7228.8	10.4	5.98	6.39
2004	942.8	571.4	8090.7	11.7	7.06	11.92
2005	1021.8	606.5	8925.4	11.4	6.8	10.31
2006	1460.8	867.4	10675.4	13.7	8.13	19.60
2007	1638.3	1012.5	12131.4	13.5	8.35	13.63
2008	2088.5	1376.2	15593.4	13.4	8.83	28.53
2009	2066.8	1311.4	16912.2	12.2	7.75	8.45
2010	2545.3	1429.5	18762	13.6	7.62	10.93
2011	2431.5	1607.5	20476.6	11.9	7.85	9.13
2012	2883.6	2071.7	21965.5	13.1	9.43	7.27
2013	2923	2154.7	23851.6	12.3	9.03	8.58
2014	3106.6	2295.9	25437.1	12.2	9.03	6.64
المعدل				11	6	9.84

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية من 1964-2013.

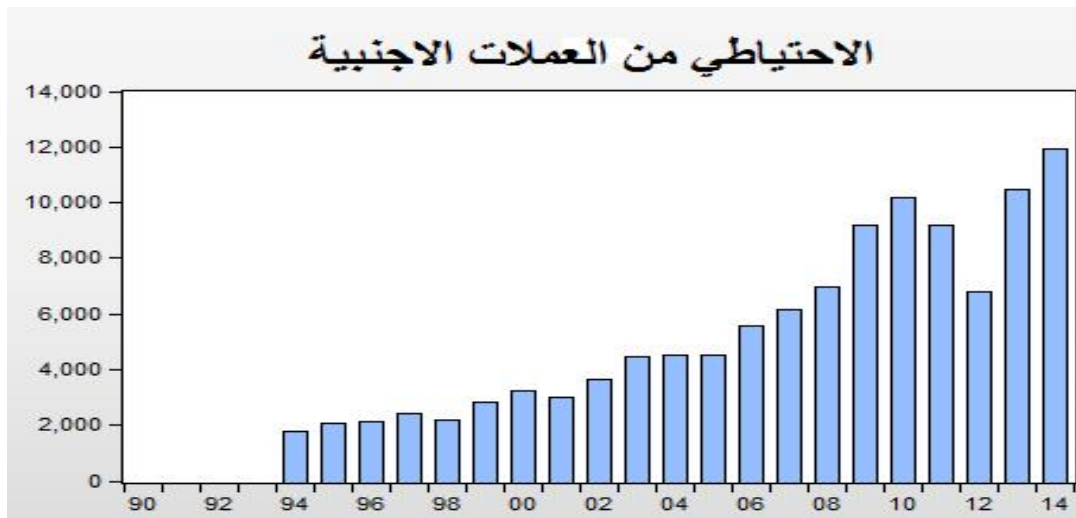
البنك المركزي، بيانات إحصائية شهرية لعام 2014.

(%*) تم احتساب النسب من قبل الباحث.

3-3-4 نسبة الدخل السياحي إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية:

نلاحظ أن الاحتياطي من العملات الأجنبية قد ارتفع بشكل تدريجي بحيث بلغت قيمته 302.5 مليون دينار في عام 1994 وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، حتى وصلت إلى أعلى قيمة 9981.9 مليون دينار عام 2014، وخلال هذه الفترة نلاحظ أن قيمة الاحتياطي الأجنبي متذبذبة، ففي نهاية الأربع سنوات الأولى بلغ حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية 1200.5 مليون دينار، ولقد تضاعف الاحتياطي بمقدار 2.97 في عام 1997 عن عام 1994 وهي أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة، إلا أنه في عام 1998 انخفض بنسبة 31% ليبلغ 829.2 مليون دينار، وبعد ذلك ارتفع تدريجياً ليصل عام 2010 إلى 8679.1 مليون دينار، أي بنسبة نمو بلغت 12.5% قبل أن يتراجع في الأعوام الثلاثة التالية لينخفض في عام 2012 إلى 4702.5 مليون دينار، أي بنسبة انخفاض بلغت 37%، وهي أعلى نسبة انخفاض له خلال فترة الدراسة. وفي نهاية هذه الفترة حقق الاحتياطي من العملات الأجنبية مستوى مرتفع فبلغ 9981.9 مليون دينار في نهاية 2014، أي بنسبة نمو بلغت 17.26%. وبشكل عام بلغت نسبة النمو في الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترة (1994-2014) نحو 25%، والشكل (3-16) يبين المسار الزمني لحجم الاحتياطي من العملات الأجنبية بالمليون دينار خلال الفترة (1993-2014).

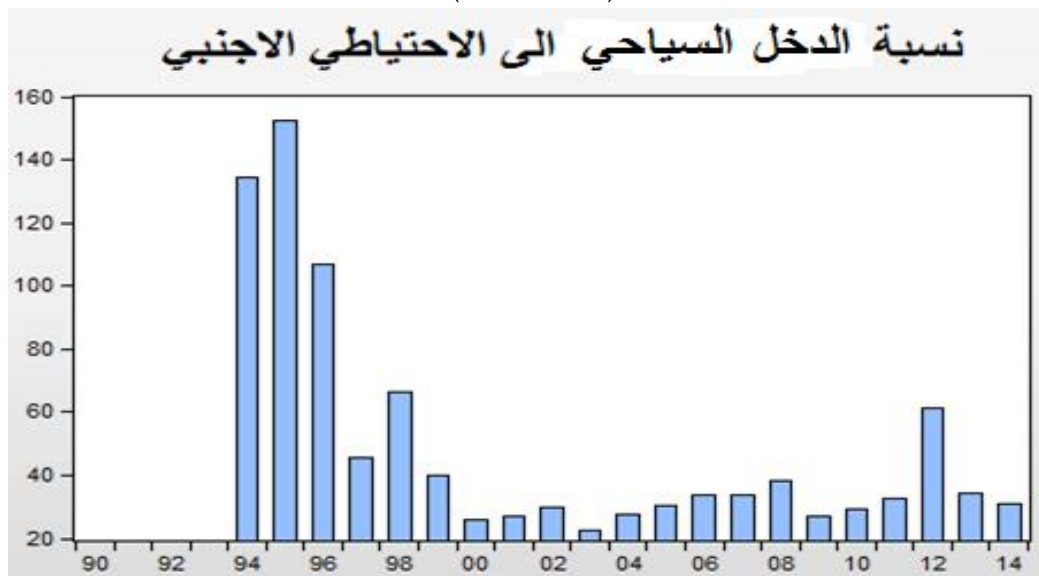
الشكل (3-16) المسار الزمني للاحتياطي من العملات الأجنبية بالمليون دينار خلال الفترة (1993-2014).



إعداد الباحث بناء على الجدول (3-7).

نلاحظ من الجدول رقم (3-7) أن نسبة الدخل السياحي إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية كانت مرتفعة في التسعينيات من القرن الماضي، بحيث بلغت أعلى نسبة مساهمة للدخل السياحي في الاحتياطي من العملات الأجنبية 152% عام 1995، ثم بدأت هذه النسب بالانخفاض تدريجياً، لأن الاحتياطي من العملات الأجنبية يتزايد بشكل تراكمي ففي التسعينيات كان الاحتياطي الأجنبي قليل لذلك شكل الدخل السياحي نسبة كبيرة منه وبعد ذلك أخذت هذه النسب بالانخفاض تدريجياً حتى وصلت إلى أقل نسبة مساهمة في الاحتياطي من العملات الأجنبية عام 2003 حيث بلغت 22%، أما متوسط مساهمته فقد بلغت 49% خلال الفترة (1994-2014). بحيث يساهم الدخل السياحي في نصف الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال هذه الفترة، وهذا يعني أن الدخل السياحي يشكل جزءاً حيوياً ومهماً في الاحتياطي الأجنبي، ومكون رئيس من مكونات الاحتياطي الأجنبي، بحيث يتوجب الاهتمام بقطاع السياحة وتنميته وتطويره لرفد الاقتصاد من العملات الأجنبية الصعبة التي يتكون منها الاحتياطي الأجنبي لدى البنوك المركزية. والشكل (3-17) يبين المسار الزمني لنسب مساهمة الدخل السياحي في الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترة (1994-2014).

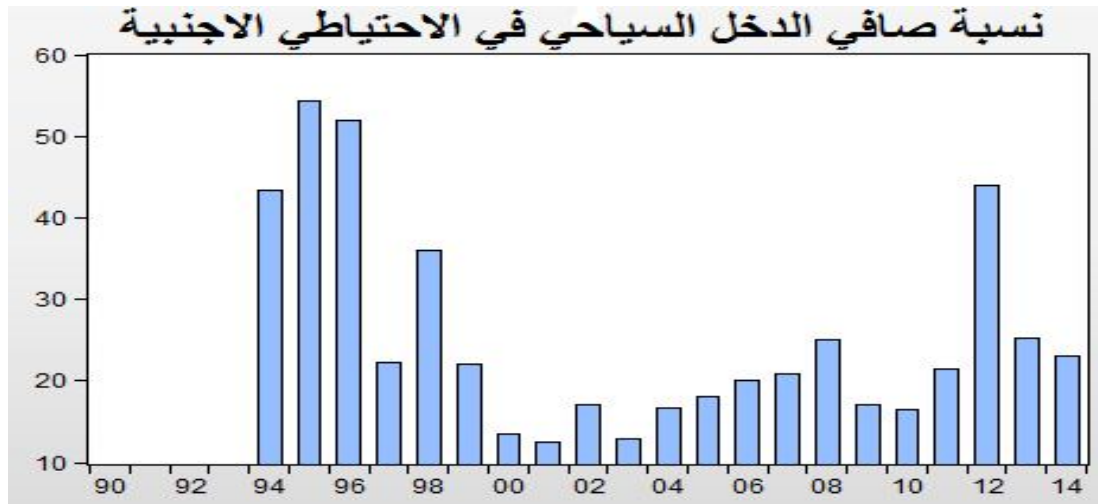
الشكل (3-17) المسار الزمني لنسب مساهمة الدخل السياحي في الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترة (1994-2014).



إعداد الباحث بناء على جدول (3-7).

وعند مقارنة صافي الدخل السياحي ومساهمته في الاحتياطي من العملات الأجنبية نجد أن متوسط مساهمته خلال الفترة (1994-2014) بلغت نحو 25.5%، وان أعلى نسبة مساهمة له حدثت في عام 1995 بحيث بلغت 54.35% مقارنة مع اقل نسبة له 12.5% عام 2001. ونلاحظ من الجدول (3-8) انه في عام 2012 ارتفعت نسبة مساهمته في الاحتياطي الأجنبي لتبلغ نحو 44% وبنسبة نمو بلغت 23% تقريباً. والشكل (3-18) يبين المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترة (1994-2014).

الشكل (3-18) المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في الاحتياطي من العملات الأجنبية خلال الفترة 1994-2014.



إعداد الباحث بناء على جدول (3-7).

جدول (3-7) نسبة الدخل السياحي إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية للفترة (1990-2014) بالمليون دينار.

السنة	السياحي بالأسعار الجارية	صافي الدخل السياحي بالأسعار الجارية	الاحتياطي من العملات الأجنبية بالأسعار الجارية	نسبة الدخل السياحي إلى الاحتياطي الأجنبي (%*)	نسبة صافي السياحي إلى الاحتياطي الأجنبي (%*)	نسبة نمو الاحتياطي الأجنبي (%*)
1990	339.8	116.7	-	-	-	-
1991	216	24.1	-	-	-	-
1992	314.3	76.2	-	-	-	-
1993	390.2	151.1	-	-	-	-
1994	406.4	131.1	302.5	134.34	43.33884	-
1995	462.5	164.7	303	152.64	54.35644	0.16
1996	527.2	256.8	494.2	106.67	51.96277	63.10
1997	548.8	266.6	1200.5	45.71	22.20741	142.91
1998	548.5	298.1	829.2	66.14	35.95031	-30.92
1999	564	312.1	1411.5	39.95	22.11123	70.22
2000	512.4	264.5	1958.7	26.16	13.50385	38.76
2001	496.1	228.4	1828.1	27.13	12.49385	-6.66
2002	743.3	422	2477.7	29.30	17.03192	35.53
2003	752.3	432.2	3360.3	22.39	12.86195	35.62
2004	942.8	571.4	3420.3	27.56	16.70614	1.78
2005	1021.8	606.5	3363.4	30.36	18.03235	-1.66
2006	1460.8	867.4	4326.1	33.76	20.05039	28.62
2007	1638.3	1012.5	4871.4	33.63	20.78458	12.60
2008	2088.5	1376.2	5490.5	38.03	25.06511	12.70
2009	2066.8	1311.4	7713.3	26.79	17.0018	40.48
2010	2545.3	1429.5	8679.1	29.32	16.4706	12.52
2011	2431.5	1607.5	7465.2	32.57	21.53325	-13.98
2012	2883.6	2071.7	4702.5	61.32	44.05529	-37
2013	2923	2154.7	8512	34.33	25.31367	81
2014	3106.6	2295.9	9981.9	31.12	23.00063	17.26
المعدل				49.04	25.5	25.15

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2013).

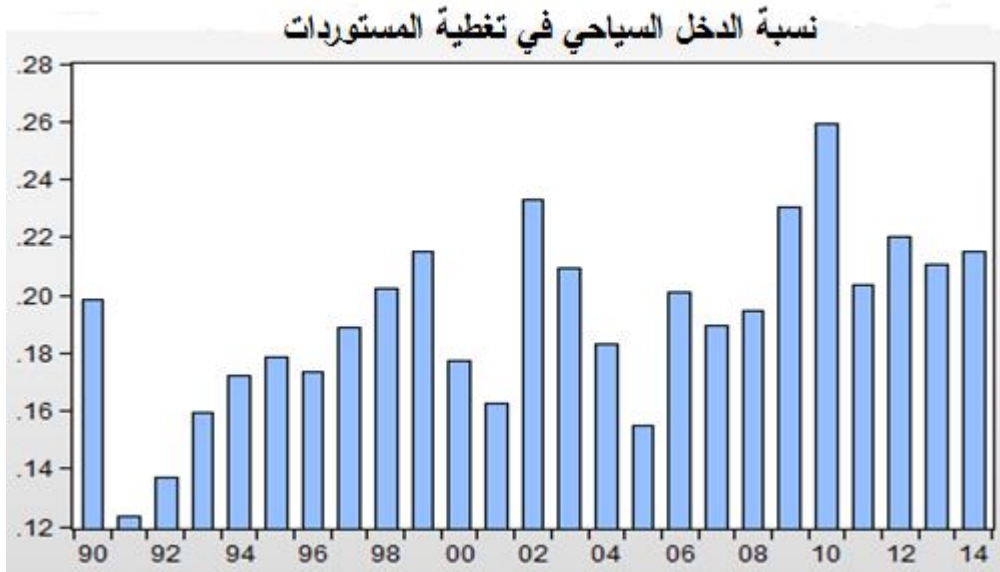
البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية لبيانات عام (2014).

(%*) تم احتساب النسب من قبل الباحث.

3-3-5 نسبة الدخل السياحي في تغطية المستوردات:

يعتبر العجز في الميزان التجاري سمة أساسية في الاقتصاد الأردني وفي اقتصاديات الدول النامية، بحيث تحدث هذه الحالة عند مقارنة صادرات الدولة ومستورداتها من السلع والخدمات، ويتكون العجز عندما تكون المستوردات أعلى من الصادرات (جديتاوي والطرارونة، 2013). كما ويعتبر الدخل السياحي جزءاً مهماً من الصادرات الخدمية، بحيث تشكل نسبة مساهمته نحو 41% من إجمالي الصادرات. وعلى الرغم من أن الدخل السياحي يشكل جزءاً كبيراً من الصادرات، يبقى العجز المزمّن في الميزان التجاري، لأن المتحصلات من الدخل السياحي تغطي بالمتوسط خلال فترة الدراسة نحو 19% من قيمة المستوردات الأردنية، وهي نسبة جيدة نوعاً ما، بحيث بلغت أعلى نسبة مساهمة له 26% عام 2010 مقارنة مع أقل نسبة له 12% عام 1991. وشكل (3-19) يوضح المسار الزمني لنسبة تغطية الدخل السياحي للمستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة (1990-2014).

الشكل (3-19) نسبة الدخل السياحي في تغطية المستوردات خلال الفترة (1990-2014).

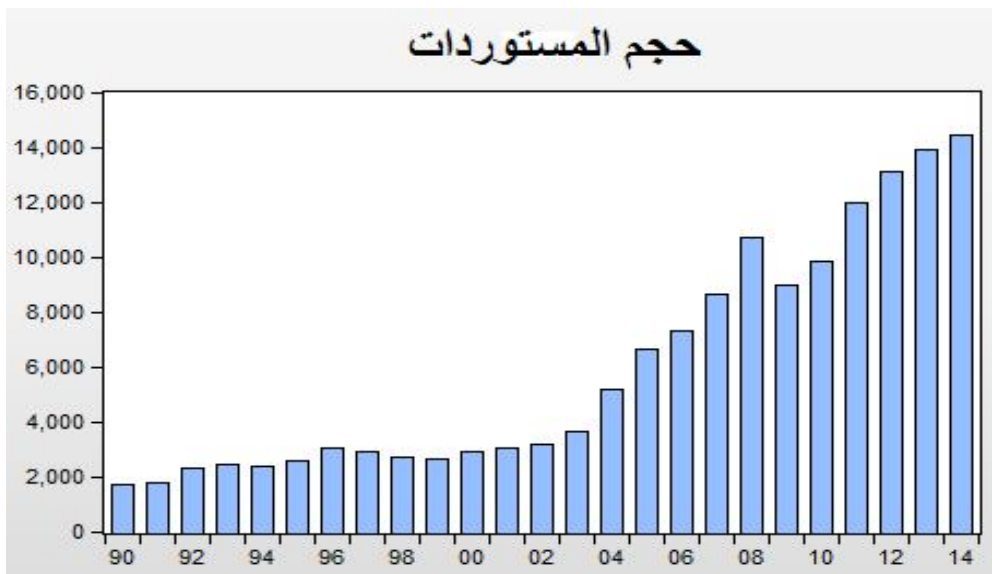


إعداد الباحث بناء على جدول (3-8)

نلاحظ من الشكل (3-19) أن نسبة تغطية الدخل السياحي للمستوردات متذبذبة خلال فترة دراسة، بحيث بلغت عام 1990 قرابة 20% ثم انخفضت إلى 12% عام 1991 وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، وثم ارتفعت تدريجياً لتبلغ في نهاية عام 1999 نحو 21.5%، لتعود بعد ذلك للتذبذب بين انخفاض وارتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها عام 2010 وهي 26%، ومن ثم حدث تذبذباً أيضاً بين انخفاض وارتفاع لتبلغ نهاية عام 2014 نحو 21.5%.

كما ونلاحظ من الجدول (3-8) أن المستوردات نمت بمعدل متوسط بلغ 10% خلال فترة الدراسة، بحيث ارتفع حجم المستوردات الأردنية من 1714.7 مليون دينار عام 1990 ليبلغ في نهاية عام 2014 نحو 14449.2 مليون دينار. والمتمعن في حجم المستوردات يرى أنه لا يوجد تقلبات كبيرة في حجم المستوردات، بل إن الاتجاه العام لها نحو الصعود تدريجياً وخاصة عام 2008 حيث بلغت نحو 10717.4 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 24%، وقد يعزى سبب الارتفاع في قيمة المستوردات في الأعوام الخمس الأخيرة إلى دخول اللاجئين من البلدان التي حدث بها مشاكل سياسية مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن، والتي أدت إلى ارتفاع حجم المستوردات إلى مستوى كبير. وشكل (3-20) يوضح المسار الزمني لحجم المستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة.

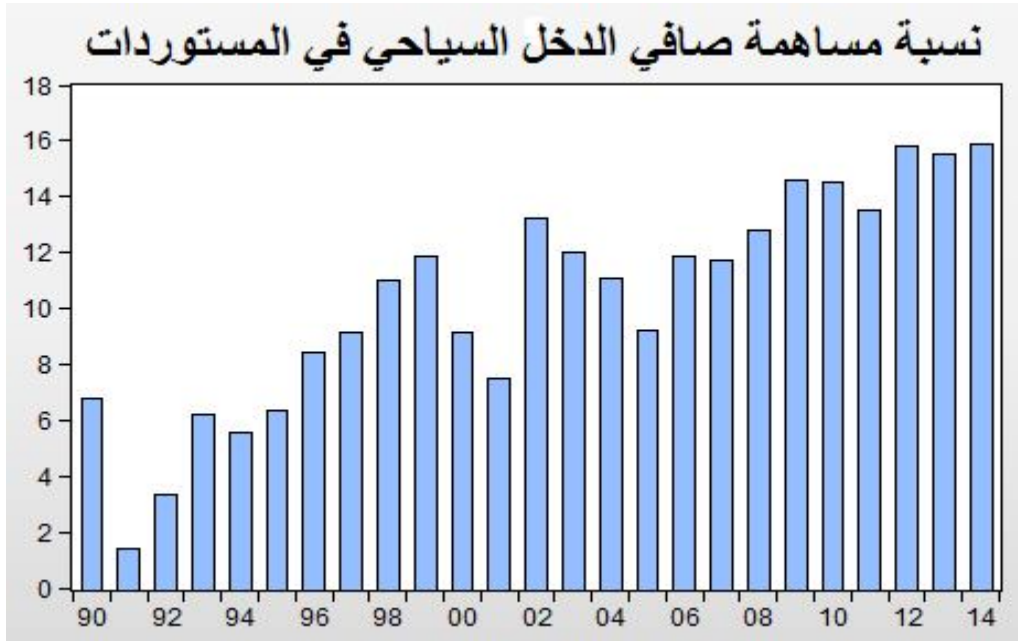
الشكل (3-20) المسار الزمني لحجم المستوردات الأردنية بالمليون دينار للفترة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على جدول (3-8).

وعند مقارنة صافي الدخل السياحي ومساهمته في المستوردات نجد هنالك اختلاف كبير بين مساهمة الدخل السياحي ومساهمة صافي الدخل السياحي، فمعدل مساهمة صافي الدخل السياحي بلغت خلال فترة الدراسة نحو 10.5%، مقارنة مع 19 % نسبة الدخل السياحي. كما نلاحظ من الجدول (3-8) أن أعلى نسبة مساهمة لصافي الدخل السياحي بلغت نحو 15.9% عام 2014، وبلغت أدنى نسبة مساهمة لها نحو 1.38% عام 1991. والشكل (3-21) يبين المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في تغطية المستوردات خلال فترة الدراسة.

الشكل (3-21) المسار الزمني لنسبة مساهمة صافي الدخل السياحي في تغطية المستوردات الأردنية خلال الفترة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على جدول (3-8).

جدول (3-8) نسبة الدخل السياحي في تغطية المستوردات بالمليون دينار خلال الفترة (1990-2014).

السنة	الدخل السياحي بالأسعار الجارية	صافي الدخل السياحي بالأسعار الجارية	المستوردات بالأسعار الجارية	نسبة الدخل السياحي إلى إجمالي المستوردات (%)	نسبة صافي الدخل السياحي إلى المستوردات (%)	نسبة نمو المستوردات (%)
1990	339.8	116.7	1714.7	19.81	6.81	-
1991	216	24.1	1750.2	12.34	1.38	2.07
1992	314.3	76.2	2291	13.71	3.33	30.89
1993	390.2	151.1	2449.9	15.92	6.17	6.93
1994	406.4	131.1	2357.6	17.23	5.56	-3.76
1995	462.5	164.7	2588.2	17.86	6.36	9.78
1996	527.2	256.8	3041.6	17.33	8.44	17.5
1997	548.8	266.6	2906.5	18.88	9.17	-4.44
1998	548.5	298.1	2712.4	20.22	11	-6.67
1999	564	312.1	2622.5	21.50	11.9	-3.31
2000	512.4	264.5	2888.3	17.74	9.16	10.13
2001	496.1	228.4	3049.7	16.26	7.49	5.58
2002	743.3	422	3191	23.29	13.2	4.63
2003	752.3	432.2	3600.2	20.90	12	12.82
2004	942.8	571.4	5148.1	18.31	11.1	43
2005	1021.8	606.5	6606	15.46	9.18	28.31
2006	1460.8	867.4	7274.6	20.08	11.9	10.21
2007	1638.3	1012.5	8637.8	18.96	11.7	18.73
2008	2088.5	1376.2	10717.4	19.48	12.8	24.07
2009	2066.8	1311.4	8975.1	23.02	14.6	-16.25
2010	2545.3	1429.5	9813.9	25.93	14.5	9.34
2011	2431.5	1607.5	11946.2	20.35	13.5	21.72
2012	2883.6	2071.7	13086.1	22.03	15.8	9.54
2013	2923	2154.7	13888	21.046	15.5	6.12
2014	3106.6	2295.9	14449.2	21.50	15.9	4.04
المعدل				19.17	10.3	10.04

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (1964-2013).

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية شهرية لبيانات عام 2014.

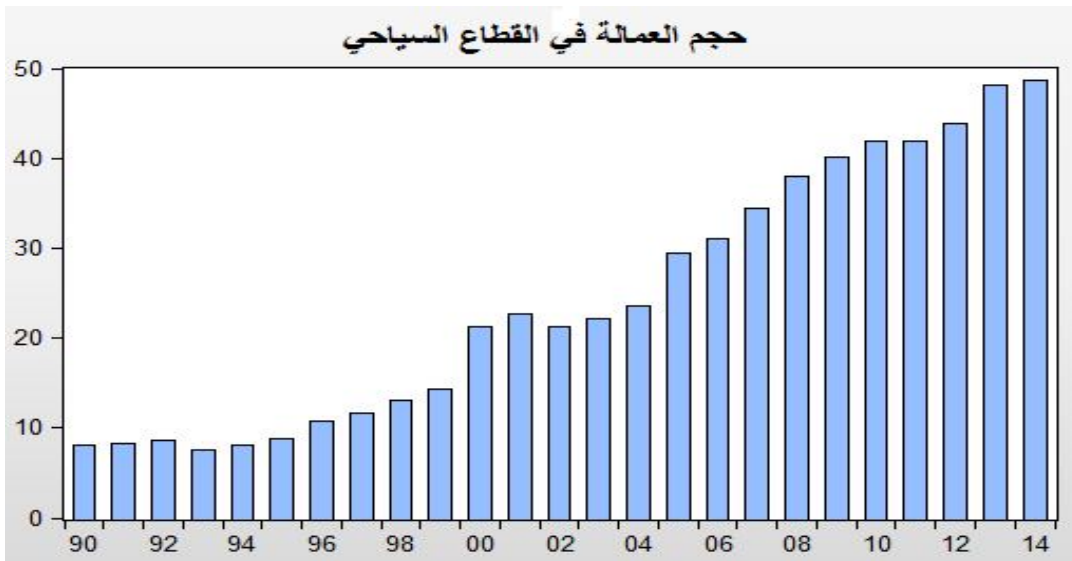
(%) تم احتساب النسب من قبل الباحث.

3-3-6 نسبة العمالة في القطاع السياحي إلى العمالة الكلية:

تساهم السياحة بشكل كبير في التخفيف من نسب البطالة، بحيث تمتاز صناعة السياحة بكثافة الأيدي العاملة في القطاع السياحي، كما تساهم السياحة في خلق فرص عمل بطريقتين، أولاً بشكل مباشر من خلال المشاريع والأنشطة والاستثمارات في القطاع السياحي، وثانياً بشكل غير مباشر من خلال ارتباط القطاع السياحي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي تؤدي إلى وظائف في القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع السياحي. وسوف يتم احتساب العمالة المباشرة في قياس مدى مساهمة العمالة في القطاع السياحي من مجموع العمالة الكلية.

نلاحظ من الجدول (3-9) أن حجم العمالة في القطاع السياحي خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر باستثناء بعض السنوات، بحيث بلغ متوسط نسبة النمو في حجم العمالة في القطاع السياحي خلال فترة الدراسة نحو 8.33%، وبلغ أكبر حجم للعمالة عام 2014 نحو 48665 عامل وبنسبة نمو بلغت 1.1%، مقارنة مع أصغر حجم للعمالة خلال فترة الدراسة بلغ 7597 عاملاً عام 1993، وبنسبة انخفاض 12.27%. والشكل (3-22) يبين المسار الزمني لحجم العمالة في القطاع السياحي خلال الفترة (1990-2014).

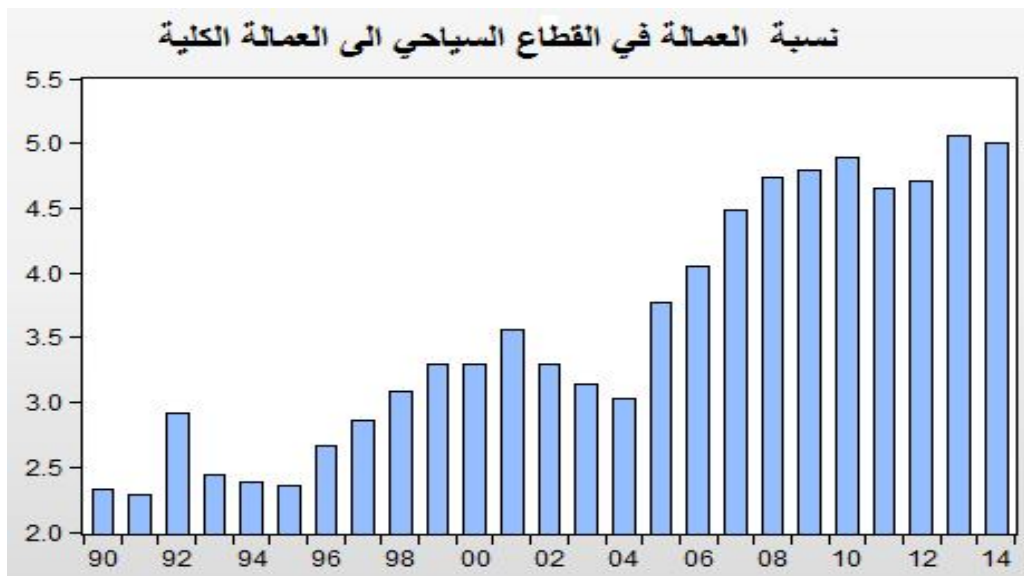
الشكل (3-22) المسار الزمني لحجم العمالة في القطاع السياحي بالألف عامل خلال فترة الدراسة.



إعداد الباحث بناء على جدول (3-9).

كما و نلاحظ من الجدول (3-9) أن نسبة العمالة في القطاع السياحي إلى إجمالي العمالة الكلية متذبذبة بين انخفاض وارتفاع خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة العمالة في القطاع السياحي إلى إجمالي العمالة الكلية خلال فترة الدراسة نحو 3.564%، وبلغت أعلى نسبة مساهمة لها 5% عام 2013، مقارنة مع أدنى نسبة مساهمة لها 2.29% عام 1991. وقد يعزى سبب التذبذب في نسبة العمالة في القطاع السياحي إلى العمالة الكلية إلى عدم الاستقرار في العمالة الكلية بسبب تأثر الأردن بالأحوال الاقتصادية والسياسية في البلدان المجاورة. كما بلغت نسبة العمالة الأردنية من مجموع العمالة في القطاع السياحي خلال الفترة (2004-2014) بالمتوسط 83%، بحيث بلغت أعلى نسبة للعمالة الأردنية من العمالة في القطاع السياحي 89% عام 2004 مقابل أدنى نسبة لها 79% عام 2012. والشكل (3-23) يبين المسار الزمني لنسبة مساهمة العمالة في القطاع السياحي إلى إجمالي العمالة الكلية خلال الفترة (1990-2014).

الشكل (3-23) المسار الزمني لنسبة مساهمة العمالة في القطاع السياحي إلى إجمالي العمالة الكلية خلال فترة الدراسة (1990-2014).



إعداد الباحث بناء على جدول (3-9)

الجدول (3-9) العمالة في القطاع السياحي ومساهمتها في العمالة الإجمالية للفترة (1990-2014).

نسبة العمالة الأردنية إلى العمالة الكلية (%*)	عدد العاملين الأردنيين في القطاع السياحي (بالآلاف)	نسبة نمو العمالة في القطاع السياحي (%*)	نسبة العمالة في القطاع السياحي إلى العمالة الإجمالية (%*)	العمالة الإجمالية (بالآلاف)	العمالة في القطاع السياحي (بالآلاف)	السنة
-	-	-	2.333	524.2	8.037	1990
-	-	2.538	2.29	525.0	8.241	1991
-	-	5.084	2.915	600.0	8.66	1992
-	-	-12.27	2.443	657.2	7.597	1993
-	-	7.569	2.379	834.8	8.172	1994
-	-	7.097	2.363	836.2	8.752	1995
-	-	23.99	2.67	874.7	10.852	1996
-	-	8.072	2.86	884.0	11.728	1997
-	-	10.78	3.085	954.9	12.992	1998
-	-	9.837	3.296	1022.9	14.27	1999
-	-	49.16	3.296	1047.3	21.285	2000
-	-	6.479	3.556	1087.6	22.664	2001
-	-	-6.49	3.292	1123.0	21.193	2002
-	-	4.327	3.136	1133.6	22.11	2003
89.83	21.15	6.486	3.032	1157.0	23.544	2004
88.68	26.06	24.8	3.773	1201.0	29.384	2005
86.14	26.76	5.714	4.053	1227.2	31.063	2006
82.70	28.45	10.76	4.486	1312.6	34.405	2007
81.46	30.93	10.35	4.736	1342.8	37.966	2008
79.10	32.37	5.6	4.796	1400.8	40.092	2009
80.5	33.73	4.51	4.895	1412.1	41.9	2010
80.80	33.84	-0.05	4.651	1436.0	41.879	2011
80.35	35.31	4.926	4.714	1443.6	43.942	2012
81.77	39.36	9.535	5.054	1444.7	48.132	2013
82.40	40.10	1.107	5.002	1460.3	48.665	2014
%83		8.33	3.564			المعدل

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات إحصائية سنوية، أعداد مختلفة (1990-2002).

وزارة السياحة والآثار، نشرات إحصائية سنوية، (2002-2014).

وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

*% تم احتساب النسب من قبل الباحث.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والتحليل القياسي

1-4 مقدمة:

يهدف معرفة مدى مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي وتحديد معوقات السياحة في الأردن، تم الاعتماد على طريقتين في تحليل هذه الدراسة: أولاً التحليل بناء على السلاسل الزمنية، والذي يقيس جانب مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014)، ثانياً تحليل الأستبانة التي تقيس معوقات السياحة في الأردن سواء السياحة المحلية أو السياحة الخارجية. بحيث ينقسم هذا الفصل إلى قسمين: القسم الأول يتطرق إلى معرفة المنهجية المتبعة في هذه الدراسة، من خلال معرفة النموذج القياسي المتبع ومتغيرات الدراسة ومصادرها ومن ثم الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة، يليها الاختبارات التحليلية التي تتبع الاختبارات الأولية السابقة. أما في القسم الثاني من هذا الفصل، فسيتم من خلاله تحليل الأستبانة التي تتعلق بمعوقات السياحة في الأردن.

2-4 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والقياسي لقياس مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2014)، بحيث تم استخدام بيانات إحصائية سنوية لمتغيرات الدراسة وتم تحليلها من خلال البرمجية الإحصائية (E-views9). ولقياس معوقات السياحة فقد تم من خلال تصميم وتحليل الاستبانة التي تقيس هذا الجانب من خلال البرمجية الإحصائية (SPSS).

3-4 النموذج القياسي:

تم تصميم النموذج القياسي المتبع في هذه الدراسة بناء على النظرية الاقتصادية وعلى الأدبيات السابقة، بحيث تم الاعتماد على نموذج (Cob-Douglas) بالصيغة اللوغاريتمية لقياس مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي، من خلال إضافة الدخل السياحي على دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y_t = K_t^\alpha \cdot H_t^\beta \cdot A_t$$

حيث (Y) كمية الإنتاج، (K) رأس المال المادي، (H) رأس المال البشري، (A) تكنولوجيا الإنتاج.

وعند إضافة الدخل السياحي (TI) إلى دالة الإنتاج تصبح على النحو التالي:

$$Y_t = K_t^\alpha \cdot H_t^\beta \cdot TI_t^\delta \cdot A_t$$

بناء على دراسة (Jimenez ,et-al 2009) ودراسة (Durbarry,2004) فإن (Y) تعبر عن النمو الاقتصادي مقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Per Capita Real GDP)، و (K) تعبر عن رأس المال المادي مقاس بحصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و (H) تعبر عن رأس المال البشري مقاس بحصة السكان الفاعلين في الاقتصاد (Active Population)، و (TI) تعبر عن الدخل السياحي مقاس بحصة الفرد من الدخل السياحي (Tourism Receipts Per Capita).
سوف نعبر عن هذه الدالة بالصيغة اللوغاريتمية كما يلي:

$$\ln Y_t = \alpha_0 + \alpha \ln K_t + \beta \ln H_t + \delta \ln TI_t + u_t$$

يعبر عن النمو الاقتصادي مقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Per Capita Real GDP) بالصيغة اللوغاريتمية.

In K: يعبر عن رأس المال المادي مقاس بحصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالصيغة اللوغارتمية.

In H: يعبر عن رأس المال البشري مقاس بحصة السكان الفاعلين في الاقتصاد (Active Population) بالصيغة اللوغارتمية.

In TI: تعبر عن الدخل السياحي مقاس بحصة الفرد من الدخل السياحي (Tourism Receipts Per Capita) بالصيغة اللوغارتمية.

δ, α, β, a : معلمات النموذج.

U_t : الخطأ العشوائي.

4-4 متغيرات الدراسة ومصادرها:

1-4-4 متغيرات الدراسة:

لقد تم اختيار متغيرات الدراسة بحيث تتوافق مع كل من الأدبيات السابقة والنظرية الاقتصادية، والتي تتمثل كما يلي:

1- حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Per Capita Real GDP): حيث

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنة إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة في

الاقتصاد خلال مدة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، وللحصول على حصة الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي يتم قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان. كما

يعتبر التغير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشراً يقيس مستوى النمو

الاقتصادي. وتم اعتماد القيم بالدينار الأردني، وتحويل القيم إلى اللوغاريتم الطبيعي.

2- **التكوين الرأسمالي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Capital Formation):** ويعرف

التكوين الرأسمالي الإجمالي على انه التراكمات الإضافية لرأس المال المادي خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، كما يعتبر التكوين الرأسمالي احد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، وتم إيجاد نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل القيم إلى اللوغريتم الطبيعي.

3- **رأس المال البشري (Human Capital):** يعرف رأس المال البشري على انه، مجموعة

المهارات والمواهب والتعليم والتدريب والخبرات التراكمية للسكان الفاعلين في الاقتصاد، والتي تتعكس على الإنتاجية الكلية للاقتصاد. وتم اعتماد القيم إلى اللوغريتم الطبيعي.

4- **الدخل السياحي الحقيقي (Real Tourism Income):** يعرف الدخل السياحي على أنه

مجموع إنفاق السياح في الدولة المستضيفة للسياحة. وتم الاعتماد في هذه الدراسة على حصة الفرد من الدخل السياحي، من خلال قسمة الدخل السياحي على عدد السكان وتم اعتماد القيم بالدينار الأردني، وتحويل القيم إلى اللوغريتم الطبيعي.

4-4-2 مصادر البيانات:

شملت الدراسة الفترة الممتدة (1990-2014)، حيث حدثت في هذه الفترة العديد من الأحداث والمشاكل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، التي أثرت من خلالها على السياحة سواء المحلية أو الخارجية، بحيث انعكست على أعداد السياح القادمين إلى الأردن. اعتمدت هذه الدراسة في الجانب النظري على المصادر الثانوية العربية، والأجنبية من المقالات، والكتب، والأبحاث، والمنشورات، والرسائل الجامعية غير المنشورة، كما اعتمدت هذه الدراسة على البيانات اللازمة لعملية التحليل القياسي من تقارير ونشرات البنك المركزي الأردني لعدة سنوات. وسوف يتم الاعتماد على البرمجية الإحصائية (E-Views 9) للتحليل القياسي. أما عن التحليل الذي يقيس معوقات السياحة في الأردن، فقد تم من خلال تصميم استبانته لهذا الغرض (ملحق رقم 1)، حيث تم توزيعها على مجموعة من العاملين في القطاع العام (شملت كل من وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة) والقطاع الخاص (شملت كل من مكاتب السياحة والسفر والفنادق والمطاعم والجمعيات السياحية). وتم توزيع 220 استبانته على كل من القطاع العام والخاص وتم استرداد 168 استبانته، فيما بلغ عدد الاستبيانات غير المكتملة 3 استبيانات، وبالتالي أصبح عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل 165 استبانته، وسيتم تحليلها من خلال البرمجية الإحصائية (SPSS) .

5-4 بيانات الدراسة :

الجدول (1-4) بيانات الدراسة

السنة	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدينار الأردني	رأس المال المادي (نسبة رأس المال الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) %	رأس المال البشري (نسبة قوة العمل من عدد السكان) %	الدخل السياحي الحقيقي (حصة الفرد من الدخل السياحي) بالدينار الأردني
1990	986.0	0.307979	0.1512	121.35
1991	938.7	0.249662	0.1419	68.549
1992	1032.1	0.334801	0.1559	89.845
1993	1039.6	0.366305	0.1646	104.44
1994	1052.8	0.333043	0.2017	98.193
1995	1085.3	0.329629	0.1961	106.46
1996	1077.9	0.305276	0.1996	115.7
1997	1083.1	0.25729	0.1962	115.7
1998	1087.3	0.218186	0.2065	106.31
1999	1097.1	0.215694	0.2159	107.09
2000	1115.6	0.223619	0.2156	95.298
2001	1145.9	0.210569	0.2185	89.33
2002	1183.6	0.200957	0.2203	129.5
2003	1201.8	0.208405	0.2168	125.12
2004	1219.2	0.273845	0.2067	142.07
2005	1281.6	0.341486	0.2086	146.67
2006	1345.6	0.283399	0.207	184.13
2007	1413.2	0.302677	0.215	190.85
2008	1470.4	0.298947	0.2134	196.94
2009	1503.8	0.262999	0.2158	183.78
2010	1490.8	0.262999	0.2108	202.25
2011	1464.9	0.262999	0.2054	173.95
2012	1415.8	0.262999	0.1944	185.87
2013	1332.6	0.262999	0.1781	163.31
2014	1266.2	0.262999	0.1659	154.64

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية من 1964-2013.

البنك المركزي، بيانات إحصائية شهرية لعام 2014.

4-6 الاختبارات الأولية لمتغيرات الدراسة:

تم إجراء مجموعة من الاختبارات الأولية التي تسبق الاختبارات التحليلية لمتغيرات الدراسة بهدف الوصول إلى الصيغة المناسبة لنموذج الدراسة، بحيث تشمل هذه الاختبارات ما يلي:

1- اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى معرفة مدى سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي، حيث أن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بدون إجراء هذا الاختبار قد يؤدي إلى نتائج مضللة، وبالتالي ظهور المشاكل الإحصائية المعروفة (مثل ارتفاع قيمة اختبار t واختبار f ومعامل التحديد R^2) في مثل هذا النوع من النماذج التقليدية والتي لا تعكس بعدا حقيقيا للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى.

وسكون المتغيرات يعني أن سلسلة زمنية (Y_t) تتصف بالخصائص الإحصائية التالية (2009 Gujarati & Porter):

$$E(Y_t) = \mu \quad \text{أ- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ثابتة.}$$

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \quad \text{ب- التباين ثابت.}$$

ت- التباين المشترك عند فترة تباطؤ (k) يرتبط فقط بالتباطؤ الزمني أو بالفجوة (k) بين الفترتين الزميتين وليس بالفترة الحالية التي يحسب عندها التباين المشترك أي أن:

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

ومن الاختبارات التي تقيس سكون السلاسل الزمنية، اختبار ديكي- فولر (Dickey-Fuller Test) واختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test) واختبار

فيليبس- بيرون (Phillips-Perron Test)، والتي تختبر فرضية وجود جذر الوحدة كفرضية

عدمية أي عدم سكون السلسلة الزمنية.

أ- اختبار ديكي - فولر لجذر الوحدة (Dickey-Fuller Test):

يهتم اختبار ديكي - فولر (Dickey-Fuller Test) باختبار فرضية وجود جذر الوحدة في

السلسلة الزمنية (Y_t) ، اعتماداً على الصيغة التالية (Gujarati & Porter, 2009):

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t \quad -1 \leq \beta \leq 1.$$

ويمكن صياغة هذه المعادلة بالفرق الأول، بحيث تكون قيمة المعلمة (ρ) مساوية ل $(\beta - 1)$ كما

يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = \beta Y_{(t-1)} - Y_{(t-1)} + U_{(t)}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{(t-1)} + U_{(t)} \dots \dots \dots (A)$$

حيث يفترض اختبار ديكي - فولر (Dickey-Fuller Test) أن الخطأ العشوائي (U_t) يخضع

لفرضية التشويش الأبيض (White Noise Disturbance)، ويختبر وجود الفرضية العدمية

التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية، عن طريق اختبار (t) .

ويمكن صياغة الفرضية العدمية (H_0) التي يتم اختبارها والفرضية البديلة (H_1) كما يلي:

$$P = 0 \quad \text{OR} \quad 1 = \beta : H_0$$

$$P < 0 \quad \text{OR} \quad \beta < 1 : H_1$$

وتعتبر المعادلة (A) إحدى الحالات الثلاث التي يُختبر عندها سكون السلسلة الزمنية، وفيما يلي

صيغ الحالات الثلاثة:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + B t + U_t \dots \dots \dots (\text{القاطع والاتجاه})$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (\text{القاطع})$$

$$\Delta Y = \beta Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (\text{بدون القاطع والاتجاه})$$

ب- اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test):

عندما تتصف السلسلة الزمنية (Y_t) بأنها مرتبطة ارتباطاً ذاتياً إلى درجة كبيرة من التباطؤ الزمني، فإن استخدام اختبار ديكي- فولر العادي (Dickey-Fuller Test) يكون غير مجدي، وبالتالي انتهاء فرضية التشويش الأبيض للأخطاء (White Noise Disturbance)، ولحل هذه المشكلة يتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، بحيث يتم بناء نموذج تصحيحي لدرجة ارتباط أعلى أي أن السلسلة الزمنية (ΔY_t) تخضع لنموذج الانحدار الذاتي (Gujarati & Porter, 2009).

ج- اختبار فيليبس بيرون (Philips-Perron Test):

يبحث اختبار فيليبس بيرون (PP) في فرضية وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية (Y_t) وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Y_t = \beta Y_{t-1} + U_t$$

يهدف اختبار فيليبس بيرون (PP) الذي يستخدم اختبار (t) في اختبار الفرضية العدمية، حيث يهدف بشكل رئيس إلى معالجة مشكلة الترابط المتسلسل للأخطاء بالطريقة الغير معلمية على العكس من اختبار ديكي- فلير (PP) الذي يستخدم الطريقة المعلمية.

2- اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن معاملات النموذج تتمتع باستقرارية عالية خلال فترة الدراسة الزمنية، أي إذا كان منحنى الأخطاء داخل مجال أنحرافيين معياريين (± 2) طوال فترة الدراسة فإن المعلمات مستقرة، وهذا يعني عدم تجزئة الفترة الزمنية، أما إذا كان منحنى الأخطاء خارج مجال الانحرافيين المعياريين فأنه يتوجب تجزئة الفترة الزمنية، وهذا يعني عدم استقرار المعلمات خلال الفترة الزمنية، ومن أهم اختبارات استقرارية النموذج القياسي والتي سيتم استخدامها لأغراض هذه الدراسة:

1- (CUSUM Test)

2- CUSUM Square Test

1- اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity):

عندما يكون هناك ارتباط خطي بين اثنين من المتغيرات المستقلة أو أكثر تظهر مشكلة الخطية المتعددة (Multicollianarity)، حيث أن معاملات التقدير تكون غير معنوية بالرغم من أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد تكون عالية. ويعود سبب هذه المشكلة إلى التغير الجماعي لبعض المتغيرات عبر الزمن، وكذلك صغر حجم العينة. واختبار وجود هذه المشكلة، يتم عمل ارتباط شبكي للمتغيرات المستقلة (Correlation) مستعينين في ذلك بالبرمجة الإحصائية (Eviews9).

وفي حالة وجود مشكلة الخطية المتعددة (Multicollianarity) تبقى المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) متصفة بعدم التحيز (Unbiased)، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة (Efficiency) وصفة الاتساق (Consistence).

2- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

من الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير معلمات النموذج، هي استقلالية القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة له في فترة زمنية سابقة، أي: $Cov(e_i, e_j) = 0$ وإذا كان: $Cov(e_i, e_j) \neq 0$ فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. ومن أهم أسباب ظهور هذه المشكلة:

أ- غياب أو عدم إدراج أحد المتغيرات الأساسية في النموذج.

ب- سوء اختيار أو تعيين شكل النموذج أو استخدام نموذج خاطئ.

ومن أهم طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، اختبار (LM-Test) ويتم استخدام هذا الاختبار للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، حيث أن:

H₀ : P = 0 (Null Hypothesis).....(there is no Autocorrelation)

H₁ : P ≠ 0 (Alternative Hypothesis).....(there is Autocorrelation)

فإذا تمخّص عن هذا الاختبار قبول الفرضية العدمية (Null Hypothesis)، فهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج، أما إذا تمخّص عن الاختبار رفض الفرضية العدمية (قبول الفرضية البديلة)، فهذا يعني وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) تبقى المعلمات المقدّرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) متصفة بعدم التحيز (Unbiased) وصفة الاتساق (Consistence)، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة (Efficiency).

3- اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity):

تحدث مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity) عندما تسقط فرضية ثبات تباين الخطأ:

$$\text{Var}(e_i) = E(e_i^2) = \sigma e^2$$

ومن أهم طرق الكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity)، اختبار جليجر (Glejser Test)، حيث أن:

H₀ : P = 0 (Null Hypothesis).....(there is Heteroskedasticity)

H₁ : P ≠ 0 (Alternative Hypothesis).....(there is no Heteroskedasticity)

فإذا كانت احتمالية توزيع (F-Statistic) غير معنوية، نقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء، وإذا كانت احتمالية توزيع (F-Statistic) معنوية، نقبل الفرضية العدمية، وهذا يعني وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

وفي حالة وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity) تبقى المعلمات المقدّرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) متصفة بعدم التحيز (Unbiased) وصفة الاتساق (Consistence)، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة (Efficiency).

8-4 نتائج الاختبارات الأولية:

1- اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test): تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع وكانت النتائج المتحصلة كالتالي:

جدول رقم (4-2) : اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند %1	القيمة الجدولية عند %5	القيمة الجدولية عند 10%
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (In Y)	عند المستوى	-2.265755	-3.752946	-2.998064	-2.638752
	الفرق الأول	-3.212102	-3.752946	-2.998064	-2.638752
رأس المال المادي (In K)	عند المستوى	-2.022866	-3.752946	-2.998064	-2.638752
	الفرق الأول	-4.643063	-3.752946	-2.998064	-2.638752
رأس المال البشري (In H)	عند المستوى	-2.379159	-3.769597	-3.004861	-2.642242
	الفرق الأول	-3.683670	-3.752946	-2.998064	-2.638752
الدخل السياحي الحقيقي (In TI)	عند المستوى	-1.394269	-3.737853	-2.991878	-2.635542
	الفرق الأول	-8.432956	-3.752946	-2.998064	-2.638752

نلاحظ من الجدول أعلاه، إن المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من، رأس المال المادي (K) مستقر عند الفرق الأول وعند القيمة الجدولية 1% (حيث $-4.643063 > -$ 3.737853)، ورأس المال البشري (H) مستقر عند الفرق الأول وعند القيمة الجدولية 5% (حيث $-3.683670 > -2.998064$)، والدخل السياحي الحقيقي (TI) مستقر عند الفرق الأول وعند القيمة الجدولية 1% (حيث $-8.432956 > -3.752946$)، أما عن المتغير التابع المتمثل في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y) فإنه مستقر عند الفرق الأول وعند القيمة الجدولية 5% (حيث $-3.212102 > -2.998064$). وبالتالي فإن جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مستقرة عند الفرق الأول.

2- اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity):

تم عمل ارتباط شبكي (Correlation) للمتغيرات المستقلة (عند الفرق الأول) في النموذج للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (4-3): اختبار الخطية المتعددة

LOGTI	LOGH	LOGK	
0.09919	-0.38817	1	LOGK
0.39452	1	-0.38817	LOGH
1	0.39452	0.09919	LOGTI

يبين الجدول رقم (4-4) أنه لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، فالعلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة بين -0.5 و 0.5، كما يلي: المتغير المستقل (K) والمتغير المستقل (H)، $(-0.5 < -0.3881 < 0.5)$ ، وبين المتغير المستقل (K) والمتغير المستقل (TI) $(-0.5 < 0.09919 < 0.5)$ ، وبين المتغير المستقل (H) والمتغير المستقل (TI) $(-0.5 < 0.39452 < 0.5)$.

3- اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity):

الجدول (4-4) اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Glejser			
0.2971	Prob. F(14,6)	1.581896	F-statistic
0.2825	Prob. Chi-Square(14)	16.52343	Obs*R-squared
0.9900	Prob. Chi-Square(14)	4.661841	Scaled explained SS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتمالية F-statistic تساوي (0.2971) وهي غير معنوية وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ، وان النموذج يخلو من هذه المشكلة.

4- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

الجدول (5-4) اختبار الارتباط الذاتي

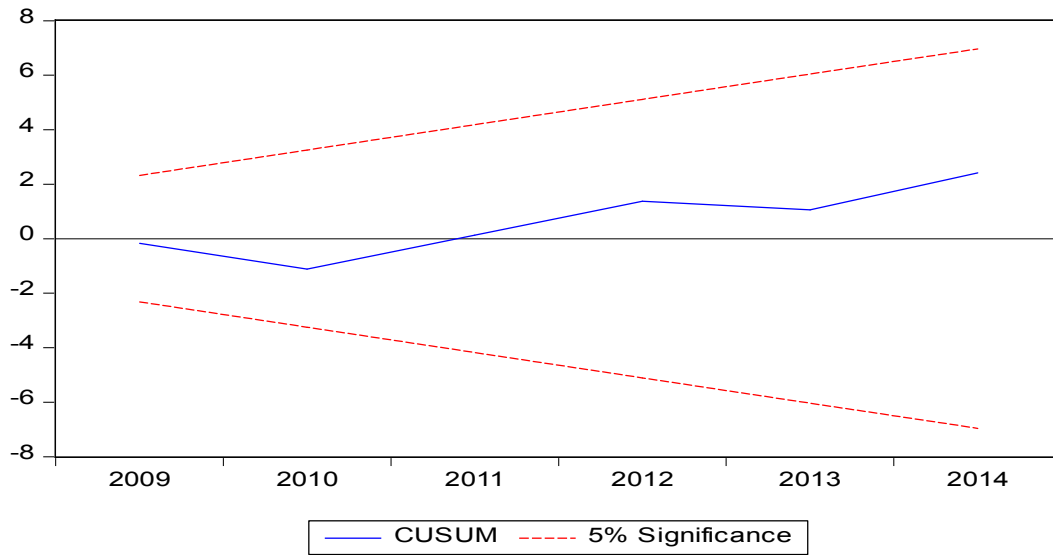
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3119	Prob. F(2,4)	1.581028	F-statistic
0.0097	Prob. Chi-Square(2)	9.271526	Obs*R-squared

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتمالية F-statistic تساوي (0.3319) وهي غير معنوية، وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المستخدم.

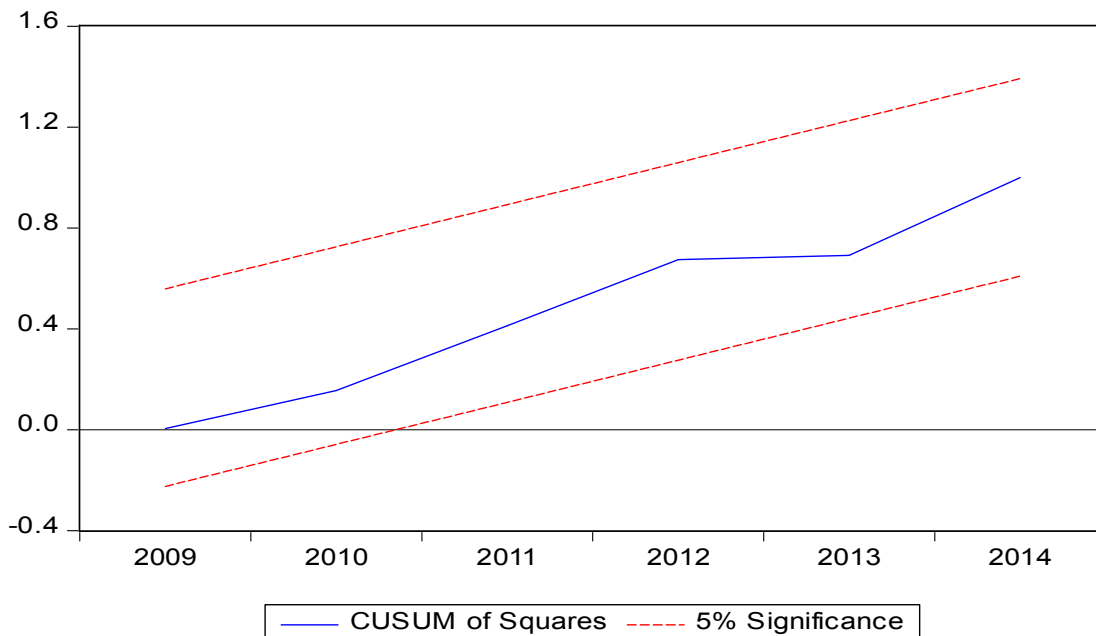
5- اختبار الاستقرار (Stability Test):

تم إجراء اختبارات الاستقرار (CUSUM Test) و (CUSUM Square Test) لنموذج الدراسة، وبيّن الشكل (1-4) والشكل رقم (2-4) أن معاملات النموذج تتمتع باستقرار عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنه لا داعي لتقسيم الفترة (1990-2014) إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا اختبار الاستقرار باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها.

الشكل (1-4) CUSUM Test



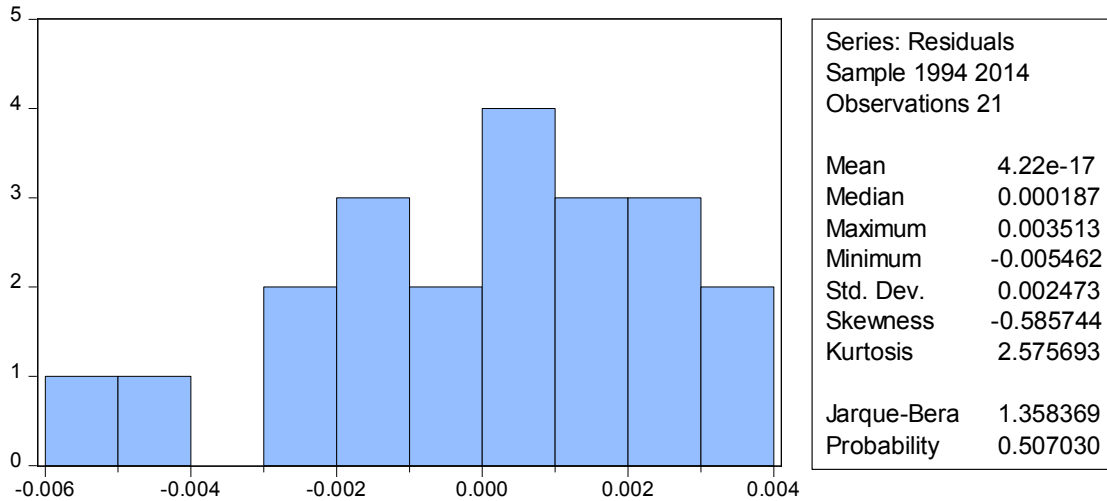
الشكل (2-4) CUSUM of Squares



6- اختبار توزيع البيانات Normality Test:

يقيس هذا الاختبار بيانات الدراسة إذا كانت موزعة توزيع طبيعي أم لا من خلال قيمة Jarque-Bera فإذا كانت أكبر من 0.5 فإن البيانات موزعة توزيع طبيعي. نلاحظ من أن قيمة Jarque-Bera أكبر من 0.5، وبالتالي فإن البيانات موزعة بشكل طبيعي.

الشكل (3-4) Normally Test



4-9 إختبار التكامل المشترك

في هذه الدراسة تقوم معادلة التكامل المشترك على تقدير المتغيرات المستقلة الممثلة برأس المال المادي، رأس المال البشري والدخل السياحي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

1- اختبار الحدود (Bound-Test):

إن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، وهذا يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى مما يجعل إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى وارادة بشكل كبير بين المتغيرات، وقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، من خلال استخدام اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من قبل (pasaran,et-al,2001) وتبين أن قيمة ($F=5.878701$) أكبر من قيم (Bound I0) وقيم (Bound I1) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية (التي تعني لا يوجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات)، ووجود تكامل مشترك على الأمد البعيد.

الجدول (4-6) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 11/17/16 Time: 19:56		
Sample: 1994 2014		
Included observations: 21		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
K	Value	Test Statistic
3	5.878701	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.2	2.37	10%
3.67	2.79	5%
4.08	3.15	2.5%
4.66	3.65	1%

10-4 نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني:

تبين من استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) أن عدد

فترات الإبطاء هي (lag= 4)، كما في الجدول (4-7):

الجدول (4-7) اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOGY LOGK LOGH LOGTI						
Exogenous variables: C						
Date: 11/17/16 Time: 20:01						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 21						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-13.39123	-13.23545	-13.43441	1.72e-11	NA	145.0613	0
-17.84459	-17.06570	-18.06048	1.75e-13	98.39809	209.6350	1
-18.15125	-16.74925	-18.53986	1.32e-13	24.03823	230.6685	2
-19.81257	-17.78746	-20.37389	3.84e-14	26.86277*	265.9259	3
-22.76039*	-20.11217*	-23.49443*	9.22e-15*	18.57738	314.6915	4

4-11 تقدير المرونات في المدى الطويل:

بما أن المتغيرات أظهرت تكاملاً مشتركاً فهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين هذه المتغيرات، وقد استخدمنا تقدير المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث كانت المعادلة كما يلي:

$$\text{LogY} = 2.3049 - 0.2172\text{LogK} + 0.3432\text{LogH} + 0.4207\text{LogTI}$$

ويبين الجدول (4-8) المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل، ونلاحظ أن نموذج (ARDL) المستخدم من برمجية (EViews 9) حدد فترة تباطؤ هي (3، 0، 4، 4). كما ويتضح من خلال النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.997917) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر (99.79%) من التغير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في متوسطها. كما تشير النتائج إلى أن معاملات كل من: رأس المال المادي، الدخل السياحي مقبولات إحصائياً، أما رأس المال البشري فإنه غير مقبول إحصائياً.

وبما أن النموذج بني بالصيغة اللوغاريتمية فإن جميع المعاملات تمثل مرونة في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويتضح من الجدول رقم (4-8) أن مرونة رأس المال المادي كانت سلبية، حيث أن زيادة نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي (k) بنسبة 1% تؤدي إلى نقصان بمقدار (0.21%) لمتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) مع ثبات تأثير العوامل الأخرى، وكما أنها مقبولة إحصائياً عند مستوى (5%) كما يُظهر اختبار (t-statistic). ويعزي الباحث السبب في العلاقة السلبية ما بين نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير ممثل للاستثمار)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي)، إلى أسباب عدة منها ضعف رأس المال البشري وعدم الاستفادة من التقدم التكنولوجي في الاستثمار، وهذا ما بينته دراستنا الحالية حيث لا يوجد دلالة معنوية لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة مطابقة لعدة دراسات والتي تناولت أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لعدة دول نامية مثل تونس والمغرب (نزاري، 2008) والباكستان (Saqeb, et-al 2013)، ومن الناحية النظرية فإن هذه النتيجة وجدت مطابقة أيضاً مع نظرية الاعتماد (Dependency Theory) والتي تنص: "إذا كانت الدولة تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادها فإن العلاقة ستكون عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق الاحتكارات في القطاع الصناعي،

وبالتالي عدم الاستفادة من الموارد المحلية " (Adams,2009). وقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة نحو 35% من مجموع الاستثمار الكلي (البنك المركزي الاردني، 2014). ويعتبر تأثير رأس المال البشري ذا دلالة إحصائية غير مقبولة معنوياً كما بينت نتائج دراستنا الحالية. وأن مرونة الدخل السياحي كانت موجبة، حيث أن زيادة نصيب الفرد من الدخل السياحي (TI) 1% تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.42%) لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) مع ثبات تأثير العوامل الأخرى، وكما أنها مقبولة إحصائياً عند مستوى (1%) كما يُظهر اختبار (t-statistic).

الجدول (4-8) النتائج في المدى الطويل

Dependent Variable: LOGY Method: ARDL Date: 11/17/16 Time: 20:04 Sample (adjusted): 1994 2014 Included observations: 21 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOGK LOGH LOGTI Fixed regressors: C Number of models evaluated: 500 Selected Model: ARDL(4, 4, 0, 3)				
Cointeq = LOGY - (-0.2172*LOGK + 0.3432*LOGH + 0.4207*LOGTI + 2.3049)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0170	-3.269610	0.066445	-0.217249	LOGK
0.3177	1.089637	0.314922	0.343150	LOGH
0.0000	17.662116	0.023821	0.420729	LOGTI
0.0001	9.197350	0.250602	2.304875	C
3.095070	Mean dependent var	0.997917	R-squared	
0.054182	S.D. dependent var	0.993057	Adjusted R-squared	
-7.787218	Akaike info criterion	0.004515	S.E. of regression	
-7.041130	Schwarz criterion	0.000122	Sum squared resid	
-7.625298	Hannan-Quinn criter.	96.76578	Log likelihood	
2.512481	Durbin-Watson stat	205.3410	F-statistic	
		0.000001	Prob(F-statistic)	
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

12-4 تحليل الأستبانة:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00 - 2.33 قليلة

من 2.34 - 3.67 متوسطة

من 3.68 - 5.00 كبيرة

وهكذا وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

$1.33 = 3/4$ ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

12-4-1 ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (4-9)

أدناه يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

الجدول (4-9) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

المجالات	الاتساق الداخلي
معوقات السياحة الداخلية في الأردن	0.75
معوقات السياحة الخارجية القادمة إلى الأردن	0.82
المعوقات ككل	0.84

4-12-2: تحليل البيانات الشخصية للعينة الدراسية البالغة 165 استبانة قابلة للتحليل فإن:

1- المسمى الوظيفي: نلاحظ من الجدول (4-10) أن أعلى نسبة ضمن خيارات المسمى

الوظيفي للفئة (أخرى) حيث بلغت 52%، يليها رئيس قسم بنسبة 18.8%.

جدول (4-10) التكرارات والنسب المئوية حسب المسمى الوظيفي.

النسبة	التكرار	الفئات
18.8	31	رئيس قسم
3.6	6	مدير مالي
7.9	13	محاسب
10.9	18	مدير دائرة
6.7	11	مدخل بيانات
52.1	86	أخرى
100.0	165	المجموع

2- المؤهل العلمي: نلاحظ من الجدول (4-11) إن أعلى نسبة من ضمن خيارات المؤهل

العلمي للبيكالوريوس وبلغت 63%.

جدول (4-11) التكرارات والنسب المئوية حسب المؤهل العلمي.

النسبة	التكرار	الفئات
11.5	19	ثانوية عامة
15.8	26	دبلوم
63.0	104	بيكالوريوس
9.7	16	دراسات عليا
100.0	165	المجموع

3- التخصص العلمي: نلاحظ من الجدول (4-12) إن أعلى نسبة للتخصص العلمي للخيار

(أخرى) بلغت 57%، يليه تخصص السياحة بنسبة 28%.

جدول (4-12) التكرارات والنسب المئوية حسب التخصص العلمي.

النسبة	التكرار	الفئات
17.0	28	سياحة
1.8	3	جغرافيا
13.3	22	فنادق
10.9	18	اقتصاد
57.0	94	تخصص آخر
100.0	165	المجموع

4- عدد سنوات الخبرة: نلاحظ من الجدول (4-13) أن أعلى نسبة لسنوات الخبرة في القطاع السياحي بلغت 35.8% لخيار خمس سنوات فأقل، يليه خيار من (6-10 سنوات) بنسبة 32.7%.

جدول (4-13) التكرارات والنسب المئوية حسب عدد سنوات الخبرة في القطاع السياحي.

النسبة	التكرار	الفئات
35.8	59	5 سنوات فأقل
32.7	54	6 إلى 10 سنوات
6.7	11	11-15 سنة
24.8	41	15 سنة فأكثر
100.0	165	المجموع

5- القطاع الذي تعمل به: نلاحظ من الجدول (4-14) إن أعلى نسبة للقطاع الذي تعمل به بلغت 53.9% للقطاع الخاص ومن ثم 46.1% للقطاع الحكومي.

جدول (4-14) التكرارات والنسب المئوية حسب القطاع الذي تعمل به.

النسبة	التكرار	الفئات
46.1	76	حكومي
53.9	89	خاص
100.0	165	المجموع

6- المؤسسة التي تعمل بها: نلاحظ من الجدول (4-15) إن أعلى نسبة وهي 35.8% للعمل في وزارة السياحة والآثار ومن ثم 30.3% للمكاتب السياحية والسفر.

جدول (4-15) التكرارات والنسب المئوية حسب المؤسسة التي تعمل بها.

النسبة	التكرار	الفئات
35.8	59	وزارة السياحة
30.3	50	مكاتب السياحة والسفر
10.3	17	الفنادق والمطاعم
23.6	39	هيئة تنشيط السياحة
100.0	165	المجموع

7- الجنس: نلاحظ من الجدول (4-16) أن أعلى نسبة للجنس بلغت 58.8% للذكور ومن ثم 41.2% للإناث.

جدول (4-16) التكرارات والنسب المئوية حسب الجنس.

النسبة	التكرار	الفئات
58.8	97	ذكر
41.2	68	أنثى
100.0	165	المجموع

8- الحالة الاجتماعية: نلاحظ من الجدول (4-17) إن أعلى نسبة للحالة الاجتماعية للمتزوج بنسبة 52.1% ومن ثم للأعزب بنسبة 47.9%.

جدول (4-17) التكرارات والنسب المئوية حسب الحالة الاجتماعية.

النسبة	التكرار	الفئات
52.1	86	متزوج
47.9	79	أعزب
100.0	165	المجموع

4-12-3 تحليل فقرات الأسئلة:

ما هي المعوقات التي تواجه السياحة في الأردن؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تواجه السياحة في الأردن، والجدول (4-18) أدناه يوضح ذلك.

الجدول (4-18) استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تواجه السياحة في

الأردن.

المرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	معوقات السياحة الداخلية في الأردن	4.15	.553	مرتفع
2	2	معوقات السياحة الخارجية القادمة إلى الأردن	3.68	.645	مرتفع
		المعوقات ككل	3.89	.509	مرتفع

يبين الجدول (4-18) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.68-4.15)، حيث

جاءت معوقات السياحة الداخلية في الأردن في المرتبة الأولى، بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.15)، بينما جاءت معوقات السياحة الخارجية القادمة إلى الأردن في المرتبة الثانية،

وبمتوسط حسابي بلغ (3.68)، وبلغ المتوسط الحسابي للمعوقات ككل (3.89).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن فقرات كل من معوقات السياحة الداخلية في الأردن، ومعوقات السياحة الخارجية القادمة إلى الأردن على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

أ- معوقات السياحة الداخلية (السياحة المحلية):

يبين الجدول (4-19) إن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.80-4.32)، حيث جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على "ارتفاع أسعار السياحة داخل الأردن مقارنة بأسعار السياحة خارج الأردن" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.32)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) ونصها "انخفاض مستوى المعيشة في الأردن" وبمتوسط حسابي (4.31)، بينما جاءت الفقرة رقم (9) ونصها "ارتفاع أسعار الدخول إلى المرافق السياحية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.80). وبلغ المتوسط الحسابي لمعوقات السياحة الداخلية في الأردن ككل (4.15).

الجدول (4-19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعوقات السياحية الداخلية في الأردن

مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	8	ارتفاع أسعار السياحة داخل الأردن مقارنة بأسعار السياحة خارج الأردن.	4.32	.936	مرتفع
2	2	انخفاض مستوى المعيشة في الأردن.	4.31	.888	مرتفع
3	7	ارتفاع أسعار الخدمات السياحية في المناطق السياحية.	4.30	.865	مرتفع
4	3	ضعف الوعي الثقافي والسياحي بأهمية المواقع السياحية.	4.27	.893	مرتفع
5	6	انخفاض معدل الدخل الفردي في الأردن.	4.25	.829	مرتفع
6	1	ضعف تنوع البرامج والأنشطة السياحية والترفيهية الموجهة للفئات المختلفة من المجتمع الأردني.	4.14	.993	مرتفع
7	5	ضعف الحوافز والمزايا التشجيعية اللازمة لتنشيط الحركة السياحية المحلية.	4.12	.923	مرتفع
8	4	كبر حجم العائلة الأردنية مما يزيد من صعوبات الادخار ومن ثم الإنفاق على الأنشطة والمرافق والخدمات السياحية.	3.85	1.057	مرتفع
9	9	ارتفاع أسعار الدخول إلى المرافق السياحية.	3.80	1.127	مرتفع
		معوقات السياحة الداخلية في الأردن	4.15	.553	مرتفع

ب- معوقات السياحة الخارجية القادمة للأردن:

يبين الجدول (4-20) إن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.98-4.33)، حيث جاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على "عدم الاستقرار السياسي في المناطق المحيطة بالأردن وتأثيرها السلبي على السياحة والتي تنعكس على تدفق السياح إلى الأردن" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.33)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (17) ونصها "ضعف خدمات البنية التحتية والفوقية في المواقع السياحية" وبمتوسط حسابي (3.98)، بحيث تفتقر المواقع السياحية إلى الخدمات الأساسية من حيث النظافة المعدومة ودورات المياه محدودة ومغلقة والبنية التحتية بدائية (ابو رمان، 2017)، بينما جاءت الفقرة رقم (15) ونصها "افتقار الأردن إلى الأدلاء السياحيين باللغات الأجنبية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.98). وبلغ المتوسط الحسابي لمعوقات السياحة الخارجية القادمة إلى الأردن ككل (3.68).

الجدول (4-20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعوقات السياحية الخارجية القادمة إلى الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	11	عدم الاستقرار السياسي في المناطق المحيطة بالأردن وتأثيرها السلبي على السياحة والتي تنعكس على تدفق السياح إلى الأردن.	4.33	.865	مرتفع
2	17	ضعف خدمات البنية التحتية والفوقية في المواقع السياحية .	3.98	.959	مرتفع
3	10	ضعف التسويق والترويج السياحي للمواقع السياحية الأردنية في الدول الأجنبية.	3.87	1.212	مرتفع
3	14	قلة النشاطات والبرامج التي تطيل مدة إقامة السائح في الأردن.	3.87	1.015	مرتفع
3	18	افتقار المواقع السياحية لعوامل الجذب السياحي.	3.87	1.021	مرتفع
6	19	ضعف الخدمات السياحية من حيث الكم والنوع.	3.82	1.055	مرتفع
7	13	ارتفاع نسب الضرائب على التأشيرات ورسوم المغادرة والضرائب على السياح في الأردن.	3.79	.997	مرتفع
8	16	استغلال الأدلاء السياحيين للسياح في مناطق تقديم الخدمات السياحية.	3.59	1.018	متوسط
9	20	عدم تنوع المنتج السياحي الأردني.	3.38	1.299	متوسط
10	12	صعوبة منح تأشيرة السياحة والزيارة في الأردن.	3.04	1.128	متوسط
11	15	افتقار الأردن إلى الأدلاء السياحيين باللغات الأجنبية.	2.98	1.161	متوسط
المجموع الكلي		معوقات السياحة الخارجية القادمة إلى الأردن.	3.68	.645	مرتفع

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يهدف هذا الفصل إلى تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، حيث بينت نتائج الدراسة إن الفرضية التي انطلقت منها هذه الدراسة متطابقة مع النتائج التي توصلنا إليها، حول مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي ومعوقاتها خلال الفترة (1990-2014)، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليل القياسي لقياس مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي من خلال استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في التحليل، حيث استخدمت الدراسة طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) كأداة للتحليل القياسي، وذلك بعد إخضاع النموذج القياسي إلى الاختبارات التشخيصية والتأكد من خلو النموذج من المشاكل الإحصائية للوصول إلى معلمات خطية وكفاءة وغير متحيزة. أما الجانب الذي يقيس معوقات السياحة في الأردن فقد تم تصميم استبانته وتوزيعها على عدد من العاملين في القطاع السياحي والذي شمل (القطاع العام والخاص)، ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة كما يلي:

5-1 النتائج

1- هنالك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين نسبة التكوين الرأس المالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي (K) إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y)، فكلما زاد نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي (K) بنسبة 1%، تؤدي إلى نقصان حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Y) بمقدار (0.21%) مع ثبات تأثير العوامل الأخرى، وكما أنها مقبولة إحصائياً عند مستوى (5%).

2- لا يمكن الجزم بوجود علاقة موجبة بين نسبة السكان الفاعلين في الاقتصاد (H) وحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) حيث يعتبر تأثير نسبة السكان الفاعلين ذو دلالة إحصائية غير معنوية عند 10%، وبالتالي لا تتمتع بالإحصائية المعنوية.

3- هنالك علاقة موجبة بين حصّة الفرد من الدخل السياحي (TI) وحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) حيث أن زيادة نصيب الفرد من الدخل السياحي (TI) 1% تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.42%) لحصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y) مع ثبات تأثير العوامل الأخرى، وكما أنها مقبولة إحصائياً عند مستوى (1%).

4- تبين أن من ابرز معوقات السياحة الداخلية في الأردن، ارتفاع أسعار السياحة داخل الأردن مقارنة بأسعار السياحة خارج الأردن، وكذلك انخفاض مستوى المعيشة في الأردن، كما أن من ابرز معوقات السياحة الخارجية القادمة للأردن، عدم الاستقرار السياسي في المناطق المحيطة بالأردن وتأثيرها السلبي على السياحة والتي تنعكس على تدفق السياح إلى الأردن، يليها في الأهمية، ضعف خدمات البنية التحتية والفوقية في المواقع السياحية، كما بينت نتائج تحليل الأستبانة.

5- بين التحليل الوصفي أن الدخل السياحي موجباً طوال فترة الدراسة وفي ارتفاع مستمر في اغلب السنوات، وان الأهمية النسبية للدخل السياحي على المتغيرات الكلية كبيرة، حيث شكل الدخل السياحي بالمتوسط 41% من الصادرات، وغطى 37% بالمتوسط من العجز في الميزان التجاري، وساهم بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكل 49% بالمتوسط من الاحتياطي من العملات الأجنبية، وغطا 19% من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة الممتدة (1990-2014).

5-2 التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1- العمل على تخفيض أسعار السياحة في الأردن من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحد من ارتفاع أسعار السياحة داخل الأردن مقارنة بأسعار السياحة خارج الأردن، مما ينعكس على زيادة السياحة المحلية وعدم تسربها للخارج، وبالتالي انخفاض الإنفاق السياحي وعدم تسرب العملات الصعبة للخارج مما ينعكس إيجاباً على القطاع السياحي ومن ثم على الاقتصاد الأردني ككل.

2- العمل على تحسين البنية التحتية والفوقية للمواقع السياحية وجعلها أكثر جاهزية لاستقبال أكبر عدد من السياح، والتي يجب أن يرافقها سن القوانين التي تشجع على الاستثمار في تلك المناطق، مما يؤدي إلى زيادة تنافسية القطاع السياحي على المستوى الإقليمي، والذي ينعكس بدوره على المواطنين من خلال تنمية المناطق النائية والتي تتمتع بمقومات سياحية كبيرة.

3- العمل على زيادة البرامج والأنشطة التي تساعد على إطالة مدة إقامة السائح مما يؤدي إلى زيادة إنفاقه على مثل تلك الأنشطة والبرامج والتي تنعكس على زيادة الدخل السياحي، ومن ثم على جميع مكونات الاقتصاد الأردني.

4- العمل على زيادة الحملات التسويقية والترويجية للمواقع السياحية الأردنية خارج الأردن، والتي يجب أن يرافقها أيضاً انخفاض في أسعار التذاكر ورسوم والضرائب المفروضة على السائح، مما ينعكس إيجاباً على أعداد السياح القادمين للمملكة، وبالتالي اكتساب الأردن ميزة تنافسية في القطاع السياحي على المستوى العالمي.

5- العمل على تحسين الخدمات السياحية المقدمة للسياح من حيث الكم والنوع، من خلال زيادة العمالة المدربة والمؤهلة من خلال إنشاء كليات ومعاهد تدرس فن التعامل مع السائح وطرق تحقيق الرضا للسياح، والذي ينعكس بدوره على زيادة أعداد السياح.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. ابو رمان، اسعد، والراوي، عادل (2009)، "السياحة في الأردن"، دار إثراء للنشر وتوزيع، عمان، الأردن.
2. ابو رمان، محمد (2017)، "واجباتنا المنزلية المهمة"، جريدة الغد، الاثنين 9 كانون ثاني 2017، صفحة 32، عمان، الاردن.
3. ابو عياش، عبد الإله و الطائي، حميد و الحرامي، جمال (2007) "مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية والتطبيق"، الوراق للنشر وتوزيع، عمان، الأردن.
4. ابو عياش، عبد الإله و الطائي، حميد (2004)، "التخطيط السياحي"، الوراق للنشر وتوزيع، عمان، الأردن.
5. ابو ليلي، زياد محمد (2016)، "محددات استقرار السياحة الأردنية للفترة (2000-2014)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية- الأردن.
6. إرشيدات، ألاء (2006)، "دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية : باستخدام نموذج الجاذبية حالة الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
7. بلقاضي، آسيا مسعود (2012)، "تحليل العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن (1990-2009)"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
8. بوعمشة، حميدة (2012)، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
9. بيانات إحصائية سنوية (1964-2013)، البنك المركزي الأردني <http://www.cbi.gov.jo>.
10. بيانات إحصائية شهرية (2014)، البنك المركزي الأردني <http://www.cbi.gov.jo>.

11. بيانات إحصائية سنوية، أعداد مختلفة، دائرة الإحصاءات العامة، <http://www.dos.gov.jo>

12. التقرير الاقتصادي والاجتماعي(2012)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2012،
<http://www.esc.jo>

13. التميمي، مزهر (2003)، " التنظيم المكاني لخطوط الحركة السياحية في الأردن"، رسالة
دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

14. التوني، ناجي (2001)، " دور وأفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية"،
المعهد العربي للتخطيط، الكويت .

15. جديتاوي، قاسم و الطراونة، سعيد (2013) "العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة
(1980-2010)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1.

16. حداد، مهنا (1997)، "الأردن والسياحة : مشكلات وهموم على ساحة أوراق ندوة
الإنثربولوجيا و التنمية السياحية " المنعقد في رحاب جامعة اليرموك - الأردن.

17. الحميري، موفق (2010)، " أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة"، الوراق
للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18. الخضيرى، احمد محمد، (2007)، "تطور السياحة في العالم"، مكتبة مدبولي، القاهرة،
مصر.

19. روا شدة، أكرم عاطف (2009)، "السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات"، دار الراية للنشر
والتوزيع، عمان الأردن.

20. زاوي، صورية، وخان، أحلام (2010)، "السياحة البيئية وأثرها في تنمية المناطق
الريفية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، ص 224 - 246.

21. الدباغ، إسماعيل، والسامرائي، مها (2011)، "طرق احتساب الدخل السياحي بين هموم الجانب النظري ومعوقات الجانب التطبيقي مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (89)، ص (235-259).
22. سعدي، يحيى، والعمراوي، سليم (2013)، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة بغداد للبحوث الاقتصادية الجامعة، العدد (36)، ص (96-114).
23. سوسان، خالد ممدوح (1996)، "القيمة المضافة والمضاعف لقطاع السياحة في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
24. الصيرفي، محمد (2007)، "التخطيط السياحي"، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
25. عليوة، زينب (2014)، "تقييم اثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر"، بحوث اقتصادية عربية، العدد (65)، ص (68-94).
26. العنابي، زهر (2005)، "سلسلة الفكر السياحي الأردني، محمد ابو سماقة في قراءة لفلسفة الإعلام والترويج الجزء 1"، رومنتاك للأبحاث والدراسات، اربد، الأردن.
27. القضاة، حسن، والطالب، غسان (2009)، "السياحة الطبية العلاجية وأثرها على الاقتصاد الوطني الأردني، دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في بعض المستشفيات الخاصة الأردنية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (11)، العدد (4)، ص (60-97).
28. كريشان، فؤاد (2011)، "اقتصاديات السياحة في الأردن دراسة إحصائية للفترة 1990-2011"، المجلة العربية للاقتصاد والإعمال، العدد (9) ص (37-45).
29. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني (2012)، التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2012.

30. المحفظة الوطنية للأوراق المالية (2010)، "قطاع الفنادق والسياحة"،
<http://www.mahfaza.com.jo>
31. معراج، هواري، و جرادات، محمد سليمان (2004)، "السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، العدد (1)، ص (21-28).
32. مقابلة، خالد، والحاج ذيب، فيصل (2000)، "صناعة السياحة في الأردن"، كتاب منشور، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.
33. ملاوي، احمد، وال درويش، هانم (2010)، "العوامل المؤثرة في الدخل السياحي في الأردن: دراسة قياسية للفترة (1975-2005)"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (37)، العدد (2)، ص 465-478.
34. نزاري، رفيق (2008)، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس - الجزائر - المغرب"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بانتة، الجزائر.
35. نوال، هاني (2013)، "تنافسية قطاع السياحة في الدول العربية"، مجلة الباحث، عدد (13)، ص (73-82).
36. هيئة تنشيط السياحة الأردنية، (2016)، <http://www.ar.visitjordan.com>
37. وزارة السياحة والآثار، النشرة الإحصائية السياحية (2014)، <http://www.mota.gov.jo>
38. وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2016)، <http://www.mol.gov.jo>

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Adams, Sumuel(2009), **“Foreign Direct Investment, Domestic Investment, And Economic Growth In Sub-Saharan Africa“**, Journal Of Policy Modeling, Vol.31. PP.(939-949).
2. Ardahaey, Fateme(2011), **“Economic Impacts of Tourism Industry“**, International Journal of Business and Management, Vol.6, No.8, PP(206-215).
3. Belloumi, Mounir (2010), **“The Relationship Between Tourism Receipts, Real Effective Exchange Rate And Economic Growth In Tunisia“**, International Journal Of Tourism Research, Vol.(12), PP(550-560).
4. Blanchard, o. and Johnson, H (2013). **“Macroeconomic“**, Sixth Edition, Prentice Hall, Upper Saddle River, USA.
5. Brida, J., Pereyra, J., and DEVESA, M.(2008), **“Evaluating The Contribution Of Tourism To Economic Growth“**, International Of Tourism And Hospitality Research, Vol.(19), No.(2), PP(351-357).
6. Durbarry, Ramesh(2004), **“Tourism and Economic Growth: The Case Of Mauritius , Tourism Economic“** , Vol. 10, PP(389-401).
7. Fayissa, Bichakm, And Nsiah, Christian(2008), **“ Impact Of Tourism On Economic Growth And Development In Africa“** , Tourism Economic , Vol. (14), No(4), PP (807-818).
8. Griffin, K., and Mckinley,T. (1992), **“Towards A human Development Strategy“**, Occasional Paper 6, UNDP Report, New York.
9. Gujarati, D., and Porter, D. (2009). **“Basic Econometrics. The Fifth Edition“**, McGraw Hill, Boston.

10. Jimenez, I. And Pulina, M. and Prunera, C. and Arits, M.(2009),
“Tourism and Export As Means Of Growth“, Research Institute of Applied Economics, working paper 10.
11. Kanaan, Taher, And kardoosh, Marwan (2002), **“The story of Economic Growth in Jordan: 1950–2000“**Global Development Network(GDN), Working Paper Explaining Growth.
12. Kaplan, Muthittin, And Celik, Tuncay(2008), **“ The Impact Of Tourism On Economic Performance: The Case Of Turkey“**, The International Journal Of Applied Economics And Finance Vol. (2) , NO.(1), PP (13-18).
13. Kreishan, Fuad(2011), **“Time Series Evidence Tourism – led Growth Hypothesis: A Case Study Of Jordan“**, International Management Review, Vol.(7), No.(1), PP(89-93).
14. Manchev, Tsvetan(2009),**“International Foreign Exchange Reserves“**, Bulgarian National Bank, Sofia.
15. Mathieson, A. and Wall, G.(1982) **“Tourism: Economic , Physical and Social Impacts“**. New York: longman House.
16. Mustafa, Mairna (2011), **“Improving The Contribution Of Domestic Tourism To The Economy Of Jordan“**, Asian Social science, Vol. (8), No.(2), PP(49-61).
17. Nerlove, Marc, Assaf Razin, Efraim Sadka, and Robert K. von Weizsacker. (1993), **“Comprehensive Income Taxation, Investments in Human and Physical Capital, and Productivity“**, Journal of Public Economics, Vol. 50 pp. 397-406
18. Nzeer, A. and Shafi, K. and Idrees, Z. and Hua, L.(2015), **“Exchange rate and determinants of balance of trade, its impact on balance of payment“**, American Journal of Business, Economics and Management , Vol.3, No.1, PP(14-18).

19. Pesaran, M. and Shin, Y. and Smith, R.(2001), **“Bounds Testing Approaches To The Analysis Of Level Relationships“**, Journal of Applied Econometrics, Vol.16 PP(289-326).
20. Purwomarwanto, Y.,and Ramachandran, J. (2015), **“ Performance Of Tourism Sector With Regard To The Global Crisis – Comparative Study Between Indonesia, Malaysia, and Singapore“**, Journal Of Developing Areas, Vol. (49), No.(4) PP(325-339).
21. Ross, Stephen(2001), **“development sport tourism“**, National Laboratory for Tourism and eCommerce, 2011, unpublished research.
22. Rusa, Sergiu (2011), **“Tourism Multiplier Effect“**, Journal Of Economic And Business Research, No. 1,PP(71-77).
23. Saqib, N., Masnoon, M., Rafique,N.(2013), **“Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth Of Pakistan, Advances In Management & Applied Economic“**, Vol. 3, No.1, PP. (35-45).
24. Savas, B., Beshaya, A. ,and Samlogiu,F. (2010), **“Analyzing The Impact Of International Tourism Of Economic Growth In Turkey“**, Journal Of Social Sciences, Vol.(12), No.(12),PP(121-136).
25. Thano, Rakela (2015), **“The Impact Of Tourism On The Balance Of Payment“**, American Journal Of Economic, Finance And Management, Vol. 1, No. 5,2015, PP(529-536).
26. Tian, E., MAK, J., and LEUNG,P.(2011), **“The Direct and Indirect Contributions Of Tourism To Regional GDP: Hawaii“**, The Economic Research Organization At The University Of Hawaii.
27. Trang, N., and Chauduc, N.(2001), **“ The Contribution Of Tourism To Economic Growth In THUA THIEN HUEPROVINCE, VIETNAM“**, MIDDIL EAST Journal Of Business, Vol.(8), NO.(1), PP(70-77).

28. Vellas, francois (2011), **“The Indirect Impact Of Tourism: An Economic Analysis“**, Third Meeting T20 Tourism Ministry Paris, France, 25 October 2011. 1
29. UNCTAD,(2013), **“Sustainable Tourism: contribution to economic growth and sustainable development “**, expert meeting on tourism contribution to sustainable development, Geneva,14-15 March 2013.
30. UNWTO,(2008), **“Tourism Market Trends“**, 2007 Edition – Europe. UNWTO, Madrid.
31. WTTC ,(2016), **“Travel And Tourism Economic Impact 2016“**, Annual report with OXFORD ECONOMICS, 2016.

(ملحق رقم 1)

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

أستبانة تتعلق بدراسة بحثية لغايات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد تحت عنوان:

" مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي في الأردن : دراسة تطبيقية للفترة (1990- 2014)"

الأخ المجيب / الأخت المجيبة:

يقوم الباحث بإجراء دراسة من أجل التعرف على " معوقات السياحة في الأردن ".
ولغايات البحث العلمي واستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد ، سيتم توزيع هذه الاستبانة على مجموعة من العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص والجمعيات السياحية في الأردن .

أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة التي بين أيديكم ، مؤكداً لكم أن إجاباتكم سوف تعامل بسرية تامة ، وهذه المعلومات سوف تستخدم لغايات البحث العلمي الخالص فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ومصداقيتكم

الباحث: إبراهيم العزام

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع إشارة (√) أمام الاختيار المناسب:

- المسمى الوظيفي:

رئيس قسم مدير مالي محاسب
 مدير دائرة مدخل بيانات أخرى (يرجى ذكره)

- المؤهل العلمي:

ثانوية عامة دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

- التخصص العلمي:

سياحة جغرافيا فنادق
 اقتصاد تخصص آخر (يرجى ذكره)

- عدد سنوات الخبرة في القطاع السياحي:

5 سنوات فأقل 6-10 سنوات
 10-15 سنة 15 سنة فأكثر

- القطاع الذي تعمل به:

حكومي خاص

- المؤسسة التي تعمل بها:

وزارة السياحة مكاتب السياحة والسفر
 الفنادق والمطاعم هيئة تنشيط السياحة

- الجنس:

ذكر أنثى

- الحالة الاجتماعية:

متزوج أعزب

القسم الثاني: ما هي درجة موافقتكم على العبارات التالية فيما يتعلق بمعوقات السياحة في

الأردن؟ راجياً وضع إشارة (X) تحت درجة موافقتكم على العبارة.

أولاً: معوقات السياحة الداخلية في الأردن (السياحة المحلية).

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ضعف تنوع البرامج والأنشطة السياحية والترفيهية الموجهة للفئات المختلفة من المجتمع الأردني.					
2	انخفاض مستوى المعيشة في الأردن.					
3	ضعف الوعي الثقافي والسياحي بأهمية المواقع السياحية.					
4	كبر حجم العائلة الأردنية مما يزيد من صعوبات الادخار ومن ثم الإنفاق على الأنشطة والمرافق والخدمات السياحية.					
5	ضعف الحوافز والمزايا التشجيعية اللازمة لتنشيط الحركة السياحية المحلية.					
6	انخفاض معدل الدخل الفردي في الأردن.					
7	ارتفاع أسعار الخدمات السياحية في المناطق السياحية.					
8	ارتفاع أسعار السياحة داخل الأردن مقارنة بأسعار السياحة خارج الأردن.					
9	ارتفاع أسعار الدخول إلى المرافق السياحية.					

ثانياً: معوقات السياحة الخارجية القادمة إلى الأردن.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق ق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	ضعف التسويق والترويج السياحي للمواقع السياحية الأردنية في الدول الأجنبية.					
11	عدم الاستقرار السياسي في المناطق المحيطة بالأردن وتأثيرها السلبي على السياحة و التي تنعكس على تدفق السياح إلى الأردن.					
12	صعوبة منح تأشيرة السياحة والزيارة في الأردن.					
13	ارتفاع نسب الضرائب على التأشيرات ورسوم المغادرة والضرائب على السياح في الأردن.					
14	قلة النشاطات والبرامج التي تطيل مدة إقامة السائح في الأردن.					
15	افتقار الأردن إلى الأدلاء السياحيين باللغات الأجنبية.					
16	استغلال الأدلاء السياحيين للسياح في مناطق تقديم الخدمات السياحية.					
17	ضعف خدمات البنية التحتية والوقفية في المواقع السياحية.					
18	افتقار المواقع السياحية لعوامل الجذب السياحي.					
19	ضعف الخدمات السياحية من حيث الكم والنوع.					
20	عدم تنوع المنتج السياحي الأردني.					